Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامـعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عالمي

أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر

من اعداد الطالبة : ركراك مونية

تحت اشراف: أ.د بوطالب قويدر

لجنة المناقشة

أ .د طويل أحمد	***أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان***	***رئيسا***
أ .د بوطالب قويدر	***أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان***	***مشرفا***
أ .د بونوة شعيب	***أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان***	***ممتحنا***
أ .د بلعربي عبد القادر	***أستاذ التعليم العالي جامعة سعيدة***	***ممتحنا***
د .جميل عبد الجليل	***أستاذ محاضر جامعة سيدي بلعباس***	***ممتحنا***
د .شيبي عبد الرحيم	***أستاذ محاضر المركز الجامعي مغنية***	***ممتحنا***

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر و تقدير

أشكر المولى عز و جل الذي وفقني في اتمام هذا العمل ، أحمده و أشكره عز و جل

قال تعالى ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾

الآية 07 سورة ابراهيم

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر و الاحترام و التقدير إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة « **بوطالب قويدر**» على ما قدمه من نصائح و توجيهات و تشجيعاته لي ، فلا أجد إلا أن أدعو الله تعالى له أن يوفقه في كل خير ، كما أتقدم بالشكر الى كل من ساهم في إتمام هذه الرسالة ، و أخص بالذكر كل من الأساتذة **دحماني دريوش محمد** ، **صواق علي** ، و الأستاذة **قادري نورية** الذي أسأل المولى عز و جل لهـــم التوفيق لهم في كل خطــوة من خطواتهم العلمية و المعرفية

كما أشكر الزوج الذي كان لي عونا و سندا في كل مراحل هذه الرسالة

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة التي تولت تقدير و تقويم هذه الرسالة

إهداء

الحمد لله وحده والصلاة و السلام على أشرف خلق الله نبينا محمد عليه الصلاة و أزكى السلام و على آله و صحبه أجمعين

إلى أعظم هبة من الله سبحانه و تعالى أدام الله عليهما الصحة و العافية

الوالدين الكريمين ، منبعا طموحي و اهتمامي بالدراسة و البحث العلمي

إلى زوجي سيد أحمد و أولادي محمد ، عبد الكريم و ملاك .

أرجوا ان تسمحوا و تتفهموا تقصيري نحوكم طيلة انشغالي بهذا العمل

إلى إخوتي عمر ، ياسمين ، نوال .

إلى عائلة زوجي و اخص بالذكر الأم اعترافا بالجميل

تعجز كل الكلمات عن تقدير حبي لأسرتي كاملة التي أنعم الله عليا بها

إلى كل من زرعوا التفائل في دربنا و قدموا لنا المساعدات و التسهيلات و اخص بالذكر هواري بشير و لعيادي عبد اللطيف و لهما الشكر و التقدير

ر . مونية

الفهرس

المحتوى

كلمة شكر و تقدير

الاهداء

الفهرس

مقدمة عامة..... 2-12

الجزء الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي و سوق العمل

الفصل الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول..... 15

المبحث الأول : مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية..... 17

I – مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي..... 17

1 1 تعريف النمو الاقتصادي..... 17

1-2 قياس النمو الاقتصادي و أنواعه..... 19

1- 3 محددات النمو الاقتصادي..... 21

1-4 مقاييس النمو الاقتصادي 22

1-4-1 المعدلات النقدية للنمو..... 22

1-4-2 المعدلات العينية 22

II- مفهوم التنمية الاقتصادية..... 23

2-1 تعريف التنمية الاقتصادية..... 23

2-2 الفرق بين النمو و التنمية 24

2-2 قياس التنمية..... 25

III – استراتيجيات النمو..... 26

3-1 إستراتيجية النمو المتوازن 26

3-2 إستراتيجية النمو غير المتوازن..... 28

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ما قبل سولو..... 30

I- النمو الاقتصادي عند الكلاسيك..... 30

1-1 النمو الاقتصادي عند ادم سميث..... 30

1-2 النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو..... 31

1-3 النمو عند روبرت مالتوس:..... 32

II – تحليل كارل ماركس، شومبيتر و كينز للنمو الاقتصادي..... 33

2-1 النمو الاقتصادي عند كارل ماركس..... 33

2-2 النمو عند "Schumpeter"..... 35

2-3 النمو الاقتصادي عند الكينزيين..... 37

2-4 نموذج هارود و دومار للنمو الاقتصادي..... 39
المبحث الثالث : نموذج سولو..... 43
I - النموذج القاعدي لسولو..... 44
1-1 التمثيل البياني لنموذج سولو..... 46
1- 2 التوازنات المقارنة..... 47
1 2 1 أثر الزيادة في معدل الاستثمار..... 47
1 2 1 أثر الزيادة في النمو الديمغرافي 48
1-3 الحالة التوازنية لنموذج سولو..... 49
II - النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط..... 50
III. نموذج سولو مع التقدم التقني..... 51
1-3 معدل النمو في نموذج سولو مع التقدم التقني..... 52
المبحث الرابع : نظرية النمو الداخلي..... 55
I- نموذج AK..... 57
II- نموذج "Lucas" و رأس المال البشري..... 59
III - تراكم رأس المال و المعارف "Romer 1990 "..... 61
IV - نموذج "Barro" (1990)..... 62
خاتمة الفصل الأول..... 64

الفصل الثاني: سوق العمل في الفكر الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني..... 67
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول سوق العمل..... 68
I. مفهوم العمل..... 68
II - أنواع العمل..... 68
3. إنتاجية العمل..... 69
4. معدل النشاط و معدل التشغيل..... 70
1-4 معدل النشاط 70
2-4 معدل التشغيل..... 70
5. سوق العمل..... 71
1-5 العوامل المؤثرة على سوق العمل..... 72
2-5 محددات سوق العمل..... 74
1-2-5 الطلب على العمل..... 74
2-2-5 عرض العمل..... 74
3-2-5 التوازن..... 74
المبحث الثاني: سوق العمل و البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي..... 75
I. النظريات الكلاسيكية..... 75
1-1 نظرية حد الكفاف (أجر الكفاف – Subsistence wage theory)..... 75

2-1 نظرية رصيد الأجور..... 76
2. النظرية الماركسية..... 77
3. النظرية النيوكلاسيكية..... 80
3-1 فرضيات النموذج..... 80
3-2 دالة الإنتاج و حجم العمل 81
3-3 توازن سوق العمل عند الكلاسيك..... 82
3-4 البطالة عند الكلاسيك..... 91
3-5 خلاصة النموذج..... 91
المبحث الثالث :_سوق العمل و البطالة عند كينز 92
I. نقد التحليل النيوكلاسيكي..... 92
1-1نقد قانون ساي(J.B Say) 92
II. توازن في سوق العمل عند كينز..... 93
2 1 طلب العمل 93
2 2 عرض العمل 94
2-3 التوازن في سوق العمل عند كينز 95
2-4 التوازن العام عند كينز..... 97
2-5البطالة عند كينز (البطالة الاجبارية chômage involontaire) 98
2-6خلاصة النموذج الكنزي 98
III. الاستخدام الكامل عند بيفرج (Sir William Beveridge) 98
المبحث الرابع: النظريات الحديثة في تفسير سوق العمل..... 101
1. نموذج IS-LM و سوق العمل..... 101
II- علاقة فيليبس..... 104
2-1 منحنى Phillips..... 104
2-2التحكيم بين البطالة والتضخم:(اقتراحات P. Samuelson et R. Solow)..... 107
2-3 تحليل ليبسي (R.G Lipsey)..... 108
3. مدرسة الكلاسيكيون الجدد..... 108
3-1 نظرية معدل البطالة الطبيعي..... 109
3-1- 1 منحنى فيليبس في المدى الطويل..... 110
3-1-2 نظرية التوقعات الرشيدة..... 113
3-4 نظرية تجزؤ سوق العمل..... 114
3-5 نظرية اختلال التوازن (J.C. Benassy و E. Malinvaud)..... 116
3-6 نظرية رأس المال البشري..... 120
3-6-1 نموذج الكسب عند منسر (Mincer)..... 122
3-6-2 نموذج رأس المال البشري عند بيكر(G. Becker)..... 124
3-7 قانون أوكن..... 126
3-8 نظرية البحث عن العمل (La théorie du « job search »)..... 128

3-9 نظرية الأجور الفعالة..... 131
3-10 نموذج الداخلين و الخارجين (Insiders / Outsiders) 135
خاتمة الفصل الثاني..... 136

الجزء الثاني تطور التشغيل و البطالة خلال الفترة 1985 – 2015

الفصل الأول: مفهوم البطالة و قوة العمل

مقدمة الفصل الأول 139
الفصل الأول: مفهوم البطالة و قوة العمل..... 140
المبحث الأول: السكان النشطيين 140
I- السكان النشطيين اقتصاديا..... 140
1-1 السكان النشطيين اقتصاديا حسب BIT..... 144
1-2 تعريف السكان النشطين حسب الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)..... 144
I - السكان الغير النشطيين..... 145
المبحث الثاني : مفاهيم حول البطالة..... 147
I - تعريف البطالة..... 147
1-1 تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل ILO..... 152
1-2 تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)..... 154
II - حساب معدّل البطالة..... 160
III - أنواع البطالة..... 161
3-1 البطالة الدورية أو بطالة قصور الطلب..... 161
3-2 البطالة الهيكلية..... 162
3-3 البطالة الاحتكاكية..... 162
3-4 تصنيفات أخرى للبطالة..... 163
3-4-1 البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية 163
3-4-2 البطالة المقنعة و البطالة السافرة..... 164
3-4- 3 البطالة الموسمية و بطالة الفقر 164
3-4-4 البطالة الطبيعية 164
خاتمة الفصل الأول..... 166

الفصل الثاني: تحليل آثار النموعلى البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني..... 168
المبحث الأول : النمو الديمغرافي و عرض العمل في الجزائر..... 169
I - تطور النمو الديمغرافي خلال 2000-2015..... 169
1 1 التحول الديمغرافي..... 169
2-1- التركيب السكاني في الجزائر..... 174
II - تطور نسبة السكان النشطين في الجزائر..... 177

المبحث الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015/1986..... 180
I- اتجاه النمو في ظل المخططات التنموية في الجزائر..... 180
1-1 اتجاه النمو الاقتصادي فترة الإصلاحات الاقتصادية..... 181
1-2 معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 1994 و 1999..... 185
II - تطور معدل النمو الاقتصادي من 2000 الى 2015..... 188
1-2 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 الى 2004 (برنامج دعم النعاش الاقتصادي)..... 188
1-1-2 برنامج دعم الانعاش الاقتصادي..... 188
2-1-2أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على خلق مناصب الشغل ومعدل نمو اليد العاملة..... 190
2-2 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 2010 (في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاديPCSC)..... 195
1-2-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2010)..... 195
2-2-2 تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2009..... 197
3-2-2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام..... 198
3-2 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2015..... 200
1-3-2 برنامج توطيد النمو 2010-2014..... 200
II- اتجاه الاستثمار العام في الجزائر 205
المبحث الثالث: التشغيل و البطالة في الجزائر..... 207
I - تطور التشغيل خلال الفترة من 1990 الى 2015..... 207
1 1 تطور حجم العمالة الكلية من 1985 الى 2015..... 208
2 1 تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي..... 210
3-1 تطور العمالة في مختلف القطاعات من 1985 الى 2015..... 212
4 1 توزيع العاملين حسب الحالة المهنية..... 215
5-1مرونة الطلب على العمل بالنسبة للنمو الاقتصادي 1989-2015..... 220
6-1/انتاجية العمل (Productivity) 223
II - تطور حجم البطالة..... 224
1-2 تطور معدل البطالة حسب النوع..... 227
2-2 تطور عدد البطالين الشباب و المتعلمين..... 228
3-2 بطالة طويلة الأجل..... 232
III - سياسة التشغيل و تأثيرها على سوق العمل الجزائري..... 233
3 1 سياسة تشغيل الشباب PEJ..... 233
2-3 الآليات التابعة لوزارة التضامن و الأسرة..... 234
1-2-3 الأجهزة التي تديرها وكالة التنمية الاجتماعية ADS 234
2-2-3 الأجهزة التي تديرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر..... 235
3-3 الأجهزة التابعة لوزارة العمل و الضمان الاجتماعي..... 235
1-3-3 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM..... 235
2-3-3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ..... 236

3-3-3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).....237
3-3-4 منظمات التوظيف الخاصة المعتمدة (OPAP).....237
3-4 شركاء آخرون لتعزيز سياسة التشغيل.....238
3-4-1 القطاع البنكي.....238
3-4-2 صندوق الضمان.....238
3-4-3 تشجيع الاستثمار.....238
IV- أثار سياسة التشغيل على خلق مناصب عمل.....239
4-1 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM و برامج تشغيل الشباب.....239
4-2 خلق فرص العمل في سياق الأجهزة التي تديرها وكالة التنمية الاجتماعية ADS.....241
4-3 مساهمة المؤسسات المصغرة في التوظيف.....241
خاتمة الفصل الثاني.....243

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية

مقدمة الفصل الثالث.....246
المبحث الأول : اختبار قانون اوكن بالنسبة للإقتصاد الجزائري.....247
I - نموذج الدراسة.....247
II -التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود.....250
2-1 المنهجية و مصادر البيانات 251
2-1-1 مصادر البيانات 251
2-1-2 المؤشرات المفسرة للنمو الاقتصادي 251
2-1-3 المؤشرات المفسرة للبطالة 251
2-2 طريقة حساب فجوة الناتج 252
2-3 طريقة حساب معدل البطالة الطبيعي 252
2-4 اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.....253
2-4-1 اختبارات جذور الوحدة ADF و PP.....254
III - منهجية التقدير.....256
3-1 فترات الابطاء لأمثل نموذج ARDL.....256
3-2 اختبار منهج الحدود 257
فحص البواقي بالنسبة لتقدير نموذج UECM.....259
3-4 استقرار النموذج المدروس.....260
3-5 العلاقة على المدى الطويل و المدى القصير.....261
المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين نمو القطاعات و العمالة.....263
I - نموذج الدراسة 263
1 1 متغيرات الدراسة.....266
1-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.....266
1-3 نتائج اختبار استقرارية السلاسل 268

II -اختبار التكامل المشترك..... 269
1 2 درجة التباطؤ و نموذج VAR 271
2 2 نتائج اختبار التكامل المشترك 273
III - نموذج تصحيح الخطأ..... 274
1 3 تفسير العلاقة على المدى الطويل 276
2 3 تفسير العلاقة على المدى القصير..... 278
IV اختبارات التشخيص..... 278
4-1 اختبار القانون الطبيعي للبواقي..... 278
4-2 اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا..... 279
4-3 اختبار عدم ثبات التباين للبقايا..... 281
4-4 التحليل الاقتصادي للنموذج..... 283
الخاتمة العامة..... 288
قائمة الجداول..... 294
قائمة الأشكال..... 296
الملاحق..... 298
المراجع..... 310

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

ان التطورات المستمرة التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، و خصوصا عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية و تفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم و البطالة و تزايد حجم المديونية الخارجية و اختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول و حدوث الكساد للاقتصاد العالمي....الخ ، هذه المتغيرات الكلية قد يكون لها الأثر المباشر على البنى الاقتصادية، و الهيكل الاقتصادي، مما يأدي الى أثار اجتماعية و اقتصادية كارتفاع معدلات البطالة و انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي.

حيث يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا و هاجسا تسعى جميع الشعوب و الأمم بمختلف ثقافاتها و ايديولوجياتها للعمل على تحقيقه و البحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل، و يعتبر النمو من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة، حيث يبرز النمو الاقتصادي حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة، كما يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع، و منه جاء النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا و تطور الفكر الاقتصادي اذ كان الاهتمام الأول للاقتصاديون الكلاسيك A.Smith, Marx, Ricardo, Malthus و غيرهم، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك القدماء أمثال Devisia،Walras, fischer وصولا الى الكينيزيين الجدد أمثال Harrod, Hensen و Dommar وصولا الى النيوكلاسيك الجدد أيضا و نموذج Solow الذي يعد من أهم النماذج التي ساهمت في تحديد محددات النمو الاقتصادي،

ثم جاءت المحاولات المعاصرة من قبل الكثير من الاقتصاديين لإيجاد منشأ داخلي للنمو، ومنه وجود ما يسمى بِـــ "نظريات النمو ذي المنشأ الداخلي "، وكان **بول رومر** Paul Romer الأول الذي قام بذلك في سنة 1986، متبوعا **بروبرت لوكاس** Lucas Robert في 1988 ، **وروبرت**

بارو Robert Barro في 1990. وقد انطلق **رومر** من مبدأ أن المردود المتناقص يعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين أنه انطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية (الإيجابية Externalités) يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني . ان اهتمام هؤلاء الاقتصاديون في دراستهم لمحددات النمو الاقتصادي و معدلات النمو التي من شأنها تمكين اقتصاد أي دولة من الانتعاش وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع المستويات.

ان الاختلال في معدل النمو الاقتصادي قد يأدي الى اختلالات قد تغير في المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية الكلية، و في هذه الدراسة سنأخذ كمثال النمو الاقتصادي و تأثيره في سوق العمل في الجزائر.

حيث يواجه الاقتصاد الجزائري مشكل رفع درجة النمو الاقتصادي، و كذلك انخفاض مستوى التشغيل، فمعدلات البطالة في الجزائر عرفت تذبذبا، فقد سجلت البطالة مستويات منخفضة خلال السبعينات و الثمانينات، ثم عاد هذا المعدل للتصاعد، بعد تعرض الاقتصاد الجزائري الى أزمة 1986 الحادة بعد انخفاض أسعار البترول.

لقد أوضحت دراسة للبنك الدولي عام 2009 أن "أثر الأزمات ينعكس في شكل انخفاض في مستوى التشغيل مباشرة، و ارتفاع معدلات البطالة، مثل انخفاض مستوى التشغيل في بلغاريا عام 1992 بحوالي 14%.

كانت الجزائر بعد الأزمة النفطية عام 1986 مجبرة إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه و ذلك ابتداء من التسعينات، وقد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة التي مست مختلف القطاعات، فبعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، تم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de

soutien à la relance économique PSRE للفترة الممتدة ما بين (2001-2004)، و كان الهدف من هذا البرنامج، اعادة انعاش الاقتصاد الوطني .

جاء بعد ذلك برنامج دعم النمو الاقتصادي (Programme complémentaire de soutien à la croissance PCSC) مكملا للبرنامج الأول و امتد خمس سنوات، من سنة 2005 إلى غاية 2009، وكان الهدف منه تثبيث الانجازات المحققة في الفترة السابقة و الى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم، ووضع الشروط المناسبة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية.

برنامج آخر تم اعتماده في الفترة الممتدة بين 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (Programme de consolidation de la croissance économique–PCCE) أو المخطط الخماسي الثاني

ان الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر شملت جميع النواحي، حيث جاءت هذه الاصلاحات بهدف النهوض بعجلة الاقتصاد الجزائري، و تحقيق معدلات نمو اقتصادية التي من شأنها تغيير سياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء جزئية كتوجه المؤسسات الى اعتماد تكنولوجيات حديثة، الخوصصة في بعض القطاعات، أو كانت كلية من خلال محاولة خلق التوازنات في الأسواق،

وتتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في أي دولة بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش عن طريق الطلب وهو الاعتقاد السائد غالبًا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيًا إذا ارتفعت معدلات النمو

الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية ومردودية المشاريع.

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول النامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة ، و تؤكد العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد . و تعد مواضيع التي تجمع البطالة و النمو الاقتصادي من أهم اهتمام الخبراء و الاقتصاديين، وصانعي السياسات الاقتصادية، لمالها من كبير الأثر على تطور ورفاه المجتمعات، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مشكلة عالمي ة تعاني منها جميع دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وأحدى أبرز التحديات التي تواجهها، إذ تسعى هذه الأخيرة لوضع استراتيجيات وخطط لتحقيق أكبر عدد من مناصب الشغل في ظل الارتفاع الكبير في طالبي الشغل.

تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة. حيث كان من السهل على الاقتصاديين إدراك هذه الظاهرة، إذ حاول بعضهم تطوير علاقة بين معدلات البطالة ومعدلات تراجع مستويات الناتج المحلي. ووجدت علاقة طردية بين هذين المتغيرين حددها أوكن. حيث يعتبر قانون **"أوكن"** "**Okun**" بمثابة الأساس التجريبي و النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة، حيث توصّل **"أوكن"** نتيجة دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947 و 1960 و البطالة. تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي و بين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتنخفض

البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين – 0.35 و–0.40.

ان مشكل البطالة قائم في كل البلدان بدرجات متفاوتة، حيث شهدت الجزائر حالة دراستنا، العديد من التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و الديمغرافية، حيث تمثل مسعى الجزائر في إعادة تثبيث الدولة في إطارها القانوني و الرفع بالاقتصاد نحو الأعلى، إضافة إلى النهوض بعجلة النمو الاقتصادي، الا أن الاختلاف في طبيعة النمو المحقق هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعا ما مرتفعة، و لعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة.

و من خلال ما سبق تبلور لدينا **مشكلة الدراسة** و التي تظهر في التساؤل التالي: ما مدى الترابط الفعلي بين نسب النمو الاقتصادي و ارتفاع نسب العمالة (أي انخفاض في نسب البطالة)؟

و لتناول جوانب هذه الاشكالية و التدقيق في جزئياتها، ارتأينا طرح **الأسئلة الفرعية التالية:**

- ما هي أسباب البطالة في الجزائر، هل تتعلق بدرجة النمو الاقتصادي أو لها علاقة بالاستثمار؟
- و هل للنمو الاقتصادي علاقة بالاستثمار؟
- كيف ساهمت القطاعات الاقتصادية في خلق مناصب العمل في الجزائر لهذه الفترة؟

وللاجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة **الفرضيات التالية:**

1- درجة البطالة تتحدد بدرجة النمو.

2- ضعف النمو الاقتصادي يكمن في ضعف الاستثمار المنتج.

3- اهمية سير سوق العمل بالجزائر تساهم بالأداء الجيد للاقتصاد.

و لاثباث هذه الفرضيات سوف نلجأ الى **طرق التحليل التالية**، حيث نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي و التحليلي و القياسي، في التعرف على العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي و متغيرات سوق العمل. حيث سنقوم بوصف مختلف النظريات المفسرة لكل من النمو الاقتصادي و سوق العمل، والعلاقة السببية بينهم، بينما سوف نستعمل المنهج القياسي وذلك في استخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية و الرياضية.

اضافة الى ذلك سوف تكون لنا رؤية **في الدراسات السابقة** التي أعدت في هذا الموضوع، نذكر منها:

1- دراسة الأستاذ يوسفات علي " البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية" في استمارة مشاركة في ملتقى بجامعة أدرار"2009-2010"، حيث درس في هذا البحث العلاقة بين معدلات البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009، باستخدام مصفوفة الارتباط واختبار السببية ومنهجية التكامل المتزامن، ونموذج تصحيح الخطأ، و كانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية من معدلات البطالةإلى النمو الاقتصادي، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصاديفي الجزائر.

2- دراسة زروخي صباح, أ.د برحومة عبد الحميد، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، قام بها كل من ، منشورة في مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية العدد الخامس عشر، جوان 2014

تهدف هذه الورقة إلى تحليل طبيعة العلاقة التي تربط معدلات البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2013، ومن اجل معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين

مستقرة أم لا فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة، لفحصها والتأكد من مدى استقراريتها، حيث يتم تحديد رتبة كل متغير النتائج المتوصل إليها في الدراسة تبين أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى، أما فيما يخص اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين فقد أوضحت الدراسة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة. و الملاحظ بالنسبة للاقتصاد الجزائري أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و انخفاض في نسبة البطالة يؤكد وجود علاقة قوية بين المتغيرين و لكن تحقيق معدل نمو ايجابي لا يعني بالضرورة تخفيض نسب البطالة بشكل كبير، و لعل السبب الرئيسي يرجع الى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق في قطاع المحروقات، و الذي رغم اهميته لا يخلق مناصب عمل.

3- دراسة عبد الله الحرتسي حميد ، النمو الاقتصادي ودوره في الحد من إنتشار ظاهرة الفقر بالجزائر الفرص والتحديات وسبل التفعيل في آفاق 2025، و هي أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف. هدفت هذه الدراسة إلى نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في الجزائر خلال الفترة 1980-2010، ومن ثم استخدام هذا النموذج في التنبؤ لتحديد ديناميكية الفقر خلال الخمسة عشر سنة الموالية.

تتعلق أهم النتائج المتوصل إليها بمساهمة رأس المال المادي التي تفوق ضعف مساهمة حصة العمل في الانتاج، مع تسجيل معدلات سالبة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في المتوسط خلال الفترة 1981-2010. في محاولة لاختبار معنوية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومدخلاته الأساسية المتمثلة في العمالة، تراكم رأس المال المادي والبشري، إتضح عدم معنوية علاقة رأس المال البشري والتشغيل بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يدل على كون الإنتاج يرتكز على التراكم الرأسمالي من خلال الاستثمارات الصافية الإضافية. أظهر إختبار السببية لغرانجر أن الفقر في الجزائر يتأثر بالنمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه واحد، كما أكدت نتائج الدراسة القياسية اعتمادا على تطبيق

أسلوب متجه الإنحدار الذاتي كذلك وجود ارتباط عكسي ذو دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والفقر، مما يعني أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام تعمل على الحد من الفقر في الجزائر.

4- دراسة حمد عبد الله ناصر الغنام، الذي حاول معرفة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و التوظف في المنشآت الخاصة في المملكة العربية، و قد توصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي و التوظف و ذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك، و من خلال نموذج تصحيح الخطأ و منهجية قرانجر، اتضح وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه تتجه من معدل النمو الاقتصادي إلى التوظف و ليس العكس، أي أن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي تساعد في تفسير التغيرات في التوظف في القطاع الخاص و ليس العكس، و قد توصل من خلال دراسته إلى أن تحقيق معدل مرتفع من التوظف مرتبط بمدى قدرة المنشآت في التركيز على جوانب تخص الانتاجية من خلال تحسين استخدام التقنية من أجل رفع معدل النمو، و من تم زيادة رفع معدلات التشغيل.

5- رسالة دوكتوراه خاصة بالباحث « Sébastien Jean » و التي تحمل عنوان التجارة الدولية و سوق العمل بجامعة « Paris I Pantheon-Sorbone » سنة 1999 بفرنسا، و كان الغرض من هذه الدراسة، تحليل أثر الانفتاح التجاري شمال-جنوب و شمال-شمال على سوق العمل في بلدان الشمال مع التطبيق باستعمال نموذج حسابي عام (MEGC) حول فرنسا كعينة من بلدان الشمال، و أهم نتيجة تم التوصل اليها من طرف الباحث أن التجارة الدولية عبارة عن عامل مهم في تحويل الطلب على العمل بين القطاعات الانتاجية، فبالنسبة للصناعة في فرنسا بين 1977 و 1993 تم ترجيح أنها تفسر 70% من زيادة في اليد العاملة المؤهلة بين القطاعات و 25% من أرباح انتاجية العمل.

6- رسالة دوكتوراه للباحث دحماني بعنوان اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل بجامعة تلمسان. جاء في مضمون المذكرة تحليل اشكالية التشغيل خلال الفترة 1980-2010 حيث قام الباحث باختبار

علاقة أوكن، و توصل الى أن هذا الأخير لا يصلح لحالة الجزائر، و منه معدلات النمو الاقتصادية المسجلة في الجزائر لا تساهم في خلق الوظائف، و لكن باستخدام اختبار السببية تبين لديه وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما حيث أن معدل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدا و ذلك لما تكون معدلات النمو مرتفعة، كما استخدم الباحث (مرشح HP) و ذلك لتفكيك السلسلة الزمنية الخاصة بمعدلات البطالة و قد تبين من خلال نتائجه أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، كما قام الباحث في خطوة أخرى بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة و النمو الاقتصادي، و كذا تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و أهم العوامل الديمغرافية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر و تبين وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، الواردات و كذا حجم الانفاق الحكومي على معدلات البطالة في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار، و كذا أسعار النفط الحقيقي.

7- دراسة قام كل من حسن و ساسانبور (Hassan et Sassanpour) عام 2008، في مؤتمر دولي في مصر، حول أزمة البطالة في الدول العربية، بدراسة على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1995-2005)، خلصت هذه الدراسة الى أن النمو المرتفع في الناتج لا يؤدي بالضرورة الى انخفاض في معدلات البطالة، الا اذا كان مرتبطا بالنمو في أنشطة كثيفة العمل و متزامنا مع تغيرات هيكلية في سوق العمل.

حيث تأتي أهمية الدراسة الحالية في تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية ألا وهو النمو الاقتصادي و علاقته بسوق العمل في الجزائر, و باعتبار قضايا النمو الاقتصادي والتنمية كانت من الأهداف المسطرة ضمن البرامج التنموية حيث مازالت رائجة في المحافل الدولية و يهتم بها مصممي السياسات الاقتصادية و متخذي القرارات في البلدان المتقدمة و النامية ، كما ان النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي شغلت الكثير من المفكرين من أدم سميت، إلى سولو و ذلك بهدف التعرف

على أسرار النمو و مصادره و أساليب تحقيقه و علاقته بالتنمية الاقتصادية و من تم استمراره و البيئة والظروف الداعمة له و كذلك الحكومات في تحقيقه و استدامته. يأثر النمو الاقتصادي على مختلف القطاعات و الأسواق. في دراستنا هذه سوف نركز على سوق العمل باعتباره أيضا محور حساس، سنحاول ربط المفهومين ببعضهما و بالأخص دراسة تأثير النمو الاقتصادي على سوق العمل، وتلج الدراسة في الكشف عن تطورات التغير في معدلات النمو الاقتصادي الناتجة عن التطورات و التحولات التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة، وكيف كان لهذه الأخيرة الأثر على سوق العمل و البطالة.

أما الهدفان الرئيسيان لهذا البحث يتمثلان في قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة، و قياس أثر نمو القطاعات الاقتصادية (الفلاحي، الصناعي، الخدمات)، و كذا الاستثمار على العمالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما نرمي من خلال الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1 – ابراز الأساس النظري و التحليلي لظاهرة النمو الاقتصادي و سوق العمل، و البطالة.

2 – التعرف على مراحل تطور سوق العمل في الجزائر.

3 – ايجاد مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

4– دراسة علاقة أوكن في الجزائر من 1985–2015

5– دراسة اتجاه السببية بين القطاعات الاقتصادية و العمالة المحققة خلال فترة الدراسة.

6 – بناء النماذج القياسية و تحليلها، و اختبار المتغيرات.

و من أجل تحقيق أهداف الدراسة و للمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار، قمنا بتقسيم بحثنا الى جزئين، **الجزء أول** قدمنا فيه طرح نظري لكل من سوق العمل و النمو الاقتصادي، حيث قمنا بتقسيم هذا الجزء الى فصلين: فصل أول نلقي فيه الضوء على الاطار النظري للنمو الاقتصادي، أما الفصل

الثاني فهو طرح نظري لسوق العمل. أما **الجزء الثاني** من الأطروحة فسوف نخصصه الى دراسة تحليلية و قياسية للنمو الاقتصادي و سوق العمل في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1985–2015 و سنقسم هذا الجزء الى فصلين: الفصل الأول لعرض و تحليل كل من اتجاه التشغيل و البطالة و كذا معدلات النمو المحققة لهذه الفترة، أما الفصل الثاني، فسنقوم بدراسة تحليلية و قياسية، حيث سنسعى من خلالها الى دراسة اختبار قانون أوكن "Okun's law" بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و دراسة العلاقة بين القطاعات الاقتصادية(الفلاحي، الصناعي، الخدمات)، و كذا الاستثمار على العمالة في الجزائر.

الجزء الأول

الإطار النظري للنمو الاقتصادي و سوق العمل

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل الأول:

يعتبر النمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من المشاكل السياسية و الاجتماعية الأساسية في العالم. يصعب تحديد مفهوم النمو الاقتصادي لكونه يخضع لعوامل و أنماط و تأثيرات بالغة التعقيد. و على الرغم من أن أكثر التعريفات قبولا للنمو الاقتصادي هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد في زيادة إنتاج سلع و خدمات ذات صفة استمرارية، حيث يرى بعض الاقتصاديين إن ظاهرة الزيادة المستمرة في الناتج لابد و أن تصاحبها مجموعة من التغيرات النوعية و الكمية في البنى التحتية للاقتصاد و المجتمع ككل.

إن نظريات النمو الاقتصادي ليست جديدة، فهي قد حظيت باهتمام العديد من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم وإيديولوجياتهم، أولهم كانوا من أقطاب المدرسة الكلاسيكية من أمثال ادم سميث و دافيد ريكاردو ومالتوس، و قد تلتها بعد ذلك بعض المحاولات الجريئة الأخرى التي استخدمت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع، و أول هذه النماذج قدمها كل من" Ramsey 1928" و " Young 1928" و" shumpeter 1943" إلا أن الاقتصاديون وجهوا اهتمامهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية للدراسات و البحوث ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي ولاسيما الاقتصاديات النامية، اذ نشأت النظرية الحديثة في النمو بعد 1945، ودون أن نمر على النظرية الكنزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجهما، غير أن الفكر الجديد أوالحالي لتفسيرالنمو الاقتصادي جاء به " Solow" سنة 1956 حيث كان هدفه البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى و الفقر حيث ساهم جميع هؤلاء الاقتصاديون في تكوين الإطار الأساسي لنظرية النمو الاقتصادي. حيث طورت هذه النظريات فيما بعد بشكل أخر و على نطاق واسع وذلك انطلاقا من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، و هي التي تسمى بنظريات النمو الداخلي، حيث أول من ساهم في تقديم نظرية كان الاقتصادي " Romer " سنة

1986 ، إضافة إلى مساهمات أخرى قدمها "Lucas" سنة 1988 و"Barro" و الخ.... ومن أجل تفسير و تحديد مفهوم النمو و كذا النظريات و النماذج التي جاءت مفسرة لهذا المتغيرسنقوم بتقسيم الفصل الأول في بحثنا هذا الى أربع مباحث، حيث ركزنا في المبحث الأول على ضبط مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية و الفرق بين المفهومين، أما المبحث الثاني فسنرى النظريات التي أتت قبل نموذج سولو و التي تتمثل في كل من النظرية الكلاسيكية و نظرية شومبتر، والنظرية الكنزية و نموذج هارود دومار، أما المبحث الثالث فسنرى النظرية النيوكلاسيكية من خلال نموذج سولو، و في المبحث الرابع سنلقي الضوء على النظرية الحديثة في تفسيرها للنموالاقتصادي أو ما يسمى بالنمو الداخلي.

المبحث الأول : مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية

انه من الصعب ضبط مفهومي النمو و التنمية الاقتصادية و ذلك لوجود خلط بين المفهومين، و ذلك لأن هناك علاقة تجمعهما في نفس المعنى، رغم ترادفهما إلا أن كلاهما يتضمن تغييرا نحو الأفضل و الأحسن، ولكن تتواجد بعض أوجه الاختلاف كما يمكن إيجاد نقاط مشتركة في المعنيين أيضا، و عموما يطلق النمو الاقتصادي على تحليل تطور الاقتصاد في الدول المتقدمة، أما التنمية فهي متعلقة بتطور اقتصاد الدول النامية.

I – مفاهيم عامة عن النمو الاقتصادي:

1 2 تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي كلمة مشتقة من كلمة يونانية "*crescere*" و تعني تكبر، تنمو ، ومن هذا المصطلح يمكن تعريف النمو أيضا بحدوث زيادة مستمرة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها الفرد في بيئة اقتصادية معينة.[1]

بعض الاقتصاديون يعرفونه بزيادة الكمية من الدخل القومي و الناتج القومي الإجمالي، الاقتصادي "S.Kuznets " يعرف النمو الاقتصادي في كتابه "النمو و الهيكل الاقتصادي" بأنه: "ظاهرة كمية، و بالتالي يعرف النمو على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية، و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الايديولوجية التي يحتاج الأمر اليه"[2].

[1] Jean Arrous, Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999, p9.

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 2006، ص 175.

كما عرفه الاقتصادي جون ريفوار بالتحول التدريجي لاقتصاد ما نحو التقدم و زيادة الإنتاج، شرط أن يسير الاقتصاد نحو النمو و الزيادة.[1]

أما جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter فعرف النمو الاقتصادي ب:" التغير البطيئ على المدى الطويل و الذي يتم من خلال الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان و معدل الادخار"[2]، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن نقول أن النمو يتم بطريقة تدريجية و بطيئة على المدى الطويل من خلال نمو السكان و الادخار، حيث يمكن القول أن شومبتر اعتمد في تعريفه للنمو الاقتصادي على مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما: معدل الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي الصافي، و معدل الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي الفردي الذي اعتبره أفضل لقياس معدل زيادة المستوى المعيشي للأمة[3].

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[4]:

- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد و أن يفوق معدل النمو السكاني، و كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل

[1] Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ? Alger, editions Dahleb,1994, p79.

[2] عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص 281

[3] ابراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 62

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000، ص 51-54

الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا. و بناءا على ذلك:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الحقيقي— معدل النمو السكاني

نستطيع القول أن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات و على وجه الخصوص الدول النامية تعاني الفقر الشديد، حيث هذه الظاهرة لا نجدها في الدول الصناعية و المتقدمة، و لذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى الى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان.

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم، ومنه:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي — معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب. ففي دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، اذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة حتى بعد استبعاد أثر التضخم، و على ذلك فانه لا بد و أن نستبعد معدل النمو العابر و الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

1-2 قياس النمو الاقتصادي و أنواعه:

النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.[1]

من خلال التعريف نستطيع القول أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لا بد من زيادة في دخل الفرد الحقيقي أ ي أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني كما سبق و ذكرنا.

[1] Maré Nouchi, croissance-histoire économique, édition Hazan, Paris, 1990, P44

كما يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج الوطني الحقيقي أو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T العلاقة التالية[1] :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي}(T) = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة}(T) - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة}(T-1)}{\text{الدخل الحقيقي للفترة}(T-1)}$$

و يمكن حساب هذا المعدل بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار؛ حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار.

حيث أن الاقتصاديون يأخذون بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن:

$$Y_R = Y_n / N$$

Y_R: دخل الفرد الحقيقي

Y_n: الدخل الوطني

N : عدد السكان

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى[2]:

- النمو الاقتصادي الموسع(Croissance extensive): يكون هذا النمو عندما يتماشى نمو الدخل بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.
- النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): نسمي النمو الاقتصادي بالمكثف عندما يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص59

[2] Jacque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin édition, 1993, p 13

وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن.

1- 3 محددات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي تتمثل أساسا في:

عنصر العمل: و الذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكذا بعدد ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر العمال المنتجين، [1] هذا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها. ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه.

عنصر رأس المال : إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية و نوعية المعدات الرأسمالية. اعتبر أدم سميث أن توفر الآلات (رأس المال) ضروري لتقسيم العمل الذي يأدي الى زيادة الانتاجية، و التي تعتبر مفتاح النمو للأفراد و الشركات و الاقتصاد ككل[2].

عنصر التقدم التقني: يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي، و هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة، و التي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، و ذلك من أجل الزيادة في الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي[3].

---

[1] حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دوكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009،ص 12

[2] حمداني محي الدين، نفس المرجع السابق، ص11

[3] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسيةأ أطروحة دوكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 30

1-4 مقاييس النمو الاقتصادي:

ان النمو الاقتصادي ما هو الا تعبير عن الزيادة في طاقة الاقتصاد على انتاج السلع و الخدمات أي التغير في حجم النشاط الاقتصاد الوطني، و بالتالي فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك، و هذه المقاييس تعد بسيطة و ليست مركبة، أي أن كل مقياس يختص بقياس واحد من المؤشرات و هذا خلافا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادة ما تكون مقاييس مركبة و أهم هذه المقاييس[1]:

1-4-1 المعدلات النقدية للنمو: يتم حساب هذه المعدلات استنادا الى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي تحويل المنتجات العينية الى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** هذه المعدلات مسموحة في حالة دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة حيث يتم قياس معدل نمو الاقتصاد استنادا الى البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية
- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** و يستخدم عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية، حيث لا يمكن الاعتماد على التقييم بالعملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يجب تحويل العملات المحلية الى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد ازالة أثر التضخم.

2-4-1 المعدلات العينية : تعبر هذه المعدلات عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، و تستخدم هذه المعدلات نظرا لعدم امكانية استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية....الخ

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ج م ع، 1998، ص ص 118-120

II- مفهوم التنمية الاقتصادية:

اعتمد تطبيق التّنمية الاقتصاديّة ودراستها في القرن العشرين، على إدراك مجموعةٍ من المعايير والمؤشّرات المُستخدَمة للتّعامل مع الدول، وخصوصاً النّامية منها؛ لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النّامية، و تُعدّ التّنمية الاقتصاديّة فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المُعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة، مثل: التّعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفائتها و قدرتها على التأقلم مع الظروف الاقتصادية، و سنرى أن العديد من الاقتصاديون اختلفوا في تعريفهم للتنمية الاقتصادية.

2-1 تعريف التنمية الاقتصادية:

" التنمية هي العملية التي من خلالها يتحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج، نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[1]

يرى (F.Perroux) الى أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية و الاجتماعية للسكان، تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة و دائمة.

يعرفها صبحي محمد قنوص على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية و أخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، مصر2006، ص 77

[2] صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.

و يرى رمزي ابراهيم سلامة أن التنمية الاقتصادية هي :" عملية متعددة الأبعاد، تتضمن اجراء تغيرات جدرية في الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية، و النظم السياسية و الادارية، جنبا الى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، و تحقيق العدالة في الدخل الوطني و استئصال جدور الفقر المطلق في مجتمع ما"[1]

وتعرف التنمية على أنها العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية تخلف إلى وضعية التقدم؛ غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، الا أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.

2-2 الفرق بين النمو و التنمية:

بناءا على ما سبق ذكره يمكن توضيح أهم الفروق بين التنمية و النمو الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
*النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي *النمو الاقتصادي يجب أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية.	*تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي. *التنمية تؤدي لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.

[1] رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، 1991، ص ص 197-108

*من الممكن أن ينمو الاقتصاد، دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، و النمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع محدود عن بقية الاقتصاد القومي، كما أن الدخل المحقق من هذا القطاع قد يتسرب للخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة جدا من السكان.	*التنمية الاقتصادية الحقيقية تعني، الانتقال من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، أي الاستخدام الأمثل للطاقات الموجودة.

المصدر: عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 273

2-2 قياس التنمية:

منذ سنة 1990 قامت منظمة الأمم المتحدة "ONU" بإصدار مؤشر لقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية "HDI" وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية "UNDP "، يشمل هذا الأخير ثلاث معايير أساسية متمثلة في[1]: المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل. بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل أخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس"GDI "؛ أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي " HPI " والذي أضيف سنة 1997.

[1] Stéphanie Treillet, l'économie développement de bandoeng à la mondialisation, 3ème édition, paris 2011, p26

III – استراتيجيات النمو:

3-1 إستراتيجية النمو المتوازن : من رواد هذه النظرية (نركس، و روستين-رودان) حيث تعتبر نقطة التركيز الأساسية لفكرة النمو المتوازن إعطاء لكل القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة؛ يأخذ رواد هذه النظرية بعيــن الاعتبار ما يلي[1]:

أولا: دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

ثانيا: الطبيعة المكملة للطلب

صاغ رودان فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد نوركس في صيغة حديثة سميت نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن. يركز نوركس على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر و الناجمة عن مستوى الدخل، و بالتالي ضيق حجم السوق، هذه الحلقة لا يمكن كسرها الا من خلال تحقق الاستثمارات الكثيرة في الصناعات الاستهلاكية و تطوير جميع القطاعات في ان واحد و بذلك فان النمو أو التنمية تحدث نتيجة الاستثمار الذي يجب أن يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة، [2] مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي و القطاع الزراعي حتى يعيق التأخر في الزراعة التقدم في الصناعة.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، و بينها و بين الصناعات الرأسمالية و كذلك التوازن في القطاع المحلي و القطاع الخارجي و في النهاية تحقيق التوازن بين العرض و الطلب، ذلك لأن العرض يعمل على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد، مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما الطلب فيدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة و زيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع و الخدمات من قبل السكان، و تؤكد النظرية على الحجم

[1] كمال بكري، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهظة العربية، 1986، ص 79-84.

[2] حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دوكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009،ص 34

الكبير من الاستثمارات حتى يتم تجاوز مشكلة عدم القابلية على التجزئة في العرض و الطلب و الناجمة عن ظاهرة تكتل رأس المال.

كما تقود الاستثمارات الضخمة إلى تكامل أفقي و عمودي للصناعات، و تقسيم أفضل للعمل، و مصدر موحد للمواد الخام و مهارة فنية و توسيع لحجم السوق و استغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية، الاجتماعية و تجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي و القطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، فالاستيراد يزداد مع زيادة حجم الإنتاج، كما أن التشغيل يتوسع.[1]

يمكن القول أن النمو المتوازن هو الشكل التنفيذي لفكرة الدفعة القوية، ويمكن تلخيص نظرية النمو المتوازن فيما يلي:

- دفعة قوية متمثلة في حد أدنى من الاستثمارات
- توجيه هذه الاستثمارات إلى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في عديد من الأنشطة
- أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي.

ككل النظريات، انتقادات وجهت أيضا لهذه النظرية[2]:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظراً لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.

[1] مدحت القريشـــي، التنمية الاقتصاديـــة" نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2007، ص 91-92

[2] Jacque Brasseul , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993, p50-51

- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.

- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرة في الحجم.

- عدم واقعية مشروع كهذا، نظراً لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

3-2 إستراتيجية النمو غير المتوازن:

تعتبر هذه النظرية كسياسة بديلة للنمو المتوازن ، حيث ارتبطت الفكرة بالاقتصادي ألبيرت هيرشمان، وان كان قد سبقه لهذه الفكرة الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو "F.Perroux" في تقديمها باسم نظرية مراكز أو أقطاب النمو، و هي المناطق الأكثر تقدما اقتصاديا و اجتماعيا، [1] وتتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين حيث أنه على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهودها الإنمائية على مناطق تتمتع بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، حيث يرى "Satorrsky" أن ذلك يدفع البلدي الذي يملك شروطا أفضل في وفرة مورد طبيعي ما إلى التركيز و التخصص في إنتاج ما، فيتخصص فيه و يعتمد عليه في قيادة التنمية و هي سياسة نمو غير متوازنة نجد جذورها التاريخية في نظرية التفضيلات المقارنة لـــ "ريكاردو" عن التخصص التجاري بين الدول، حيث تحصي أكبر الفوائد، في المبادلات التجارية، يستلزم من كل بلد أن يتخصص في إنتاج تكون فيه تكاليفه النسبية أقل.

و يقول هيرشمان صحيح أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لكنها لا تستطيع تنفيذ و تدبير برنامج استثماري شامل لمعظم القطاعات،[2] و يعود ذلك الى نقص الموارد اللازمة، و ندرة رأس المال و

[1] حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دوكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009،ص 35

[2] حمداني محي الدين، نفس المرجع السابق، ص 37

الخبرات الفنية في هذه البلدان، و عليه فان التنمية المتوازنة لا تتفق مع طبيعة هذه البلدان و و حسب هيرشمان، النمو المتوازن قد يفيد في علاج الأزمات الدولية كالبطالة في البلدان المتقدمة التي تمتلك السلع الوسيطة و السلع الإنتاجية و العمالة لهذا يتوجب على البلدان النامية التركيز على بعض القطاعات، حيث أخذ هيرشمان الولايات المتحدة و اليابان التي عملتا على تنمية القطاعات الرائدة، حيث أن ليس هناك بلد نامي يملك رأس المال و الموارد الاقتصادية بكميات كافية للاستثمار الكافي في كل القطاعات.

و قد أيد كل من "Singer" و"Kindleberger" و "Streeten" نظرية النمو غير المتوازن التي طورها هيرشمان الذي يؤكد بأن التنمية يمكن أن تحصل من خلال عدم التوازن في الاقتصاد، و أن هذا يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات اجتماعية مباشرة، فالأول يخلق وفرات خارجية بينما الثاني يستفيد من هذه الوفرات، ذلك لأن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يشجع الاستثمار الخاص و يؤكد هيرشمان بأن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو[1].

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ما قبل سولو

لقد حضي موضوع النمو الاقتصادي و التنمية باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات زمنية مختلفة، كل فسره و حلله على حسب تطور و تغير الحالة الاقتصادية في ذلك الوقت، وهذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي.

إن هدفنا من خلال تطرقنا للنظريات الأساسية التي تتعلق بالعلاقات المحددة لمعدل و هيكل النمو في دولة ما هو مناقشة ما يعرف بكيفية حدوث عمليات النمو و الإنماء الاقتصادي.

I- النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

يعتبر الكلاسيك من مؤسسي الاقتصاد السياسي، و على رأسهم آدام سميث وديفيد ريكاردو و روبرت مالتوس حيث نظروا إلى النمو الاقتصادي على أنه " نتاج عملية التراكم الرأسمالي"[1]

يؤكد الكلاسيك على أن الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم، حيث نادى الكلاسيك بالعديد من المبادئ أهمها الحرية الاقتصادية استنادا الى المبدأ الطبيعي "دعه يعمل، اتركه يمر" الذي أخذوه عن الطبيعيين، كذلك اهتموا بالعمل على أنه أبو الثروة و مصدرها الرئيسي، و هنا يلتقي الكلاسيك مع مفكري الاشتراكية الماركسية، أما عناصر الانتاج لدى الكلاسيك فهي الطبيعة و العمل و رأس المال و التنظيم.[2] وسنتناول أفكار رواد الكلاسيك كل على حدة.

1-1 النمو الاقتصادي عند ادم سميث:

يرى ادم سميث أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بمعنى لا بد من وجود حرية اقتصادية، أي أن السوق هو الذي يتحكم

[1] Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, France, 2001, P25

[2] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسيةأ أطروحة دوكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 30

بتحقيق التوازن بين العرض و الطلب، وتعتبر فكرته الجوهرية في تراكم الرأسمالي و توفر السوق الكافي، أما تقسيم العمل و التخصص يأخذ مكانة بما يتمخض عنه تزايد الدخول، كما يترتب عن الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار و الاستثمار، و منه إلى تقسيم أكبر للعمل و كذلك نمو الدخل، و ينتج عن تقسيم العمل تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص يأخذ صورة سلع و خدمات أفضل.

إلا أن ادم سميث يرى حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، أي حالة الثباث والركود وذلك لسبب ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة فيما بين الرأسماليين، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية و تناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأس مال جديد[1].

2-1 النمو الاقتصادي عند دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي [2]، حيث يعطي أهمية للقطاع الفلاحي و يعتبره من أهم النشاطات الاقتصادية ، حيث يمثل القطاع الفلاحي الدعامة الرئيسية للاقتصاد، و يوفر موارد العيش للسكان. اعتمد ريكاردو في تحليله للنمو على مبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، و ركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هنا بدأ باستخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ. وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- الراسماليون

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص344

[2] Eric Bosserelle, Les nouvelles approches de la croissance et du cycle, éditions Dunod 1999, p19.

- العمال

- الاقطاعيون

فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة، وتأتي الطبقة الثانية ألا و هي العمال باعتبارهم اقل أهمية من الرأسماليين، لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، لأن هذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات و العتاد، و كل ما يحتاجون إليه للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاعي و هو مالك الأرض التي تعتبر العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

أما بالنسبة للدولة فان ريكاردو يرى أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و أن الرأسماليين هم عمود التنمية.

1-3 النمو عند روبرت مالتوس « Robert Malthus »:

ركز مالتوس على جانبين في تفسيره للنمو: نظريته الشهيرة الى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث يعتبر الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج.

يرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، و قد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية. و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

أما فكرته الأساسية الأخرى اتجاه السكان، يقول مالتوس أن نمو السكان يكون وفق متتالية هندسية، بينما الإنتاجية تنمو وفق متتالية حسابية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى أن تكون الإنتاجية بالنسبة للفرد غير كافية[1]

ارتكز نموذج مالتوس على نقطتين أساسيتين:

- متوسط الأجر W هو دالة متناقصة في عدد السكان P

- معدل نمو السكان a هو دالة متزايدة في متوسط الأجر W

يؤكد مالتوس بأن نمو السكان هو الذي يحدد النمو الاقتصادي، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان[2] و ليس في زيادة رأس المال، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده الى مستوى الكفاف.

II - تحليل كارل ماركس، شومبيتر و كينز للنمو الاقتصادي:

2-1 النمو الاقتصادي عند كارل ماركس:

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـــ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حيث يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية و السياسية و الدينية و الفكرية، و حسب ماركس القوى المنتجة ووسائل الإنتاج تمثلان عمود الاقتصاد، إذ

[1] صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، مصر 1978، ص 24

[2] Mr Dimer, cours d'économie générale, la croissance économique, partie 2, chapitre 4, IUFM AUVERGNE, p 96.

هذه الأخيرة هي التي تصنع تطور المجتمع و الدول، فباعتبار أن وسائل الإنتاج هي التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم، والإنسان مضطر لاستخدام هذه الآلات و الوسائل التي هي في تطور مستمر و ذلك لأجل الوصول إلى تحريك نمط التنمية[1].

حسب ماركس الأجور تتحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة طبقة العامل بتعبير ماركس)، و مع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فان حصة رأس المال الثابث ترتفع و تخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة[2]، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض و تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي، فان ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي مما يدفع بالأجور إلى الأعلى و الأرباح إلى الأسفل، إن ردة فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بإحلال رأس المال محل العمل، و بسبب الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال و اتجاههم إلى إحلاله محل العمل، تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة، و بالتالي الطلب الفعال يدفع الرأسمالية للانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية و هكذا تنتقل السلطة إلى الطبقة العمالة عن طريق الثورة العمالية، لأن أعداد ضئيلة من الناس ينتفعون من الرأسمالية و أن أعداد أكبر سيواجهون الفقر و البطالة، و تنشأ الاضطرابات الاجتماعية وهكذا تنهار الرأسمالية.

إن تحليلات ماركس بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار نظام الرأسمالية لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله ماركس في تحليله.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص62

[2] فائض القيمة : "الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الأدنى لأجر العمل"

2-2 النمو عند "Schumpeter ":

يعتبر"Schumpeter " من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصاديين، حيث اعتبر« اتجاه النمو غير مستقر، و ذلك بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن العوامل الفنية و التنظيمية لها دورا مهما في عملية النمو »، [1] حيث يلعب الابتكار دور أساسي في تحليل " شومبيتر" للنمو الاقتصادي، و تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز " شومبيتر"خمسة أصناف من الابتكارات[2] :

- إنتاجي سلعة جديدة.
- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج .
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- الحصول على مواد أولية جديدة .
- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

حيث يؤدي خلق منتج جديد إضافة إلى إجراء التحسينات المستمرة عليه إلى النهوض بالتنمية، و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات و ابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني[3].

[1] كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسيةأ أطروحة دوكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 30

[2] فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود، 1985، ص46

[3] صلاح الدين نامق، "قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 52

يتبع النمو تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات، تتمثل في الكساد في فترة معينة ثم الازدهار، وذلك بصفة دورية؛ أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول، ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار؛ ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن، وبتالي يصبح من الصعب توقع بصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه كساد؛ والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد من وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذات هيكل مختلف، ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك فإن حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات.

أما الانتقادات الموجهة إلى "شومبتير" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين؛ و انتقدت النظرية أيضا لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية و ليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها شومبيتر من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث و التطوير، كذلك من غير الممكن أن تتوفر العديد من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى العديد من العوامل و الهياكل التنظيمية و الإدارية و الدوافع و المحفزات[1].

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه " شومبيتر"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر؛ حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان و رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات دورية؛ وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص71-73

2-3 النمو الاقتصادي عند الكينزيين:

لقد شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم (1929-1933)، حيث انتشرت البطالة كافة نواحي الاقتصاد، و أصيب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية، فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، حيث قامت النظرية الكنزية بنقد الكلاسيك في العديد من النقاط من أهمها[1]:

- لقد رفض كينز النظرية الكلاسيكية في نقطة أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث يرى كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة و ليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.
- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية و الاضطرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة و تعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

يعرض كينز نموذجه للتوازن الاقتصادي من خلال شرح محددات الناتج القومي و العمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي[2]:

$$Y= C+I+G+X-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y: الدخل القومي

C: الإنفاق الاستهلاكي

[1] د.عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، التنمية و التخطيط، الجزء الثالث، ص 43

[2] د. عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، 44

I: الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي

X: قيمة الصادرات M: قيمة الواردات

نفرض حالة الاقتصاد المغلق و عليه تصبح المعادلة (1) على النحو التالي:

$$Y= C+I+G\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

"يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي و الحكومي(C+I+G) و يرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة (L) و التقدم التكنولوجي السائد(T)، وحجم معين لرأس المال (K). و يرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، وهذا مع فرضية ثبات التقدم التكنولوجي. و يشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي و الاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك، و يسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل"[1]، و الفارق بينه و بين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فلعلاج هذه البطالة على الدولة زيادة الطلب الكلي و ذلك من خلال قيامها برفع الإنفاق الحكومي.

نقد النظرية:

يمكن القول بأن النموذج الكنزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية و المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، و ذلك لسببين رئيسيين هما[2]:

[1] د. عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، 44

[2] د. عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، 44

- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض و ليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، و ذلك بسبب نقص رؤوس الأموال و الكفاءة في عنصر العمل و نقص في وسائل الإنتاج، كينز لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل سيسبب ذلك إلى حدوث تضخم و ارتفاع في مستوى العام للأسعار. و هذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.
- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن و التي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن و نقص العمالة في الأرياف، و بالتالي تطبيق سياسة كينز سيظهر مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

2-4 نموذج هارود و دومار للنمو الاقتصادي:

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين و لم تتخلله أية مشكلة حتى جاء الركود الاقتصادي و الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1933) و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، و لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي و ذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة و بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى. و لهذا السبب أراد كل من "Evsey Domar" (1946- 1947) و "Roy Harrod" (1948) تقديم تغييرات في النموذج الكنزي، حيث يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج انتشارا و شيوعا، حيث اعتمدا في تحليلهما للنمو على الاستثمار باعتباره عنصر و عامل ضروري لتحقيق النمو، إضافة إلى اعتمادهم على الادخار الذي يدفع بالاستثمارات نحو الارتفاع. نموذج هارود و نموذج دومار يتقربان في تحليلهما ، و تقيدا في تحليلهما للنمو بمعدل النمو الفعلي أو المتوازن، معدل النمو المضمون و معدل النمو الطبيعي[1].

[1] استعنا لكتابة هذا الفرع بكل من :

مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، م ص 132-142

Jean Arrous, les théories de la croissance, Paris, éditions du Seuil, 1999, p 48-56 et
Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 éditions, Paris, édition Dalloz, 1991, p 182-185

قدم هارود في عام 1939 نموذجه للبحث عن النمو المتوازن على المدى الطويل، أما دومار من خلال أعماله في سنة 1947هو الأخر حاول جدب انتباه أتباع كينز على اثأر الاستثمار على العمالة الكاملـة[1] ولكن في الأمــد القصيـر، اعتمــدا الاقتصاديـان على التوظيف الكامل للموارد حيث Warranted: G_W هو معدل النمو الذي يسمح للاقتصاد لمتابعة مسار ثابث، عند هذا المعدل الاستثمارات المخططة تساوي مدخرات الأسر، ومن افتراضات هذا النموذج أيضا الاقتصاد ينتج إنتاج واحد و المدخرات غير قابلة للاستبدال، يستعمل هارود مبدأ المسارع الذي من خلاله رجال الأعمال تؤسس مشاريعهم الاستثمارية ليس على مستوى الدخل و لكن على التغير في الدخل.

$$I= a(\Delta Y) \qquad a>0$$

$$a = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث a هي نسبة رأس المال إلى الناتج (K/Y)، هذه النسبة ثابثة.

S: هو الادخار أو الاستثمار المنجز، وهو نسبة معينة من الادخار

$$S=s.y \qquad 0<s<1$$

عند التوازن لدينا الاستثمار مساوي للادخار:

$$I=S \quad \rightarrow a(\Delta Y)=s.y \rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} \frac{s}{a} =$$

النسبة $\frac{s}{a}$ تمثل G_W الذي يمثل شرط النمو المتوازن، هناك تفسيرين لهذه المساواة:

- G_W : هو معدل النمو الذي يحقق المساواة I=S، عند هذا المعدل مخططات الاستثمار متناسقة جدا مع مخططات الاستهلاك (أو الادخار).

[1] Eric Bosserelle, Les nouvelles approches de la croissance et du cycle, éditions Dunod 1999, p24

- G_W هو معدل النمو الذي يسمح بالمساواة بين الاستثمار المطلوب (I مرتبطة بالمسارع) و الاستثمار المنجز(S)، عند هذا المعدل هناك توظيف كامل لعوامل الإنتاج.

مشكلة هارود هي ما إذا كان المعدل G_W يتزامن مع معدل النمو الفعلي للدخل G، لكن بالنسبة لهارود هذا نادرا ما يحدث لأن G يعتمد على الخيارات الفردية لأسباب مختلفة و تقلبات.

هارود يستعمل مصطلح النمو المضمون بدلا من معدل النمو المتوازن و ذلك بسبب أن ($G=G_W$) غير مستقرة للغاية. هذه من الاشكاليات التي أثارت تفكير كينز، الذي أثار في نظريته العامة عن فشل التنسيق بين الوكلاء، حيث يجرون توقعات في الإنفاق التي لا تتحقق، و منه الطلب الفعال منخفض للغاية للسماح من الاستفادة الكاملة للقدرات. إذا لم يكن هناك توازن فان النظام لن يكون مرة أخرى على مسار التوازن. ولهذا عرض هارود المضاعف و فسر حالتين:

- G أقل بقليل من G_W ← الطلب الفعال < الطلب المتوقع← المسارع ↓(I) ← المضاعف ↓(Y) ← فائض في رأس المال ← (I)↓ ← الطلب↓← G↓ ← حالة الركود $G << G_W$
- G أقل أزيد من G_W ← الطلب الفعال > الطلب المتوقع ← المسارع ↑ (I) ← المضاعف ↑ (Y) ← نقص في رأس المال ← (I) ↑ ← الطلب ↑← G ↑ ← التضخم ← $G >> G_W$

معدل النمو الطبيعي:

عرض هارود أيضا مفهوم النمو الطبيعي و ذلك للتعبير عن القدرات الفيزيائية لنمو النظام، وهو نوع من النمو المحتمل.

النمو الطبيعي G_n = معدل نمو القوى العاملة (n) + إنتاجية العمل (μ)

و سوف يكون شرط النمو في حالة التوظيف الكامل كالتالي:

$$G = G_W = G_n \rightarrow G = \frac{s}{a} = n + \mu$$

النسبة لهارود من الأصعب تحقيق هذه المساواة، و ذلك بسبب أن معدلات النمو هذه تعتمد على 4 عوامل خارجية مستقلة :μ و n ،s و a، حيث يعتمد كل من هذه التغيرات على:

S: تفضيلات المتعاملين

a و μ: الشروط الفنية

n : النمو الديمغرافي

إن تحقيق التوظيف الكامل لن يكون إلا عن طريق الصدفة و ان تحقق هذا التوازن فهو غير مستقر للغاية، كل انحراف عن مسار النمو المتوازن سوف يؤدي إلى إبعاد الاقتصاد عن حالة التوازن، كما لو كان هناك قوة الطرد المركزي. حيث تم استنتاج حالتين:

- $G_W > G_n$ و مع وجود حاجز التوظيف الكامل، G تقريبا مساوية ل G_n يصبح لدينا أن $G_W>G$. مبدأ المسارع (I)↓ ← المضاعف ↓(Y) ← (Y)↓ ← فائض في رأس المال← (I)↓

تمثل هذه الحالة الدخول في عملية تراكمية للاكتئاب، أزمة و بطالة بصفة دائمة, معدل الادخار مرتفع جدا مقارنة مع معدل النمو الطبيعي، في هذه الحالة لإعادة التوازن ($G_W = G_n$) يجب خفض الادخارs.

- $G_n > G_w$: G سوف يكون مرتفع على معدل النمو المضمون في معظم الوقت، في هذه الحالة يكون هناك نقص في رأس المال، العرض لن يتبع الطلب و المستثمرون يعرفون أنهم لم يستثمروا بما فيه الكفاية، اذن سوف يزيدون من استثماراتهم، هذه الأخيرة مع تأثير المضاعف سيرتفع الطلب مما سيشجع الاستثمارات الجديدة مما سيدخل الاقتصاد في عملية تراكمية من التوسع يقودها الطلب و ينتج عن ذلك تضخم. ولذلك من المستحيل للاقتصاد الذي يعرف نموا أن يحقق التوظيف الكامل و المتواصل، أين يكون هناك تدخل للدولة.

المبحث الثالث : نموذج سولو

بعد نموذج هارود و دومار حصلت نظرية النمو الاقتصادية بعد ذلك على بعد جديد و كان ذلك على يد " روبرت سولو"، حيث يعتبر نموذج سولو أحد النماذج النيوكلاسيكية، لقد قام " Solow" بنشر بحثه تحت عنوان " مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956، حيث تناول فيه بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، و كان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جدا و بلدان أخرى فقيرة؟ هذا النموذج هو امتداد لنموذج "هارود دومار"، فقد لاحظ سولو أن خاصية حافة السكين التي جاء بها "هارود" القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة و حالة التوظيف الزائد عن الحد قد تكون ناجمة عن الخمود المفترض في معامل رأس المال، و ليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي. حيث اقترح "سولو" إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج.

فرضيات النموذج[1]:

أهم فرضية و هي الفرضية التي ميزته عن نموذج "هارود–دومار" و هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال) فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة($\frac{K}{L}$) يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، و أخذ كدالة لذلك "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة :

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{(1-\alpha)} \qquad \alpha \in [0,1] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، و يقوم لإنتاج منتج مركب واحد
- الاقتصاد مغلق و تسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز و يكتب كالتالي:

[1] د.البشير عبد الكريم، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 4
Vu sur : http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf le 6/02/2017

$$C=c.Y \quad \rightarrow \quad S=(1-c)Y = s.Y$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فان عرض العمل L هو الأخر سينمو بنفس المعدل n و نكتب:

$$\frac{d\,logL}{dt} = \frac{dL/L}{dt} = \frac{\acute{L}}{dt} = n \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، و قانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- مرونة كل من الأسعار و الأجور، و عوائد العمل و رأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

I - النموذج القاعدي لسولو[1]:

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = f(K)$$

$$\rightarrow y = f(K) = K^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

و الشكل (1) يمثل دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة من خلال المنحنى نلاحظ تناقص مردودية رأس المال الفردي.

[1] Cadoret .I-Benjamin.C- Martin.F- Herrard.N- Tanguy.S, Econométrie appliquée : méthodes, applications et corrigés, De Boek, 2 ème édition, Belgique, 2009, p 71-79

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج "سولو" تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن وتكتب على الشكل:

$$K' = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

" من هذه المعادلة يمكن الاستنتاج أن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال، الاهتلاك بالنسبة الثابتة (δ)، و بما أن في الاقتصاد المغلق حسب الفرضية، فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار (I) و الادخار(S)، ومنه التوازن في سوق السلع والخدمات".[1]

$$I = S = s.Y$$

$$\rightarrow K' = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

من جهة أخرى لدينا:

$$K = \frac{K}{L} \rightarrow \log(k) = \log(k) - \log(L)$$

$$\rightarrow \frac{d\log k}{dt} = \frac{k'}{k} = \frac{K'}{K} - \frac{\acute{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\acute{L}}{L} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

في المعادلة (2) لدينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن، و بافتراض التوازن في سوق العمل يمكن أن نكتب المساواة التالية:

$$\frac{\acute{L}}{L} = n \rightarrow \frac{d\log L}{dt} = n \rightarrow \log L = \int n dt = nt + c_0$$

$$\rightarrow L_t = e^{nt + c0} \qquad L_0 = e^{c0}$$

$$\rightarrow L_t = L_0 e^{nt}$$

[1] تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 5

ومنه تتغير المعادلة (6) لتكتب على الشكل التالي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n$$

ومنه يمكن استخلاص المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو رأس المال الفردي:

$$\dot{k} = s.f(k) - (\delta+n).k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

1-1 التمثيل البياني لنموذج سولو:

المعدلتان الأساسيتين لنموذج "سولو" هما (3) و (7)، حيث أن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج و بالتالي الاستثمار و الادخار، و المعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال.

الشكل (1): التمثيل البياني لسولو

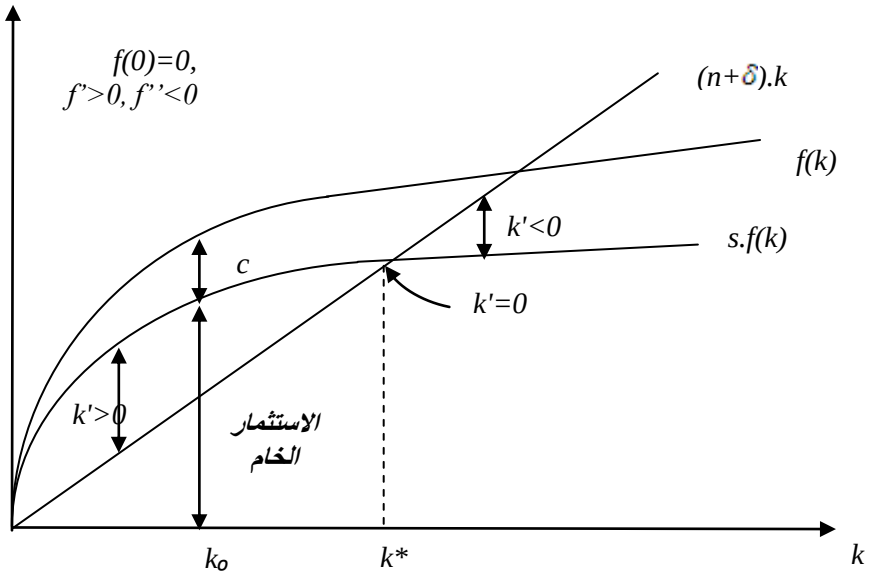

Source : Dominique G. Pierre ralle, les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, Paris, 1995, p 36

و يلخص لنا هذا التمثيل البياني بطريقة مبسطة و مختصرة جدا كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطى نسبة التغير k بالفرق بين المنحنيين $s.f(k)$ و $(n+\delta).k$ ، و عند تقاطع هذين المنحنيين نحصل على:

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \rightarrow \dot{k} = 0 \quad , k=k^*$$

و هي الحالة التوازنية، حيث خارج هذه المرحلة يمكن استنتاج حالتين[1]:

$k_o < k^* \leftrightarrow \dot{k} > 0$

$k_o > k^* \leftrightarrow \dot{k} < 0$

" في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، و يكون عندنا ما يسمى بتعزيز و تقوية رأس المال الاقتصادي، أما في الحالة الثانية فان رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص و هو ما يسمى توسيع رأس المال "[2].

1- 2 التوازنات المقارنة:

هذه المقارنات تسمح بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقا من حالة التوازن و ذلك اثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية.

1 2 2 أثر الزيادة في معدل الاستثمار:

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن حيث:

$S \rightarrow \acute{S} > 0$

[1] Dominique G. Pierre ralle, les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, Paris, 1995, p 36

[2] تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 7

فان هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد[1]، الشكل التالي سيوضح هذا التغير:

الشكل (2): أثر الزيادة في معدل الاستثمار

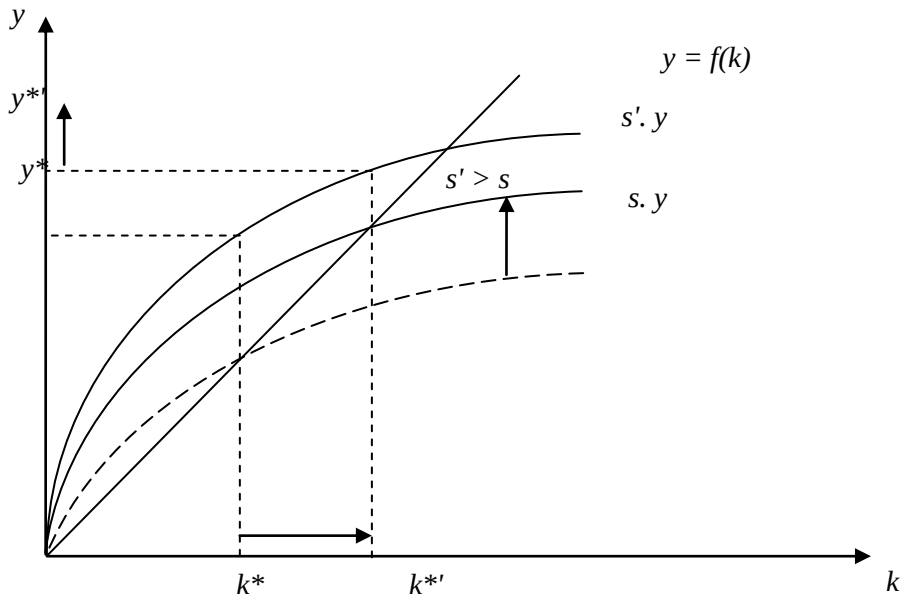

المصدر: د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص8

من الشكل نلاحظ أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون في الاتجاه الايجابي، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة و بالتالي معدلات استثمارية كبيرة، فان ذلك من شأنه الرفع في معدلات الإنتاج و الدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

1 2 2 أثر الزيادة في النمو الديمغرافي:

" الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطا قوية على تراكم رأس المال و ذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي، أي مقام النسبة $\frac{K}{L}$ و بالتالي زيادة عرض العمل"[2]، و أثر ذلك على حالة التوازن يمكن شرحه من خلال الشكل (3):

[1] د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص7

[2] تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 8

الشكل (3) : أثر الزيادة السكانية على كل من Y و K

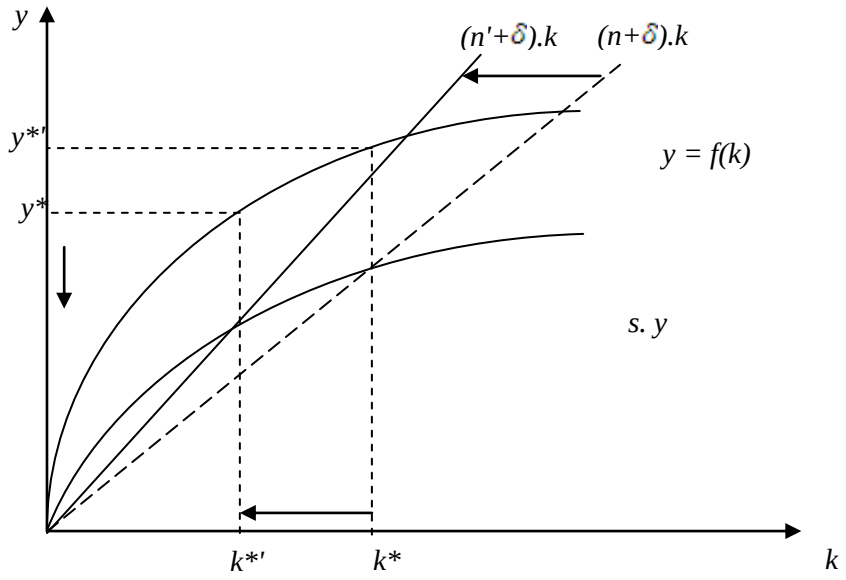

المصدر: د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص8

من هذا الشكل نستنتج أن الزيادة في النمو الديمغرافي له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، " فكلما كانت هناك معدلات ديمغرافية كبيرة كلما كانت هناك أثار سلبية على معدل زيادة الناتج و الدخل".[1]

3-1 الحالة التوازنية لنموذج سولو:

في حالة التوازن يشترط أن يكتب النموذج كالتالي:

$$\dot{k} = s.f(k) - (\delta+n).k = 0$$

$$\rightarrow k^* = \left[\frac{s}{n+\delta}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

و بالتالي فان الإنتاج الفردي للحالة التوازنية هذه يعطى كالتالي:

$$Y^* = f(k^*) = k^{\alpha} \rightarrow Y^* = \left[\frac{s}{n+\delta}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

[1] تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 9

و هذه المعادلة تجيبنا عن سؤال سولو فيما يخص الاختلاف بين الدول في درجة الغنى و الفقر، و الإجابة التي توصل إليها هو أن الدول التي لها معدل ادخار (استثمار) أكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

II – النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط:

نعتبر المتغيرات الفردية في هذا النموذج ثابتة في حالة التوازن، و المتغيرات المطلقة (Y,S ,C ,K ,L) تنمو بنفس المعدل مع نمو السكان.

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

النموذج يولد في حالة التوازن على المدى الطويل ما يلي[1]:

اختلاف في الإنتاج المحلي الخام الفردي بين البلدان.

نسبة رأس المال على المنتوج $\frac{K}{Y}$ ثابتة لأن k و y ثابتتان.

بما أن k ثابتة فان مردودية رأس المال (الإنتاجية الحدية) ل k تكون ثابتة.

هذا النموذج يوضح أن الاقتصاديات تستطيع أن تنمو في المدى القصير و ليس على المدى الطويل و حسب النموذج فانه حتى لو كان بلد قد انحرف لفترة معينة عن الحالة التوازنية فانه يتبع سلسلة من التغيرات و ينتهي به المطاف إلى الوصول إلى الحالة التوازنية الجديدة و ذلك على عكس فرضية حافة السكين التي جاء بها هارود، فالنمو يتباطأ أكثر كلما اقترب الاقتصاد من حالة التوازن، و تعود هذه النتيجة إلى كون $\alpha < 1$ في المعادلة الديناميكية الأساسية التالية[2]:

[1] تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص9

[2] تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص10

$$\frac{\dot{k}}{k} = s.K^{\alpha-1} - (n+\delta) = s.\frac{f(K)}{K} - (n+\delta)$$

$$\rightarrow \dot{k} = s.f(k) - (n+\delta).k$$

" و منه فان تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة بين{ s.f(k) } و {(n+δ).k }، حيث عندما يزداد k فان معدل نمو k يتناقص، و بما أن معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب طرديا مع معدل نمو رأس المال الفردي k لهذا فان y يتناقص هو الأخر، و التمثيل البياني للحدين الممثلين للطرف الأيمن {s.f(k) } و {(n+δ).k } من المعادلة السابقة يوضح لنا تغيرات $\dot{k}$."[1]

الشكل (4) : معدل نمو رأس المال الفردي K

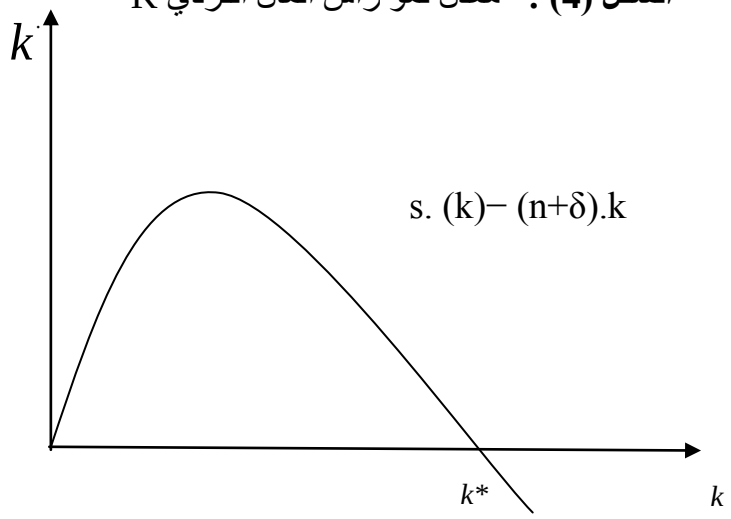

المصدر: د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص10

III. نموذج سولو مع التقدم التقني:

عند تحليل سولو لنموذجه استطاع الوصول الى أن مع المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد الى حالة مستقرة، فان متوسط دخل الفرد لا ينمو، و يضل ثابتا عند الحالة المستقرة التوازنية و من أجل الزيادة في معدل دخل الفرد تم إدخال مفهوم التقدم التقني، فإذا كانت دالة الإنتاج تكتب على الشكل العام

[1] تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص10

f(K,L) فانه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، هناك عدة حالات للتقدم التقني نلخص أهمها كالتالي[1]:

- إذا دعم التقدم التقني إنتاجية العمل أي y = f (K,AL) فهذا التقدم حيادي من وجهة نظر هارود.
- إذا دعم التقدم التقني انتاجية رأس المال أي y = f(AK,L) فهذا التقدم حيادي من وجهة نظر سولو.
- التقدم التقني من الشكل y = A.f(K,L) وهو من وجهة نظر هيكس.

و عادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الدخل في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$y = f(K,AL) = K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}$$

و يعد التقدم التقني في نموذج "سولو" كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث:

$$\frac{\dot{A}}{A} = \mathbf{g}$$

1-3 معدل النمو في نموذج سولو مع التقدم التقني:

لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي:

$$\dot{k} = sy - \delta k \rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = s\frac{y}{k} - \delta$$

أما دالة الإنتاج فيمكن كتابتها على النحو التالي:

[1] : د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص10

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{k^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{k^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\rightarrow y = K^{\alpha}.A^{1-\alpha}$$

و بوضع دالتا رأس المال الفردي و الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي:

$$\tilde{Y} = \frac{Y}{A} \quad ; \quad \tilde{K} = \frac{K}{A}$$

و عليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{Y} = \frac{Y}{A} = \frac{K^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}\ A^{1-1-\alpha} = \frac{K^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

$$\rightarrow \tilde{Y} = \tilde{K}^{\alpha}$$

" و منه يمكن تعريف الحالة التوازنية في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A ، و هو يعبر عن نسبة الناتج الفردي ل لتقدم التقني $\tilde{Y} = \frac{Y}{A}$ ، و تحت هذه الفرضية يمكن كتابة ":[1]

$$= \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A} \rightarrow = s\frac{Y}{K} - \delta - n - g \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$= s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g)$$

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K} = \frac{Y}{L}.\frac{L}{K} = y.\frac{1}{\frac{K}{L}} = \frac{y}{k}$$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k} = \frac{y}{A}.\frac{A}{K} = \tilde{Y}.\frac{1}{\frac{K}{A}} = \frac{\tilde{Y}}{\tilde{K}}$$

[1] د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص11

ومنه: $\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{Y}}{\tilde{K}}$

و بالتالي المعادلة (1) تصبح:

$$\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = s.\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta+n+g) \rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s.\tilde{K}^{\alpha-1} - (\delta+n+g)$$

في الحالة المستقرة لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$$

و بالتالي يصبح لدينا:

$$s.\tilde{K}^{\alpha-1} - (\delta+n+g) = 0$$

$$\Rightarrow \widetilde{K^*} = \left[\frac{s}{\delta+n+g}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

كما يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي[1]:

$$\Rightarrow \widetilde{Y^*} = \left[\frac{s}{\delta+n+g}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

المعادلة (3) تعطي تفسيرا واضحا أكثر للفرق بين الدول في نسبة الغنى و الفقر. فان البلدان التي تتمتع بمعدل استثمار مرتفع أو معدل ديمغرافي ضعيف أو رقي تقني قوي، فتعتبر بلدان متطورة، أما الدول الفقيرة فالعكس، نجد أسباب فقرها يعود إلى انخفاض معدل الاستثمار أو زيادة مفرطة لمعدل النمو الديمغرافي أو ضعف في التقدم التقني.

[1] د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص 12

المبحث الرابع : نظرية النمو الداخلي

إن النظرية الاقتصادية فشلت في إعطاء تفسير مقنع حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من الدول، كما أن الزيادة التي يعرفها في بعض الأحيان في متوسطات دخل الفرد ما هي الا تعبير عن توازن في المدى القصير، لأنها حالة مؤقتة و ذلك بسبب تغيرات اقتصادية، مما أدى الى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات و بداية التسعينات التي عرفت بنظرية النمو الداخلي، هذه الأخيرة أرجعت مصادر و محددات النمو ترتبط بعوامل داخلية.

لم يستطع نموذج سولو مع بداية الثمنينات تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و ذلك لارتكاز النموذج على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية ، كما استخلص "سولو" أهمية التكنولوجيا كمصدر أساسي للنمو،إلا أن هذا الأخير لم يوضح كيفية تحقيق التقدم التكنولوجي، حيث اعتبره متغيرا خارجيا ينمو بشكل تلقائي و بمعدل ثابت (g)، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكرة "التقارب" من الاقتصاديات العالمية، حيث تكون البلدان المتقدمة بالقرب من نقطة التوازن مما يجعل معدلات نموها ضئيلة، في حين تكون البلدان النامية بعيدة عن نقطة التوازن، مما يجعل معدلات نموها كبيرة قد تسمح لها باللحاق بالبلدان المتقدمة في المدى البعيد.

بدأ الاقتصاديون يشككون و يبتعدون عن افتراضات النيوكلاسيك، حيث جاء رواد هذه النظريات (نظرية النمو الداخلي) محاولة منهم إيجاد المصدر الأساسي و الآلية الأساسية لعملية النمو و ليأكدوا أيضا على أهمية التكنولوجيا من خلال الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إنتاج و تصبح مجموعة من المتغيرات الإبداعية و الاختراعات التي تحسن ظروف الاقتصاد بشكل عام. ويرى بعض هؤلاء الاقتصاديون أنه توجد عدة مصادر للنمو الاقتصادي، نذكر منهم:

"Paul Romer" من خلال أبحاثه عن أهمية البحث و التطوير بالإضافة إلى التمرن عن طريق التطبيق، أما "Lucas" فركز على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز "Barro" على البنى التحتية و النفقات العمومية، و اهتم البعض الأخر على الانفتاح الاقتصادي. الشكل التالي يوضح لنا محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي:

الشكل (5) : محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي

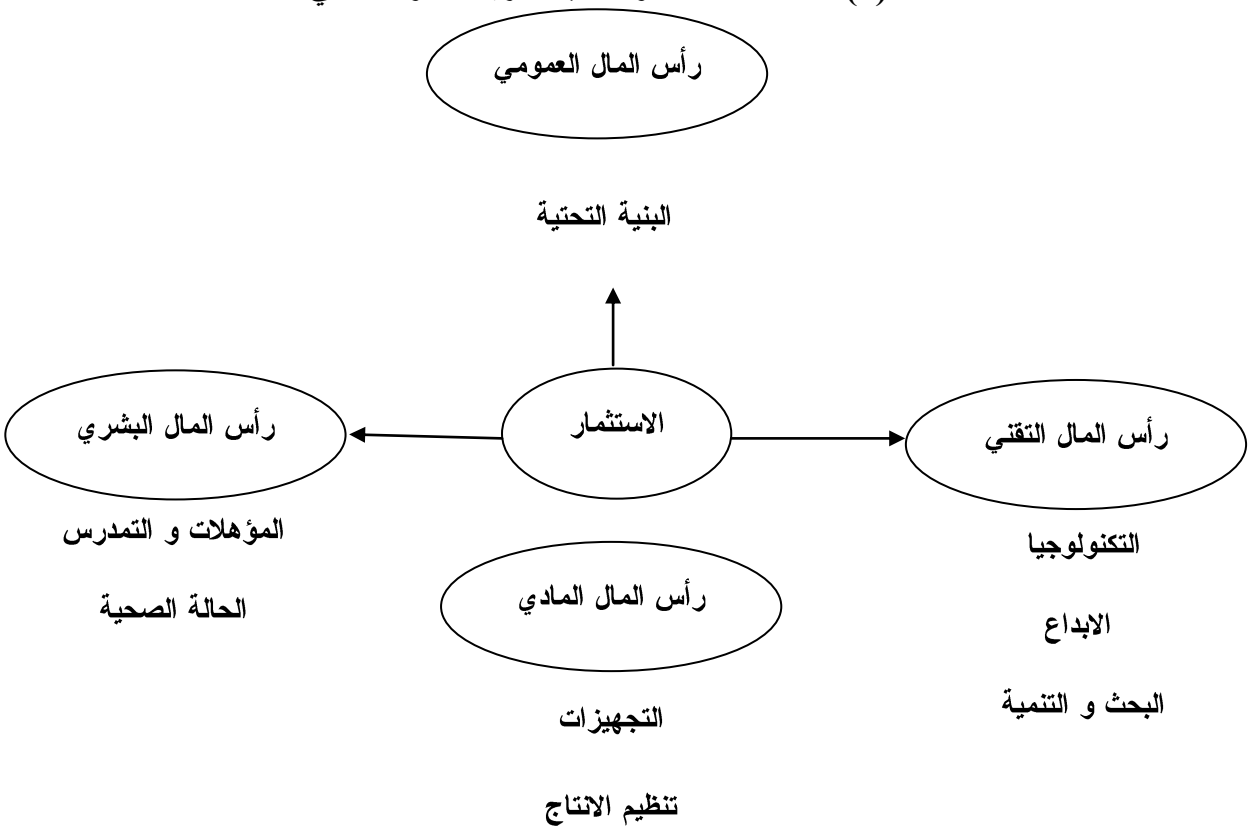

Source : Arnaud Diemer, théorie de la croissance endogène et principe de convergence,Cours, MCF IUFM d'auvergne, p7

www.oeconomia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf

و سنتطرق في بحثنا إلى بعض نماذج النمو الداخلي التي تعتبر القاعدة الأساسية لنظريات النمو الداخلي، و سنكتفي بكل من نموذج AK و نموذج "Lucas" المقدم سنة 1988، بالإضافة إلى نموذج "Romer" لسنة 1990.

I- نموذج AK:

يعتبر هذا النموذج من أول نماذج النمو الداخلي بساطة، حيث يرتكز على دور السياسات الاقتصادية و تأثيرها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. إن انخفاض النمو على المدى الطويل في النماذج النيوكلاسيكية يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية و خاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي و من بينها نموذج AK ألغى فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لتفادي مثل هذه المشاكل [1]. أي أن: $\alpha=1$، ومنه يصبح النموذج يكتب على الشكل البسيط التالي:

$$Y = AK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما K هو رصيد رأس المال الموسع (المادي و البشري)

دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة وتساوي A (المستوى التكنولوجي)،

أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج سولو كما يلي:

$$\dot{k} = sY - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي :

$$\acute{L} = nL = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

[1] د.محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، ص 13.
VU SUR : http://www.univ-eloued.dz/images/VOL%207.2.pdf LE 16/01/2017

و قد أكد هذا النموذج على أن الاستثمار في رأس المال الموسع سيؤدي إلى إحداث وفرات و تحسينات خارجية التي من شأنها أن تزيد من المكاسب الخاصة بكمية كافية لتعويض تناقص العوائد، وتتزايد المردودية بزيادة رأس المال الموسع، و من العلاقة (1) و العلاقة (2) يمكن كتابة:

$$\frac{\dot{k}}{k} = s\frac{Y}{K} - \delta \rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = As - \delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث Y هي حجم الإنتاج أما K هي رأس المال الموسع و الذي يتضمن رأس المال العيني، كالآلات و المعدات و رأس المال البشري أي العمالة، و يعبرs عن الادخار، أما A فهو ثابت و موجب يعبر عن التكنولوجيا السائدة و هذا ما يفسر أن رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن و سنوضحه في الشكل التالي:

الشكل (6) : نموذج AK

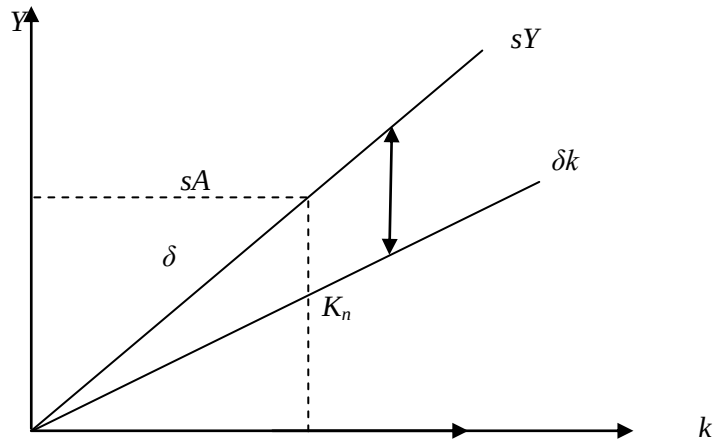

المصدر: د.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص10

يمثل الخط δk الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، و أما sy فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن في هذا النموذج كل زيادة في رأس المال

ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، و تكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها و التي بعدها و هي دائما ثابتة مساوية ل (A).

انطلاقا من العلاقتين (4) و (5) فان معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (gy) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، و بالتالي أي سياسة حكومية من شأنها زيادة معدل الاستثمار و سيكون لها أثر على معدل النمو الاقتصادي و هو موضح بالعلاقة التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = gY$$

II- نموذج "Lucas" و رأس المال البشري:

يعتبر رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي في هذا النموذج، حيث ينصرف الى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الاعداد و التأهيل، المقومة اقتصاديا، و المندمجة في الأشخاص و التي تزيد من فاعليتهم الانتاجية، و رأس المال البشري مرتبط أيضا الى حالة الصحة و النظافة و الغذاء[1]، حيث بنى لوكاس نموذجه على أساس الفرضيات التالية:

- أنه يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط أحدهم مكرس لإنتاج السلع و الأخر في تكوين رأس المال البشري.

- كل الأعوان أحادية لا يوجد تباين في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n.

- تراكم رأس المال البشري عند "Lucas" مقيد بالمعادلة التالية:

[1] Daniel Delalande, « croissance économique : concepts et mécanismes », cahier Français, N°279, Janvier-Février 1997, p 46

$$\dot{h} = \beta\,(1-\mu)h \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (1)$$

حيث μ هي الزمن المسخر للعمل، و أما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف و أما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta\,(1-\mu) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (2)$$

أما دالة الإنتاج "Cobb–Douglas " و تكتب كالتالي[1]:

$$Y = k^{\beta}(hL)^{1-\beta}$$

حيث (h) هو رأس المال البشري الفردي.

إن نموذج Lucas يشبه نوعا ما نموذج Solow وذلك في حال استبدال (h) مكان (A)، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج Lucas نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow، لكن لوكاس على عكس تفسير سولو الذي اعتبر رأس المال البشري ثابث، ففسره لوكاس أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير و كافي للتكوين $(1-\mu)$ من طرف الأفراد كلما يساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (kh) و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و العكس يحدث في حالة إهمال التكوين و التعليم.

و لهذا فان أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم و التكوين و التدريب مما يأثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع بشكل مستمر و دائم تراكم رأس المال البشري، سيكون لها الأثر الايجابي على معدل نمو اقتصادها الوطني.

[1] Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle Paris, Ediscience international, 1996, p199-203

III – تراكم رأس المال و المعارف "Romer 1990 ":

حسب "Romer" فان الأفكار غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بين الأعوان بتكلفة مباشرة شبه معدومة، بحيث تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا و تبدأ التكلفة فيما بعد بالانخفاض و نحصل على الوحدات الأخرى بسهولة، و ذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة.[1]

كما أراد "Romer" كذلك تبيين الدور الذي تلعبه الإبداعات في الاقتصاد، وبالتالي دور البحث العلمي في النمو الاقتصادي، حيث يرى "Romer" أن الإبداعات هي عبارة عن الممتلكات و الوسائل الجديدة التي تضاف إلى الممتلكات و الوسائل القديمة، هذه السلع الجديدة تسمح بزيادة تقسيم العمل الذي يعتبر المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، كذلك يضيف " Romer" في تحليله أن التغير التقني يساهم في خلق سلع جديدة و الزيادة في كمياتها له الأثر الايجابي على النمو.

و يتميز النموذج الأول لرومر في النمو (1986) بمجموعة من الخصائص أهمها:

1- يتولد عن المعرفة التكنولوجية وفورات خارجية[2]: تضاعف الوفورات الخاجية من خلال التكامل بين الأنشطة و المشاريع، و بالتالي رأس المال يلعب دور كبير في عملية النمو و يحول الايرادات الى ايرادات متزايدة.

2- الفصل بين النمو المتوازن و النمو الأمثل[3]: بواسطة استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال المعرفي للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعا (النمو الأمثل).

---

[1] Arnaud Diemer, théorie de la croissance endogène et principe de convergence, MCF IUFM d'auvergne, p8

[2] ما ينتج عن التفاعل المشترك لأنشطة الأطراف الاقتصادية، و التي يتحقق منها افادة مجانية لكل طرف نتيجة للانشطة الاقتصادية التي تقوم بها الأطراف الأخرى

[3] الأول يتم في اطار تنافس الشركات و الثاني في اطار استفادة الشركات من خبرات بعضها البعض.

3- التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو: ان حدوث اي ازمة يمكنها التاثير في مخزون المعرفة الذي قد يكون له انعكاس طويل الاجل في مسار النمو الاقتصادي، ومنه التفاوت في معدلات النمو قد يرجع الى اختلاف الصدمات و الازمات.

IV - نموذج "Barro" (1990):

يبين نموذج بارو أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، وفي نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة؛ وباستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى ، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود؛ وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y_{i=} AL_i^{1-\alpha} . K_i^{\alpha}.G^{1-\alpha}$$

مع : $0<\alpha<1$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت τ إذن $G=\tau Y$، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة [(*)] تمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي :

وعليه فإن:

$$r+\delta=(1-\tau).(\partial Y_i/\partial KA_i)$$

[1] Jean Arrous, op cit, p 195-196

[*] المنافسة التامة: تتمثل المنافسة في تعادل المنتجين وعدم القدرة على التأثير على الحجم المعروض، ولا يوجد أي عائق في دخول منتجين آخرين، وتنقل الحر لعوامل الإنتاج ما بين القطاعات، و وجود أحسن الظروف للتسويق والأثمان.

$$r+\delta=(1-\tau).\alpha A.K^{-(1-\alpha)}.G^{1-\alpha}$$

$$r+\delta=aA^{1/\alpha}(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}(1-\tau)$$

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g=(1/\theta)\cdot\left[\alpha A^{1/\alpha}\cdot(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}\cdot(1-\tau)-\delta-\rho\right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-\iota$ والذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد $\iota^{(1-\alpha)/\alpha}$ والذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

خاتمة الفصل الأول :

احتل النمو الاقتصادي حيزا هاما في الدراسات الاقتصادية، حيث شغل أفكار العديد من الاقتصاديين، حيث تطورت البحوث بشأنه بدأ من النظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوة التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا الى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة.

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل بداية بالمبحث الأول الذي قدمنا فيه مفاهيم عامة فيما يخص النمو و التنمية، حيث تبين لنا أن النمو الاقتصادي يعتبر نتاج كمي لسياسات التنمية الاقتصادية، فهو يتمثل في الزيادة الحقيقية في متوسط الفرد من الدخل في الأجل الطويل، وهو يختلف عن التنمية الاقتصادية، بالرغم من كونهما مترادفين يستخدمان للدلالة على معنى واحد في بعض الأحيان، و كلاهما يتضمن تغييرا نحو الأفضل، لكن ثمة فارق من جهة و ثمة تشابه بينهما من جهة أخرى حيث يمكن التمييز بين التنمية و النمو الاقتصادي من خلال أن للتنمية الاقتصادية متطلبات واسعة المدى و صعبة التحقيق ة السكان، الصحة، التعليم.....)

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، القديمة و الحديثة، ان النمو الاقتصادي لا يزال في قلب الدراسات الاقتصادية حتى وقتنا هذا، نظرا للأهمية الكبيرة التي عنيت بها مسألة النمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين و المفكرين، كونه الهدف و الغاية التي تسعى لها كل الشعوب و الدول. حيث تطرقنا في المبحث الثاني إلى النظريات الكلاسيكية في تفسير النمو الاقتصادي و اتفق روادها على أن حرية التجارة و تراكم رأس المال أساس عملية التنمية، و أن رأس المال سيؤول الى حالة الثبات، أما البعض الأخر اعتمد في تحليله على الإبداعات مثل شومبتر. وجهت انتقادات للنظرية الكلاسيكية بسبب إهمالهم لدور التقدم التكنولوجي، ومن ثم ظهر كينز بعد أزمة الكساد (1929-1939)

بأفكار و فرضيات جديدة، سعيا منه إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، و كانت أهم فرضياته أن التوازن لا يحدث تلقائيا و إنما يحدث عند حالة التشغيل الكامل في المدى البعيد، و أكد كينز أن تغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق تأثير المضاعف. أما بعد تفسير كينز للنمو، جاء "هارود–دومار" بأشهر النماذج الكينزية ليبحث عن شروط تحقيق النمو الاقتصادي، ولكن النموذج كغيره من النماذج واجهته مشكلة تقلب الاقتصاد بين حالة البطالة و حالة التوظيف الزائد عن حده، كما تعرض لعدة انتقادات من طرف النظرية النيوكلاسيكية على يد "سولو" التي أدرجناها في المبحث الثالث، ومن بين هذه الانتقادات فكرة "حافة السكين" في نموذج "هارود".

توصل "سولو" في استنتاجاته إلى أنه كلما كان تراكم لرأس المال إضافة إلى التطور التقني و نمو سكاني ضعيف في دولة ما، ساعدها ذلك على النمو و التقدم، و العكس.

لكن هذه النظريات التي ذكرناها اعتبرت التقدم التقني الناتج عن الاستثمار كمتغير داخلي، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، ألا و هي نظريات النمو الداخلي، حيث أدرجت هذه النظريات في تحليلها عدة محددات للنمو الاقتصادي كرأس المال، و رأس المال البشري و رأس المال العام و الابتكارات و البحث و التطوير، حيث بينت هذه النظريات أن لهذه المتغيرات أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

سوق العمل في الفكر الاقتصادي

مقدمة الفصل الثاني:

يعتبر سوق العمل من أهم المسائل و القضايا التي تم و لا يزال فيها البحث من طرف الاقتصاديين و المفكرين، وذلك لكونه ذا أهمية اقتصادية، و ذلك لاحتوائه متغيرات مثل الطلب على العمل، و كذا العرض عليه، الأجور و الخ، تعتبر هذه المتغيرات تحدي اجتماعي و اقتصادي بالنسبة للدول. حيث اختلفت المدارس و المذاهب في تحليل مشاكل هذا السوق و إيجاد التوازن فيه، فأكدت المدرسة الكلاسيكية مثلا أنه يجب معاملة سوق العمل مثله مثل سوقي السلع و الخدمات، أي أنه يخضع لقانون العرض و الطلب.

من بين أهم مشكلات هذا السوق و التي زعزعت كيان معظم اقتصاديات الدول، نجد ظاهرة البطالة و التي تعتبر من المواضيع التي كانت مجالا للدراسة و الاهتمام في البلدان المتقدمة، و هي تعبر عن الخلل الواقع بين عرض العمل و الطلب عليه، و يكاد هذا الخلل من أهم المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم و التنمية في معظم المجتمعات. وسنحاول في هذا الفصل إعطاء أهم المفاهيم و التعاريف الأساسية لأهم المتغيرات المرتبطة بهذا السوق، و سندرجها في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سوف نلقي الضوء على سوق العمل في الفكر الاقتصادي التقليدي، و في المبحث الثالث سنرى سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول سوق العمل

I.مفهوم العمل:

هو المجهود الإنساني سواء كان فكريا أو جسديا الذي يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها [1]. أي أنه يتمثل في القيام بجهد فكري يعود على صاحبه بالمنفعة، وتختلف هذه الأعمال من مؤسسة إلى أخرى، حسب نوع هذه الأخيرة و نظامها و الهدف المقصود منها، فهناك عمل ابتكار و تفكير كما أن هناك عمل إدارة...الخ.

كما أنه النشاط الذي يستهدف إنتاج و تقديم السلع و الخدمات التي تشبع حاجات و رغبات الأفراد الآخرين[2].

يعد العمل عنصر لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق النشاط الإنتاجي.

II – أنواع العمل:

للعمل أنظمة مختلفة[3]:

- **نظام الرق:** و هو يعني امتلاك و استخدام شخص ما لشخص أخر لما يشاء، و نميز نوعين من الرق: الرق قصد إنتاج الخبرات و الرق المتعلق بالخدمات المنزلية، النوع الأول يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة و الصناعة كما كان ذلك في أمريكا بعد استعمارها من طرف الأوربيين و انتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865، أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم.

[1] طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته، (دار الصفاء للنشر و التوزيع)، الأردن، 1998، ص 24.

[2] جلال محمد النعيمي، "دراسة عمل في إطار إدارة الإنتاج و العمليات، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص17

[3] أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 57.56

- **نظام العمل المضطر (العبودية):** و هو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ. يسمون بالعبيد و يخضعون لنظام العبودية، ظهر هذا النظام في أوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى الى ظهور الرأسمالية و العمل بالأجرة في المصانع.

من مميزات هذا النظام:

- أن العبد يقوم بأعمال مجانية لسيده لا سيما خدمة الأرض
- في حالة زراعة قطعة أرضه الشخصية (العبد) يدفع قسط معين من الثمار لسيده.
- الالتزام بالبقاء على قطعة أرضه ولا يغادرها

- **العمل بالأجرة:** هو العمل الذي أصبح اليوم شاملا، و الذي يميزه عن العمل المضطر هو أن العامل حر في شخصه، ضف إلى ذلك أنه يتقاضى أجره نقدا مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع، و يقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل بنص يحتوي مدة العمل و طبيعة و عمولة العمل.
- **أنواع أخرى للعمل:** هناك أنواع أخرى للعمل، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة و هو يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمة معينة مقابل مكافئة على انجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة.

3. إنتاجية العمل:

الإنتاجية هي مؤشر يقيس فعالية عوامل الإنتاج، وهي تمثل النسبة بين الإنتاج و كمية إحدى عوامل الإنتاج و يمكن قياسها بعدة طرق مختلفة:

$$\text{إنتاجية العمل (حسب العدد)} = \frac{\text{كمية الإنتاج}}{\text{عدد العمال}}$$

إنتاجية العمل (حسب وقت العمل)= كمية الإنتاج / عدد ساعات

إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة / عدد العمال أو عدد ساعات العمل

4. معدل النشاط و معدل التشغيل:

4-1 معدل النشاط : يعبر بالنسبة بين الفئة النشطة و فئة السكان الكلية:

معدل النشاط = الفئة الكلية population total / الفئة النشطة Population active

حيث أن الفئة النشطة (قوة العمل)، هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين (15 و 65 سنة) بعد استبعاد ربات البيوت و العاجزين عن العمل و فئة الطلاب [1]، و كلما ارتفعت نسبة قوة العمل إلى حجم السكان كلما كان ذلك من العوامل الايجابية، لأنه يساعد على زيادة حجم الإنتاج و الدخل في البلد و العكس صحيح في حالة انخفاض هذه النسبة.

4-2 معدل التشغيل: يعبر عنه بالنسبة بين الأفراد العاملون و عدد أفراد الفئة النشطة، أي يقيس نسبة العاملين من الفئة النشطة:

معدل التشغيل = العاملون population occupée / الفئة النشطة population active

تطبيقيا يمكن حساب معدل التشغيل كأنه مكمل لمعدل البطالة بالنسبة للفئة النشطة كالتالي:

معدل التشغيل %=1- معدل البطالة %

[1] مدحت القريشي، اقتصاد العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 24

5. سوق العمل:

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف (أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل)[1]

هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها و بالتالي تسعير خدمات العمل، و يمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص و هي أن خدمات العمل تؤجر ولا تباع و لا يمكن فصلها عن العامل. و ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض و الطلب و الحركة[2].

و نتيجة لنشاط السوق تتحدد عدد من العناصر كالتشغيل و البطالة و الأجور و الهجرة و التعليم، و نظرا لكثرة الأطراف المنخرطة في سوق العمل و المنافسة بينهما، فان قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك و قرارات الآخرين (مثل الرواتب، مزايا العمل، التعليم، المهارات.....) ونذكر من أطراف السوق و محركيها:

- العمال و الراغبين في الحصول على عمل مهما كانت مهاراتهم و خصائصهم.
- ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع و خدمات في مشاريعهم.
- التنظيمات العمالية التي تعمل على تحديد الأجور و إيجاد فرص العمل و تحسين الشروط لأعضائها
- التنظيمات المهنية و منها تنظيمات أرباب العمل.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، دار الجمعية للطباعة و النشر، مصر 1997، ص 11–15

[2] أ.حسن الحاج،"مؤشرات سوق العمل"، مجلة جسر التنمية الكويتية، العدد 16، أفريل 2003. في الموقع:
WWW .arab-api.org/image/publications/pdfs/101/101.dévelop-bridge 16.pdf.

- الجهات الحكومية باعتبارها رب عمل و كذلك باعتبارها الحاكم بين فئات العرض و الطلب و بما تجريه من دراسات و تشريعات أو ما تتخذه من سياسات اقتصادية، اجتماعية، أو مالية...الخ، لتنظيم سوق العمل و حركيته.

1-5 العوامل المؤثرة على سوق العمل:

يتفرع سوق العمل على شقين أساسيين العرض و الطلب على العمالة و أي تأثير على هذين الشقين يؤثر مباشرة على سوق و من أهم العوامل المؤثرة عليه ما يلي[1]:

عوامل جغرافية: تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة، و هذا قصد رسم الحدود الإقليمية لسوق العمل مثل مقر سكن العامل، موقع المؤسسات العارضة للعمل، مسألة التكفل بالإيواء و الخدمات الاجتماعية لتوفير أفضل الشروط لحياة العامل و أسرته...الخ

العامل الديمغرافي: إن النمو الديمغرافي له تأثير كبير على سوق العمل لكونه يحدد حجم و كمية اليد العاملة العارضة لقوة عملها في السوق، و تشكل بذلك مخزون حقيقي من القوة العاملة التي تحتاجها المؤسسات، و يتعلق الأمر هنا بالفئة النشيطة، و يقاس معدل النمو الديمغرافي بمعدله كما أنه يتأثر بالولادات و الوفيات و معدل الخصوبة، معدل تطور الزواج و الطلاق، وضعية الهجرة بنوعيها الداخلية و الخارجية. أما فيما يخص تقدير الفئة النشطة فهي بدورها تعود الى عدد السكان، التصنيف حسب (الذكور،إناث)، الأعمار، الأشخاص الذين يشغلون منصب عمل بشكل جزئي، الذين يزاولون دراساتهم، و مستويات التأهيل المهني و العلمي...الخ

العامل الاقتصادي: يعرف الاقتصاد في مرحلة الرفاهية و الرخاء ارتفاعا في مستوى الناتج و نموا اقتصادي و منه يكون هناك ارتفاع في مستويات العمالة و التوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا

[1] محمد صالحي، فضيل عبدالكريم، النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 17 ، ديسمبر 2014 ص 125.

أن في الحالة المعاكسة و في ظل أزمات اقتصادية فسوف يؤدي ذلك إلى اختلال في التوازنات الاقتصادية، و بالتالي يكون الاقتصاد عاجز عن استيعاب كل الأيدي العاملة الحالية و الجديدة التي تدخل إلى سوق العمل.

العامل الاجتماعي و الثقافي: يتأثر سوق العمل بالعلاقات السائدة بين الأفراد من حيث السلوكيات و العادات و التقاليد سائدة التأثير على مدة العمل، مثل تقليص ساعات العمل اليومية، تقليص أو تمديد العطل السنوية، التقليص من سن التقاعد...الخ، مما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة عل استقرار نشاطها و البقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، مما يؤدي إلى الرفع من الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق. أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من الناحية السياسية و الاجتماعية. مثل: القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، أو في القطاعات الحكومية مثل: الخدمات العامة لكسب تأييد الطبقة المتوسطة بالمدن.

العامل التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة و بتكاليف اقل بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة، لكن هذا له أثر سلبي على عرض العمل لأن سوف تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل، و بموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة، إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة و مهارة عالية.

العامل التربوي و التكويني: يؤثر هذا العامل على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية و الكيفية و ذلك من خلال توظيف المؤسسات العارضة لمناصب الشغل إلا على أشخاص ذوي الكفاءة و التأهيل، و ذلك من أجل ضمان فعالية أداء و سيرورة هذه المؤسسات.

5-2 محددات سوق العمل:

5-2-1 الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج. ان طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في انتاجها، لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق. بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

5-2-2 عرض العمل:

بالنسبة لعرض العمل فانه يصدر عن العمال (أو العائلات) حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل و بين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية و طلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور و التكاليف تدخل في تحديد ظروف عرض العمل[1].

5-2-3 التوازن:

يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر و الطلب عليه، و في حالة تساوي هذين الأخيرين، يتحقق التوازن في سوق العمل.

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص18

المبحث الثاني: سوق العمل و البطالة في الفكر الاقتصادي التقليدي

I. النظريات الكلاسيكية:

1-1 نظرية حد الكفاف (أجر الكفاف – Subsistence wage theory)

ظهرت في فرنسا في عهد الفيزيوقراطيين، في منتصف القرن الثامن عشر، تعتبر من أقدم النظريات في تحديد الأجور، وقد تعرض لها كل من وليم بيتي، و ريتشارد كانتيلون، و فرنسوا كيناي و طوّرها فيما بعد الاقتصادي الإنجليزي ريكاردو(1772-1823) و مالتوس، حيث أسّست هذه النظرية تحت الظروف السيئة للعمال المتجلية في الفقر الشديد الذي كان يعاني منه العمال في وقت بروز الثورة الصناعية في أوروبا في سبيل حصول رب العمل على أكبر ربح ممكن. ومن مبادئ الفيزيوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حل من الأحوال أن تبقى مرتفعة الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف[1].

تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (حد الكفاف)، و يسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل، إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن أجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف العادات و التقاليد فيما بينهم.

أوضح فرانسوا كيناي (1694-1774) زعيم المدرسة الفيزيوقراطية، أن معدّل الأجور إذا هبط عن الحدّ الأدنى الذي يتناسب و حد الكفاف يبدأ العمال في الهجرة و بذلك يقل عرض العمل و ترتفع الأجور إلى مستوى الكفاف مرة أخرى.

[1] دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمن "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائرخلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 10 /2012

Voir le site : rcweb.luedl.net rc.10 /A 1015. pdf

من جانب آخر ومن وجهة نظر الكلاسيك، فإن الزيادة في الطلب على العمل هي دائما وأبدا بفعل النمو السكاني الذي يخضعونه لقانون "طبيعي" هو قانون السكان لصاحبه "توماس روبير مالتوس" (Thomas Robert Malthus 1766-1834)، الذي يرى أن عدد السكان يتزايد بوتيرة أسرع بكثير من كميات الموارد. وبالتالي فإن هذه الزيادة السكانية تسبب زيادة في الطلب على العمل يعجز الاقتصاد على تلبيتها. ومالتوس يرى أن أي انحراف للأجور عن مستوى الكفاف صعودا يؤدي إلى زيادة عدد أفراد الأسرة نتيجة تحسن مستوى معيشتها فيزيد عرض العمل مقارنة بالطلب، و تعود الأجور مرة أخرى للانخفاض، أما في الحالة العكسية حيث ينخفض الأجر فان مستوى المعيشة ينخفض بدوره و تقل عدد أفراد الأسر نتيجة التقليل من الولادات فينخفض عرض العمل مقارنة بالطلب و يرتفع الأجر.

أما أراء آدم سميت فكانت تضطرب بين نظرية حد الكفاف و بين الاعتقاد بأن معدّل الأجور يتحدد وفقا للعرض و الطلب على العمل. إذ ذكر أن نظرية حد الكفاف تنطبق على المجتمعات ذات الموارد الثابتة، بينما تنطبق نظرية العرض و الطلب على المجتمعات ذات الموارد المتغيّرة.

الاقتصادي الكلاسيكي الإنجليزي دفييد ريكاردو (David Ricardo 1772-1823) و يرى أن أي زيادة في الأجور، التي تتحدد بكمية وسائل العيش الضرورية للحياة (مستوى الكفاف)، سوف تؤدي إلى تحسن في مستوى المعيشة ومنه إلى زيادة ديموغرافية، وهذا سوف يؤدي بدوره إلى زيادة في عرض العمل، الشيء الذي يعيد الأجور إلى مستواها الطبيعي.

1-2 نظرية رصيد الأجور:

جاءت هذه النظرية مكملة لنظرية حد الكفاف، و هنا نجد أن معدل الأجور يكون تبعا لهذه النظرية و يتوقف على العلاقة بين عدد السكان و رأس المال، و زيادة السكان مع ثبات رأس المال (المخصص للأجور)، و يؤدي إلى زيادة عرض العمل و منه إلى انخفاض الأجور، و لقد نادى Jamesille بهذا

الرأي، فأشار إلى أن عدد السكان يزيد بمعدل يفوق زيادة رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار نتيجة زيادة كمية منه في الإنتاج (قانون تناقص الغلة) و بذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المذكرات، و بذلك يرى Mill أن هناك اتجاه قوي و مستمر نحو انخفاض الأجور.

و يمكن القول أن رصيد الأجور هي عبارة عن نظرية الطلب على العمل و أن عرض العمل له دور مؤقت في المدى القصير.

وبما أن الطلب على العمل له مرونة لا نهائية، فليس هناك حاجة لتحليل عرض العمل[1].

2. النظرية الماركسية:

إن هذه المدرسة تعتبر النظام الرأسمالي عبارة عن تعميم واسع النطاق للعلاقات السلعية، وتراكم كبير للبضائع، ففي هذا المجتمع كل منتوجات العمل الإنساني تتحول إلى بضاعة، بما فيها قوة العمل التي يبيعها العامل لرب العمل الرأسمالي، وهذه العملية الأخيرة هي العلاقة الاجتماعية التي تميز النظام الرأسمالي، علاقة قائمة على استغلال الرأسمالي لقوة عمل العامل، وهو ما يظهر في قانون فائض القيمة (La plus-value) [2] وككل الأنظمة القائمة على الاستغلال، فإن النظام الرأسمالي، حسب كارل ماركس، تسيّره تناقضات داخلية ستؤدي لا محالة، إلى انقطاع في عملية التراكم وحدوث أزمات. هذه الأخيرة ليست ظرفية ولا عابرة، إنما هي هيكلية وملازمة لهذا النظام، على عكس موقف الكلاسيك.

و يرى كارل ماركس أن الربح يتمثل عند الرأسمالي في ذلك العائد الذي يتقاضاه من خلال فائض القيمة، و الذي يتمثل في الفرق بين أجرتين، كون و حسب ماركس دائما أن العمل في المؤسسة الرأسمالية

[1] البشير عبد الكريم، "بناء نموذج اقتصاد آلي على التشغيل و آفاقه في الجزائر"، رسالة ماجستير INPS، ص10-11

[2] Ghislain Deleplace, Histoire de la pensée économique, édition DUNOD, Paris, 1999.p 150.

يقسم قسمين، الأول يأخذ العامل مقابله أجر، بينما الثاني لا يأخذ مقابله أجر، و الذي يعود على الرأسمالي مقابل ملكيته لوسائل الإنتاج، الفرق بين الأجرين سماه كارل ماركس القيمة المضافة.

و عليه فإن الأجر في النظام الرأسمالي يخفي تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري و عمل فائض. و الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل (7): يوضح تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري و عمل فائض

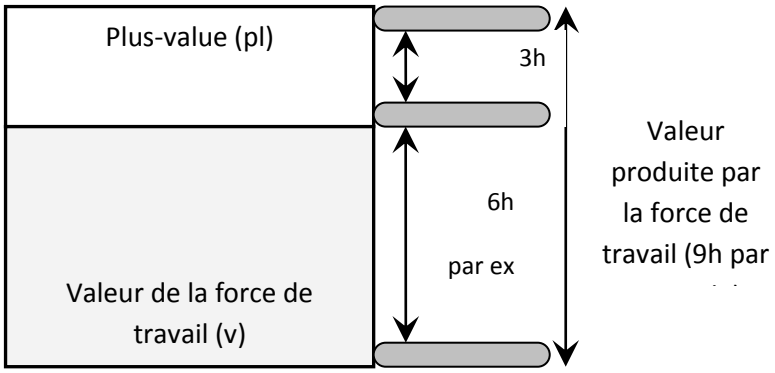

Source : Schéma inspiré de celui de R. Sandretto (1994, p 98)

عن دحماني محمد دريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، ص 80

من هذا المنطلق يمكن تلخيص موقف هذه المدرسة من البطالة والتشغيل، التي تعتبر البطالة ظاهرة ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي. فخلال عملية الإنتاج يهدف الرأسمالي إلى تحقيق أقصى الأرباح وزيادة التراكم، ومن خلال المنافسة من أجل الوصول إلى ذلك وتحت فعل قانون الميل إلى انخفاض معدلات الأرباح (على المدى الطويل)، يتعمد الرأسماليون دائما إلى إدخال تكنولوجيا جديدة مما يؤدي إلى تغيير في التركيب العضوي للرأسمال، هذا الأخير هو مجموع الرأسمال الثابت(الآلات و المعدات)، على مجموع الرأسمال المتغير (أي اليد العاملة)

إلا أن ماركس لم يبين كيفية تقسيم العمل إلى جزئين و ما حصة كل منهما، وعلى أي أساس يتم هذا التقسيم.

هذه النظرية لا تختلف ضمنيا على نظرية رصيد الأجور، أو نظريات حد الكفاف، رغم كون هذا التقسيم ذاتيا و ليس موضوعيا، حيث يختلف مستوى الكفاف من مجتمع إلى آخر و من بيئة إلى أخرى، و من أسرة إلى أخرى و من فرد إلى آخر و هكذا. كما نشير إلى أن هذا الأجر يكون في الغالب و إن لم نقل على الدوام أقل من مستوى التوازن. و لهذا، فإنه من أساسيات النظام الرأسمالي أن يوجد هامش من البطالة و إن لم نقل بتعبير ماركس جيش من العاطلين حتى يتسنى للأجور أن لا ترتفع بعيدا عن مستوى الكفاف.

الشكل (8): يوضح منحنى العرض و الطلب على العمالة

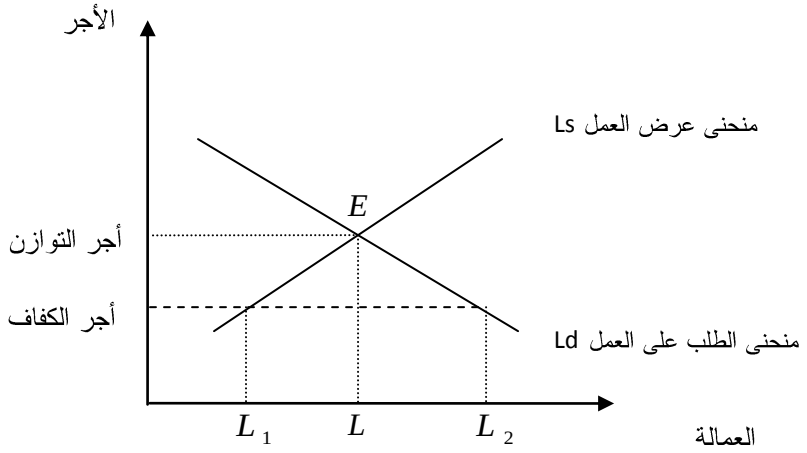

المصدر: محمد شريف المان، نفس المصدر السابق

و منه فلولا وجود هذه البطالة لما تسنى لأجر الكفاف أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التوازن. فحسب هذا البيان فإن المؤسسات تطلب L_1 من العمالة في الوقت الذي يكون فيه المعروض من قوة العمل يعادل L_2 و هو مستوى أعلى من مستوى التوازن الذي يحقق أجر التوازن.

ومنه حسب ماركس فإن العامل الأجير في المجتمع الرأسمالي هو نوع من العبودية، فوجود جيش احتياطي من العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء[1].

كما تشير النظرية الماركسية أن البطالة ليست نتيجة التقدم التقني، و إنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم و التي يترتب عليها وجود فائض سكاني تعجز الصناعة عن استيعابهم، و هو ما يصطلح عليه ماركس بجيش الصناعة الاحتياطي (Armée industrielle de réserve).

3. النظرية النيوكلاسيكية:

ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط التالية[2]:

– حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل و مستوى الإنتاج.

– وجود اليد الخفية التي تتحكم في تسيير أمور الطبيعة و الكون و المجتمع و هذه القوى تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظام اقتصاد السوق، إذن حرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار و حدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية و مستمرة و تدخل الدولة غير ضروري.

– حيادية النقود أي أنها وسيلة للتبادل و مقياس للقيمة فقط.

– لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع و الخدمات حيث كل وحدة عرض تشكل تلقائيا وحدة طلب (ما يسمى بقانون المنافذ ل " J.B.Say" العرض يخلق الطلب.

1-3 فرضيات النموذج:

- يفترض الكلاسيك أن السوق تسودها المنافسة التامة (الكاملة).

[1] Christine DOLLO, Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (L'exemple du chômage), thèse de doctorat, Université Aix-Marseille 1, 2001, p 302.

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم و النظريات الأساسية)، الكويت ، 1994، ص85

- الاقتصاد مغلق و عدم تدخل الدولة.
- يفترض الكلاسيك أن الفترة المدروسة هي فترة قصيرة الأجل، و بالتالي فان رأس المال ثابت، المستوى العام للأسعار ثابت و كذا المستوى التقني ثابت.

2-3 دالة الإنتاج و حجم العمل:

ينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية[1]:

$$Y= f(L,K,T)$$

Y: هو حجم الإنتاج الكلي

L: قوة العمل الكلية

K: رأس المال أو وسائل الإنتاج المستخدمة

T: التكنولوجيا

و بما أننا في المدى القصير، فان دالة الإنتاج الكلية Y هي دالة لمتغير واحد و هو عنصر العمل L، و باعتبار كل المتغيرات الأخرى ثابتة و تكتب على الشكل:

$$Y= f(L)$$

و بما أن التحليل الكلاسيكي يفرض مبدأ تناقص الغلة، الاستمرارية، و قابلية الاشتقاق، دالة الإنتاج هي دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل [2] أي كلما زادت اليد العاملة زاد الإنتاج، غير أن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص (وفقا لقانون تناقص الغلة)، فتكون بذلك الإنتاجية الحدية للعمل موجبة أي:

$$\dot{Y} = dy/dl \qquad (\dot{Y}>0)$$

[1] محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص95

[2] محمد شريف المان، نفس المرجع السابق، ص95

و لكنها متناقصة: $Y''= d^2y/dl^2 \quad (Y''<0)$

الشكل التالي يمثل دالة الإنتاج عند الكلاسيك

الشكل (9) : دالة الإنتاج عند الكلاسيك

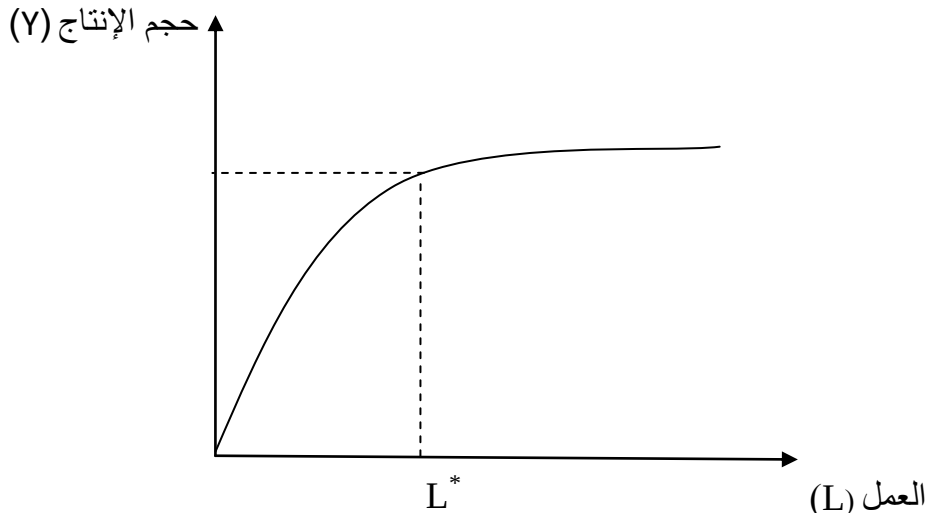

المصدر: محمد شريف المان، نفس المصدر السابق، ص95

إن دالة الإنتاج الكلي متزايدة بمعدل متناقص كما هو موضح في الشكل، و بما أن حجم العمل هو الذي يحدد حجم الإنتاج حسب الكلاسيك، فمن اللازم البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما.

3-3 توازن سوق العمل عند الكلاسيك :

تعتبر النظرية الكلاسكية أن العمل سلعة متبادلة في السوق مثل باقي السلع، و يقدر العمل بأجر في اطار المنافسة عن طريق العرض و الطلب و كل واحد مستقل عن الآخر[1]. و يحدث التوازن في سوق العمل عن تقاطع منحنى الطلب على العمل L^d و منحنى عرض العمل L^s

- عرض العمل L^s

[1] معدل الأجر الحقيقي يعني القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي

يصدر العمل عن العمال (أو العائلات) حيث في رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي[1].

إذا رمزنا إلى معدل الأجر الاسمي بالرمز W و للمستوى العام للأسعار بالرمز P فان معدل الأجر الحقيقي w، يتحدد كما يلي:

$$W = W/P$$

أما دالة العرض فتكون على الشكل:

$$L^s = L^s(w) = L^s(W/P)$$

و بما أن العلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي ايجابية أي أن:

$$L^s = dL^s/dw > 0$$

و منه التمثيل البياني لدالة عرض العمل يكون كما يلي: (مع اعتبارها دالة مستمرة و قابلة للاشتقاق)

الشكل (10) : دالة العرض عند الكلاسيك

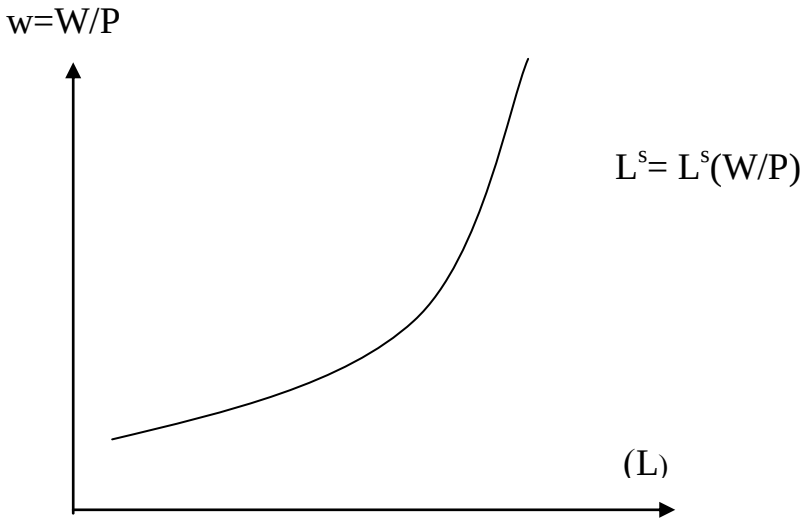

المصدر: محمد شريف المان، نفس المصدر السابق، ص98

[1] Mahmad Saib Musette « les théories économiques à l'épreuve du chômage », CREAD N° 45, 1998, p105

من الشكل يعتبر عرض العمل تابع للأجر الحقيقي، و هو يعبر عن العلاقة الطردية بين كمية العمل و معدل الأجر الحقيقي، فكلما أريد الحصول على مقدار عرض أكبر للعمل كلما تطلب ذلك معدل أجر حقيقي أعلى.

- **الطلب على العمل L^d**

يصدر الطلب على العمل عن المنتجين، و هو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج اليه المنتج في العملية الإنتاجية، و هو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي، و يمكن كتابة دالة الطلب على النحو:

$$L^d = L^d(w) = L^d(W/P)$$

و مع فرضية استمرارية هذه الدالة و قابليتها للاشتقاق يمكن أن نكتب:

$$L^d = dL^d/dw \ <0$$

و يمكن رسم هذه الدالة في شكلها العام كما يلي:

الشكل (11) : دالة الطلب عند الكلاسيك

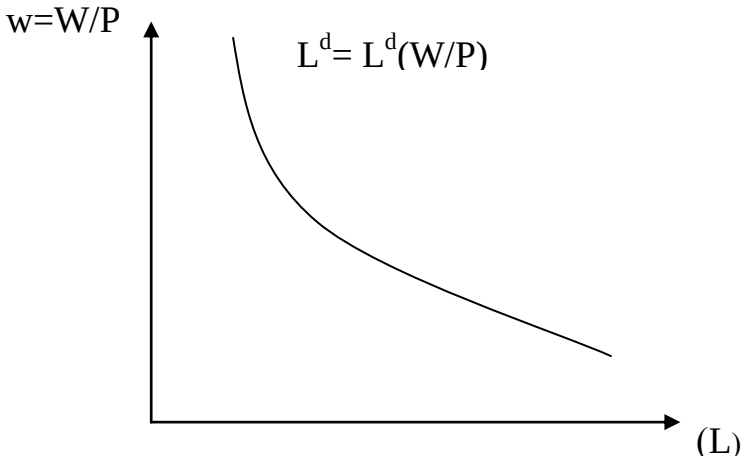

المصدر: محمد شريف المان، نفس المصدر السابق، ص101

يعتمد التحليل الكلاسيكي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج في ظل المنافسة الحرة الكاملة، و المرتكز على تعظيم ربحه، حيث تلجأ المؤسسة إلى اختيار حجم معين من الإنتاج و التشغيل الذي يسمح لها بتحسين المساواة بين سعر المنتوج (P_i) مع التكلفة الحدية لليد العاملة، و هذا ما يعبرعنه بشرط تعظيم الربح في الأجل القصير، أي:

$$P_i=W_i.[\ 1/\ (dy/dL)]$$

P_i: سعر المنتوج

Wi :الأجر الاسمي

(dy/dL) :الناتج الحدي للعمل

علما أن التكلفة الحدية لليد العاملة يعبر عنها بحاصل قسمة الأجر الاسمي على الناتج الحدي للعمل و على المستوى الكلي، فان الأجر الحقيقي ما هو الى حاصل قسمة متوسط الأجر الاسمي على المستوى العام للأسعار أي w/p، ومنه:

$$w=W/P=\ dy/dl$$

و نظرا لكون الإنتاجية الحدية للعمل متناقصة:

$$Y''=d^2y/dl^2 \qquad (Y''<0)$$

فان أي زيادة في الطلب على العمل تستلزم انخفاض في معدل الأجر الحقيقي، و هذا ما يفسر العلاقة العكسية بين الطلب على العمل و معدل الأجر الحقيقي.

- **التوازن العرض و الطلب عليه:**

يتحدد التوازن في سوق العمل الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل L^s و الطلب عليه L^d، و يتحدد في نفس الوقت الأجر الحقيقي عند التوازن w^* الذي يقابله كل من العمال و المنتجون[1]، و يمكن توضيح ذلك بيانيا:

الشكل (12) : التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك

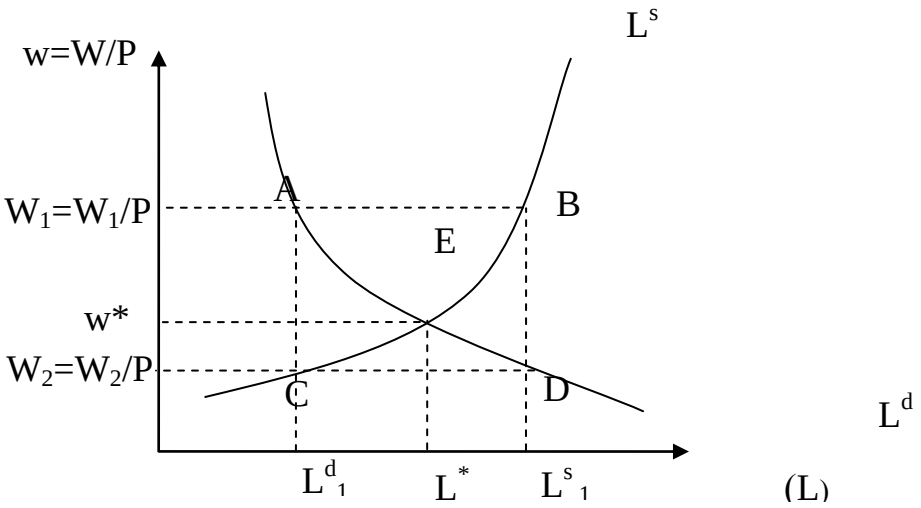

المصدر: محمد شريف المان، نفس المصدر السابق، ص105

يتحدد الأجر الحقيقي التوازني عند w^* و هو الأجر الذي يقبله كل العمال أو المنتجين (وذلك في وجود المنافسة الحرة و السعي وراء تحقيق الربح).

تستند النظرية الكلاسيكية في تبرير عملية التوازن على قانون المنافذ لساي الذي ينص أن كل عرض من السلع و الخدمات يخلق الطلب المقابل له.

[1] Gérard Duthil, Économie de l'emploi et du chômage, Edition ellipses 1994, Paris. P 17.

[58] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص297

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه عند معدل الأجر الحقيقي W_2 فان الطلب على العمل يكون أكبر من العرض، حيث نفسره في نقص عدد العمال القادرين و الراغبين على العمل، و يقدر بالمسافة CD، و يؤدي هذا إلى تنافس المنتجين في الحصول على العمال، و بالتالي رفع أجورهم النقدية، مما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات الأسعار)

أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق W_1 فان عرض العمل L^S_1 يكون أكبر من الطلب عليه L^d_1 ، ما يعني وجود بطالة(CH) و تقدر بالمسافة AB، حيث : $CH=L^S_1 - L^d_1$

مثل هذه البطالة لا تحدث إلا كنتيجة لوجود عراقيل أمام قابلية الأسعار و معدل الأجر الحقيقي للتغير، و من أجل القضاء عليها يجب خفض أجور العمال، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي.

هناك نقطة واحدة يتم فيها تعادل منحنى الطلب على العمل مع العرض، و يتمثل ذلك في نقطة التوازن، حيث يتحدد فها الأجر الحقيقي W* و حجم العمل L*[1]

حيث أن تحديد حجم العمل يؤدي بالتأكيد إلى تحديد حجم الإنتاج الموافق له، الشكل التالي يوضح ذلك:

[1] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، OPU الطبعة الخامسة، 2005، ص45

الشكل (13): منحنى التوازن العام عند الكلاسيك

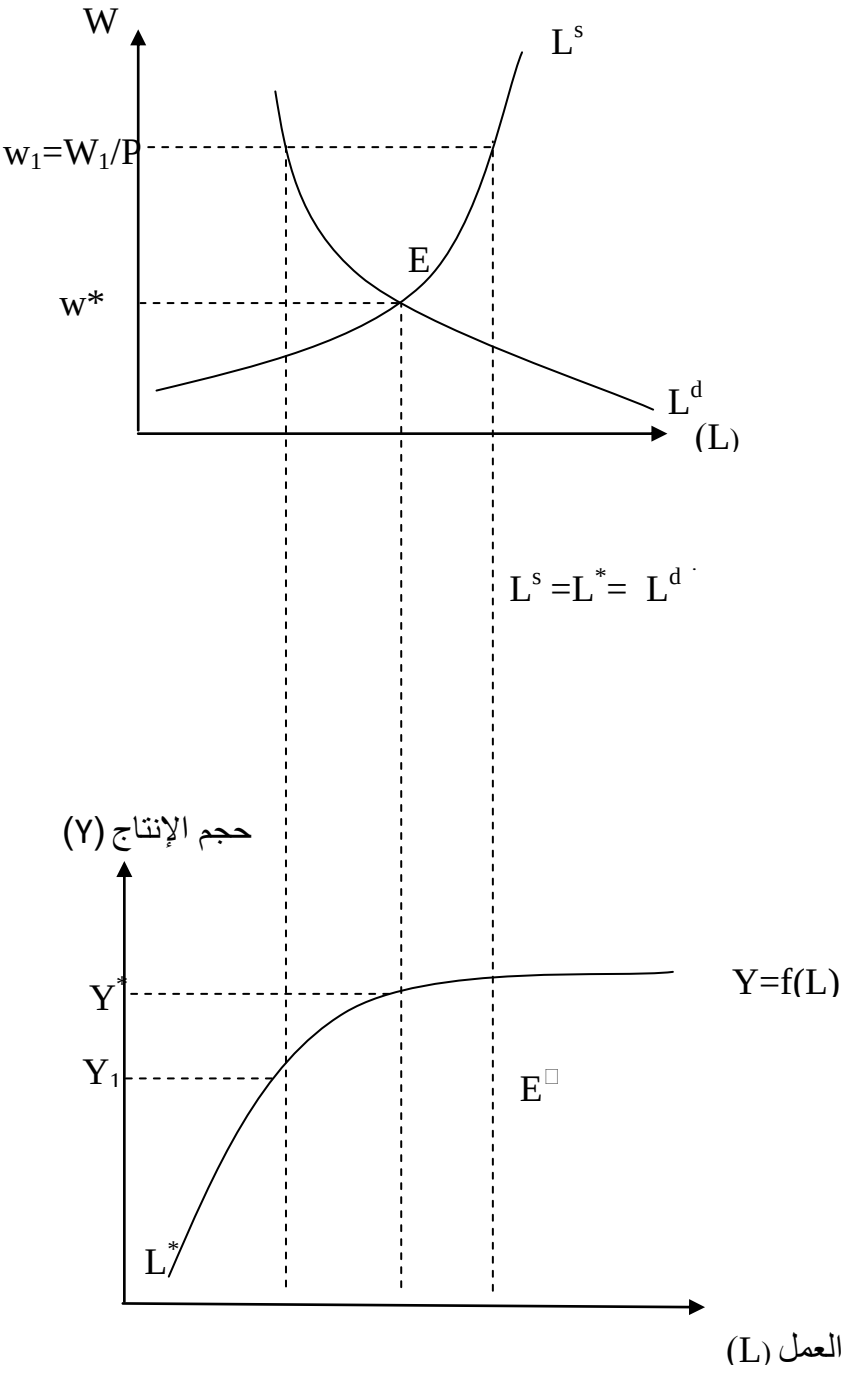

المصدر: محمد شريف المان، نفس المصدر السابق، ص107

يمثل الشكل العلوي توازن سوق العمل، أما الأسفل فهو دالة الإنتاج:Y=f(L) حيث:

*L: حجم العمل المستخدم

*w: معدل الأجر الحقيقي

*y :حجم الإنتاج الحقيقي المقابل و هو حجم إنتاج الاستخدام الكامل

و بالتالي هذا التوازن يجمع بين توازن الاستخدام الكامل و حجم إنتاج الاستخدام الكامل.

وحسب الكلاسيك آلية السوق المبنية على قابلية الأسعار و معدل الأجر الحقيقي هي التي تضمن ذلك و بسرعة.

من خلال الشكل نستنتج أن أي خلل في سوق العمل سينتج عنها أكيد خلل في الإنتاج نظريا، فعند W1 تكون هناك بطالة كما شرحناها حيث، يستحيل الوصول إلى مستوى عمالة يفوق L^*، إلا إذا ارتكب العمال خطأ في تقديراتهم لما سيكون عليه المستوى العام للأسعار (أي معدل التضخم). و لفهم هذا لابد من إدراج المثال التالي:

ليكن: W=300 و P=6 وP^e=5 ومنه فان: W/P =50 و W/P^e=60

يضح من خلال هذا المثال أن العمال قللوا من تقديراتهم للمستوى العام للأسعار (5 عوضا من 6) و بالتالي يكونون قد تجاوزوا تقديراتهم للقدرة الشرائية لأجورهم. الأمر الذي دفع هؤلاء إلى زيادة عرض العمل.

من خلال هذا المثال لا يوجد لا تناسق و لا تماثل المعلومات (Asymétrie d'information) بين العمال و المنتجين. من ناحية أخرى، يبين هذا المثال على أنه لكي يفوق حجم العمالة و الإنتاج مستوى التوازن الطبيعي، لابد أن يكون التضخم الفعلي عند مستوى يفوق تقديرات الأفراد.

لنفرض أنه لسبب أو لآخر ارتفع معدل الأجر النقدي من* W إلى W_1 ، فيرتفع بالتبعية معدل الأجر الحقيقي من *w الى w_1

يؤدي هذا الوضع بالمنتجين إلى إنقاص الطلب على العمل، الذي ينتقل حجمه من L^* إلى L^d_1 ، فينخفض الإنتاج الحقيقي بالتبعية من Y^* إلى Y_1.

و من هذه النتائج سوف يدخل الاقتصاد في حالة بطالة في اليد العاملة و انكماش في الإنتاج، فهنا نتسأل، كيف يعود الوضع إلى توازن الاستخدام الكامل ؟

و حسب الكلاسيك هناك عدة آليات سموها بالآليات المصححة الذاتية، إذا ما تركت على حالها فسوف تعيد الاقتصاد بشكل تلقائي و سريع إلى وضع التوازن. و تتمثل هذه الآليات في:

- **أولا**، احترام المنافسة الحرة، أي عدم معارضة العمال لانخفاض معدل الأجر الاسمي مما يؤدي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي.

- **ثانيا**، يقضي بأن انخفاض العرض (الإنتاج) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، و بالتالي إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي.

- **و ثالثا**، ترتبط بالنظرية الكمية للنقود التي تقتضي بأن انخفاض الدخل الحقيقي، مع بقاء كمية النقد المتداولة (M) و سرعة تداولها (V) ثابتين، يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار العام، مما يؤدي كذلك إلى انخفاض معدل الأجر الحقيقي. و انخفاض معدل الأجر الحقيقي يدفع بالمنتجين إلى زيادة طلبهم على العمل فيزداد الإنتاج.

هذه الآليات ستخفض المستوى العام للأسعار، فيرتفع معدل الأجر الحقيقي و يرتفع بالتبعية عرض العمل في الوقت الذي تنقص فيه حدة الطلب عليه... و شيأ فشيأ يتجه كل من حجم العمل و حجم الإنتاج الحقيقي الى مستوى توازن الاستخدام الكامل.

3-4 البطالة عند الكلاسيك:

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، أي لا مجال لوجود بطالة و ان وجدت فهي تعتبر بطالة إرادية[1]، بمعنى أن العمال هم الذين يرفضون الأجر المنخفض السائد في السوق، و السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة حسب الكلاسيك هو عدم مرونة الأجور النقدية بمعنى آخر جمود الأجور في الاتجاه التنازلي.

لنفترض وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني هو أجر منخفض نسبيا، ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية (الاسمية)، و مع ثباث مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية إلى مستوى w_1 و هو أعلى من الأجر التوازني w^*، و هنا تنشأ بطالة ايرادية (اختيارية). يرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجر الاسمي في الاتجاه التنازلي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة، حيث إذا وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور الاسمية فان البطالة الاختيارية سوف تختفي و سنعود مرة أخرى عند مستوى التشغيل الكامل.

3-5 خلاصة النموذج:

لقد جاء رواد المدرسة الكلاسيكية بعدة تفسيرات لأهم الظواهر الاقتصادية الكلية، فقد جاؤوا بأفكار و نظريات آنذاك في نطاق النظام الرأسمالي الليبرالي، وقد ظلت أفكارهم سائدة حتى الثلاثينات من القرن العشرين بعد أزمة الكساد العظيم التي مست الدول الغربية خاصة، حيث فشلت هذه النظريات اعطاء تفسير لهذه الأزمة. كان من نتيجة ذلك بروز "النظرية العامة للتشغيل، الفائدة و النقود" سنة 1936 للاقتصادي الإنجليزي John Maynard Keynes (1883-1946)، ومن أهم ما جاء به في كتابه، أهمية تدخل الدولة في مكافحة البطالة ووضع سياسات التشغيل لتفادي نقائص سوق العمل، حيث كان لهذا الاقتصادي الدور الكبير في رسم معالم اقتصاديات الدول الرأسمالية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

[1] Claude SOBRY, Jean-Claude VEREZ, éléments de macroéconomie (une approche empirique et dynamique), ellipses, édition merketing S.A., 1996. p 186

المبحث الثالث : سوق العمل و البطالة عند كينز

ظهرت أفكار الاقتصاديJohn Maynard Keynes في مرحلة الكساد، حيث بدأ هجومه على أفكار المدرسة الكلاسيكية، حيث لم تستطع المدرسة الكلاسيكية إيجاد وسائل جديدة لمعالجة الركود ، و من خلال نشره لكتاب " النظرية العامة للعمالة ، الفائدة و النقود " في عام 1936 استطاع أن يجعل الدعامات التي يستند إليها الكلاسيك تنهار حيث يبين فيه ما يلي :

- تفسيرات النيوكلاسيك فيما يخص اختلال التوازن و عدم التشغيل الكامل sous emploi للموارد غير مقبولة بحيث إن الأجور المرتفعة و مستوى الأسعار المرتفع عن السعر التوازني لا يمكنها تفسير الأزمة الاقتصادية الحادة.
- مستوى الطلب الإجمالي هو الذي يحدد وضعية الاقتصاد[1].

I. نقد التحليل النيوكلاسيكي:

قبل عرض التحليل الكينزي لسوق العمل لا بد من إظهار مؤاخذات كينز على قصور التحليل الكلاسيكي:

1-1 نقد قانون ساي(J.B Say) :

1 – عدم إيمان كينز بصحة قانون ساي (قانون المنافذ Loi des débouchés) الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي. إذ يرى كينز بأنه ليس من الصحيح أن العرض يخلق الطلب، بل أن العكس تماما هو الصحيح؛ أي "الطلب يخلق العرض عليه". فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي، وليس العرض الإجمالي.و لذلك يصنف التحليل الكينيزي ضمن اقتصاد الطلب.

[1] Hamid m. Temmar « les fondements théoriques de libéralisme ». OPU, 2005, p91

2- انتقد كينز القانون الثاني لساي الذي مفاده « Les produits s'échangent contre les produits » – و هو القانون الذي يرتكز عليه الكلاسيك فيما يخص حيادية النقود. وقد بين كينز أن النقد فعال و ليس حيادي، بمعنى آخر أنه يؤثر على المتغيرات الحقيقية.

و لقد استندت النظرية الكنزية على مجموعة من الأفكار و هي :

– استحالة ديمومة التوازن التلقائي و لابد من تدخل الدولة عبر الإنفاق العام لإعادة التوازن.

– يتوقف التوازن في الاقتصاد على مستوى الإنفاق الكلي فكلما ازداد الإنفاق الكلي يزداد معه التوظيف و الإنتاج حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل و بالمقابل فإن نقص الإنفاق الكلي سوف يؤدي إلى الركود .

– تحسين ظروف العمال و زيادة حجم الاستهلاك بزيادة حجم الانفاق الحكومي على الخدمات.

– أي زيادة في الإنفاق الكلي سوف تؤدي إلى زيادة متكررة في الدخل القومي تعادل حجم المضاعف الذي يشكل مقلوب الميل الحدي للادخار و بالتالي الزيادة في التشغيل.

II. توازن في سوق العمل عند كينزJohn Maynard Keynes :

2 3 طلب العمل :

فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل ، فإن كينز لا يختلف عن الكلاسيك ، فهو يقبل وجود دالة عكسية للأجر الحقيقي ، أي :

$$Y=F(L)$$

$$Y'=dY/dL \quad (Y'>0)$$

$$Y''=d^2Y/dL^2 \ (Y''<0)$$

يقبل كينز فرضية المنافسة الكاملة ، و التي يسعى في إطارها المنتجون إلى تحقيق هدف تعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج ، و بالنسبة إلى كينز الطلب للعمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال . معناه أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.

2 4 عرض العمل :

اختلف keynes مع الكلاسيك فيما يخص عرض العمل ، حيث يعتبر الكلاسيك عرض العمل يتحدد بمعدل

الأجر الحقيقي W/P في حين يعتبر Keynes أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي w ، يستند كينز في استدلاله على نقطتين أساسيتين[1] :

- رفضKeynes اعتبار الكلاسيك بأن العمل دالة للأجر الحقيقي ، فهو يعتبر أن ما يحدد هذا العرض هو معدل الأجر الاسمي ، و هو يرى أن العمال معرضون للخداع النقدي. أي معرضون في اللاشعور إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة الزيادة الحاصلة في مستوى الأسعار ، فالعامل لا يملك الوسائل التي تسمح له بمعرفة حركة الأجور و المستوى العام للأسعار الذي غالبا ما تكون معرفته لهما ضعيفة و غير واضحة .
- أما النقطة الثانية، ينقذ فيها Keynes الفرضية الكلاسيكية التي مفادها إمكانية جمود معدل الأجر الاسمي نحو الأسفل، أي عدم انخفاض معدل الأجر دون مستوى معين. فكينز يرى أن معدل الأجر الاسمي غير مرن في اتجاه الهبوط و هو يفرض أن هناك حد أدنى لمعدل الأجر

[1] محمد شريف المان، مرجع سبق ذكره، ص 276

الاسميلا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه ، و السبب يعود في وجود منظمات نقابية و تنظيمات قانونية و إدارية مختلفة تعمل على حماية العامل.

إذن دالة عرض العمل عند كينز تتحدد بمعدل الأجر الاسمي و إن لهذا الأخير حدا أدنى لايمكن اختراقه ، و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل (14): دالة العرض عند كينز

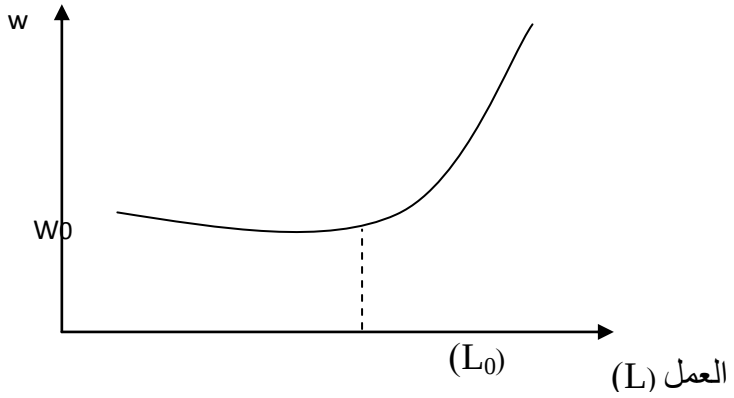

المصدر: محمد شريف المان، نفس المصدر السابق، ص272

دالة عرض العمل عند كينز هي دالة في الأجر الاسمي الذي لا ينخفض عن السقف w_0 مهما كانت الكمية المعروضة و المحصورة بين الصفر و L_0 . و يفيد الجزء المتصاعد أنه إذا تم توظيف حجم إضافي من اليد العاملة ينتج عنه ارتفاع في الأجور الاسمية و هذا ما يفسر ميل منحنى عرض العمل ابتداء من النقطة **(E)** [1] .

2-3 التوازن في سوق العمل عند كينز :

يتم التوازن في سوق العمل لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه ، بعبارة اخرى عندما يكون $L_S=L_d$ و الشكل التالي يوضح ذلك :

[1] محمد شريف المان، مرجع سبق ذكره، ص 273

الشكل (15): التوازن عند كينز

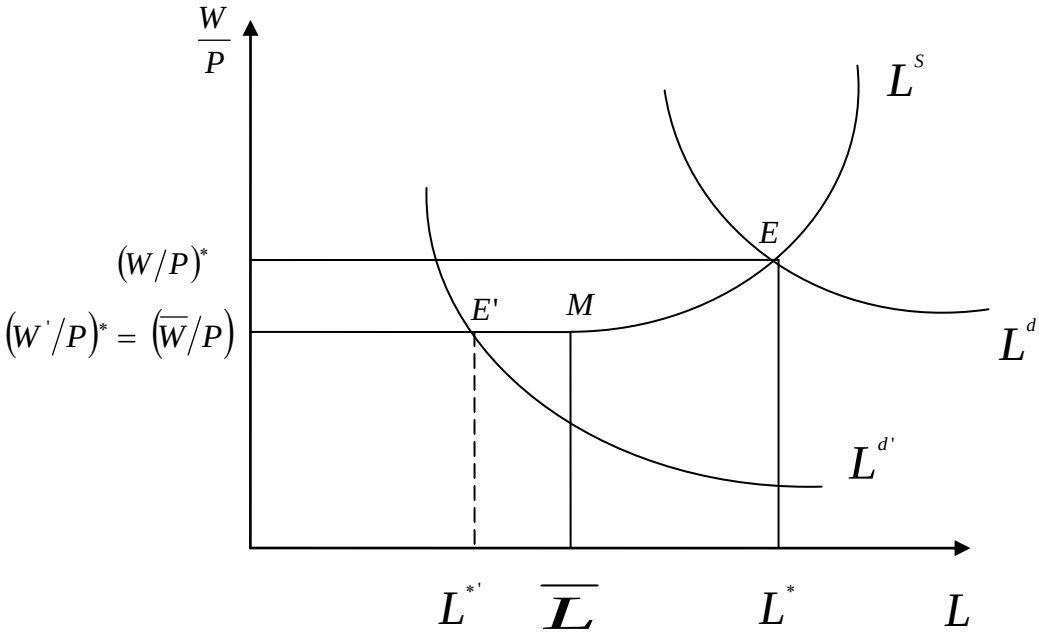

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، ص 98

– إذا كانت دالة الطلب على العمل هي L^d، فإن نقطة التوازن هي $\left(L^*, (W/P)^*\right)$ و التي تمثل مستوى العمالة و معدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل[1].

–أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي$L^{d'}$ ، فإن نقطة التوازن هي $\left(L^{*'}, (W'/P)^*\right)$ التي تمثل مستوى العمالة و معدل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الغير كامل، و مستوى البطالة يساوي

$$\bar{L} - L^{*'}$$

[1] Ghislain Deleplace, Histoire de la pensée économique, édition DUNOD, Paris, 1999.p 291.

4-2 التوازن العام عند كينز:

الشكل (16): التوازن العام عند كينز

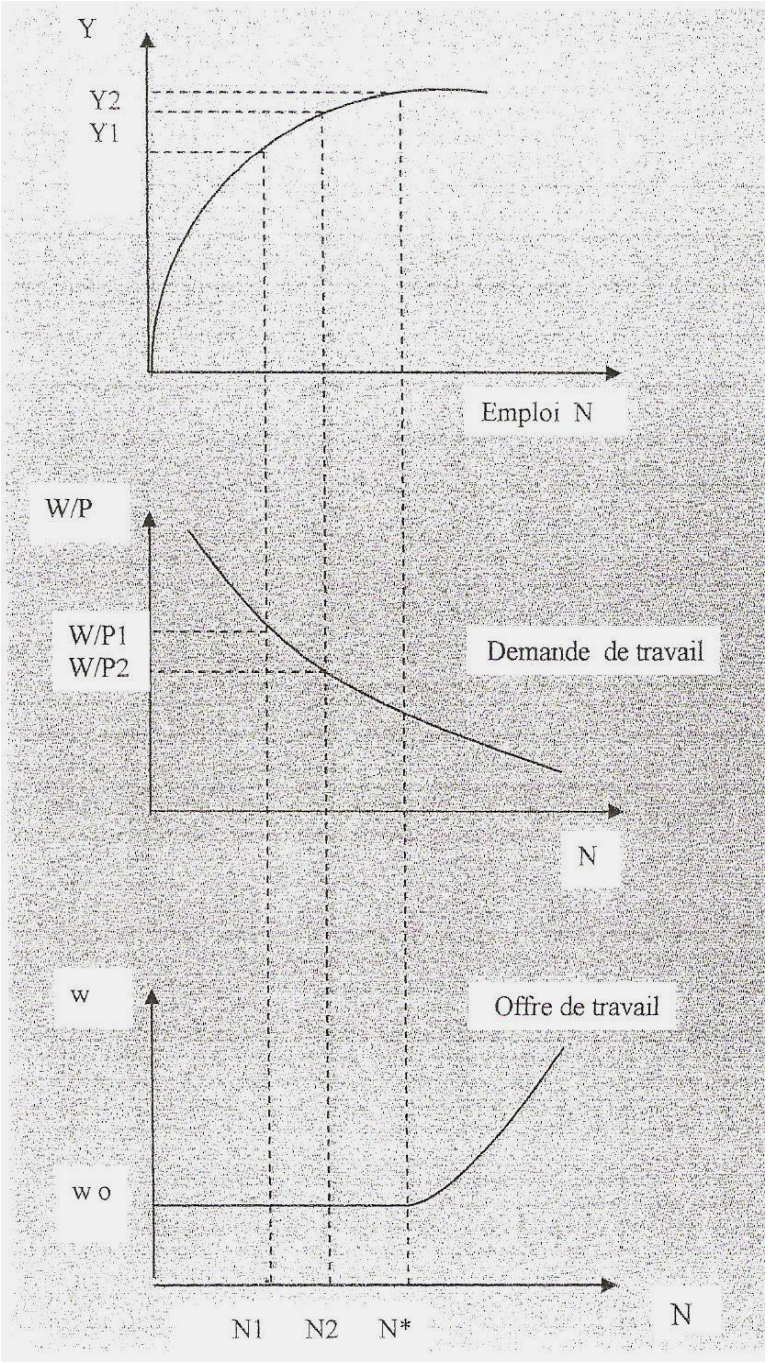

Source : Gérard Duthil, Économie de l'emploi et du chômage, ellipses, Paris 1994

2 -5 البطالة عند كينز (البطالة الاجبارية chômage involontaire) :

إن البطالة الإجبارية عند كينز تتميز بوجود عرض زائد في العمل ($L_s > L_d$) و أرجع كينز ذلك إلى نقص الطلب الفعال ، هذا الأخير الذي يحدد مستوى التشغيل و السلع التي تنتج حيث يقوم المنتجون بالإنتاج و بناءا على هذا يتم تحديد العدد اللازم من العمال لتشغيلهم ، فإذا انخفض الطلب عن مستوى التشغيل الكامل انخفض مستوى الإنتاج ، و تظهر البطالة بين العمال ، و هنا رأى كينز و أنصاره بضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ، كما انه أقر بوجود بطالة دائمة و حتمية عند مستوى معين أطلق عليها اسم البطالة الطبيعية.

2-6 خلاصة النموذج الكنزي :

إن النظرية الكنزية كان مفادها إن الطلب على العمالة مشتق من الطلب الفعال فكانت تنادي لتحقيق التوازن في سوق العمل بمعالجة النقص أو القصور في الطلب الكلي الفعال الأمر الذي ينعكس في استهداف زيادة فرص العمل و لذلك نادت بالسياسات التوسعية لإدارة الطلب و معالجة انتشار البطالة ، فتحفيز الطلب الفعال يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة التشغيل على الرغم من احتمال تسبب هذه السياسات في ارتفاع الأسعار ، كما اعترض كينز فكرة الأجور نحو الانخفاض عند وجود بطالة و ذلك بسبب نقص مرونة الأجور و قد فشلت نظريته في تفسير ظاهرة التضخم الركودي (Stagflation)[1].

3. الاستخدام الكامل عند بيفرج (Sir William Beveridge) :

جاء ويليام بيفرج في كتابه « plein emploi dans une société libre » (1944) ، و ذلك ليقدم تعريفه عن الاستخدام الكامل الذي يقول انه حالة من الأوضاع التي تكون فيها الشواغر التي لم تملأ،

[1] مؤشرات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص12

لا تقل كثيرا عن عدد الأفراد العاطلين ، حيث اعتبر الاستخدام الكامل أنه يشتمل على وظائف شاغرة تزيد على عدد العاطلين ، و لم يذهب إلى أنها اقل بمقدار طفيف ، ثم أضاف الى ذلك أن الوظائف ينبغي ان تكون بأجور عادلة أو منصفة (salaires équitables) ، و أن سوق العمل ينبغي ان يكون دائما سوقا للبائع و ليس سوقا للمشتري[1].

لقد انطلق **Beveridge** من دعائم النموذج الكنزي ، مقترحا بعض الحلول لمكافحة نوع خاص من البطالة ألا و هي البطالة الاحتكاكية[2].

حيث يرى أن البطالة ترجع لثلاث عوامل هي:

- أن الطلب غير كافي لتوفير مناصب شغل لكافة القوى العاملة المهيأة.
- إن كان الطلب كافي في بعض الأحيان على المستوى الكلي ، فهو موزع بطريقة سيئة.
- سوء التنظيم الصناعي و الخلل الموجود في السوق.

في المقابل، يرى أن وسائل مكافحة البطالة يجب أن تأخذ الاتجاهات الثلاثة:

- الإبقاء على نصيب معتبر من الإنفاق بمستويات عالية و باستمرار، من أجل خلق طلب على المنتجات الصناعية، و التي بدورها تعمل على تشغيل مجموع القوى العاملة المتاحة للبلد.
- تنظيم مراقبة حول التمركز الصناعي
- تأمين الحركة و التنقل المنتظم للقوى العاملة.

و يمكن تلخيص أسباب ، طرق و أساليب علاج البطالة عند بفردج كالتالي :

---

[1] ج.د.ن.ورسك، "البطالة مشكلة سياسية اقتصادية"، ترجمة د. محمد عزيز ,و د. محمد سالم كعية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1997، ص66

[2] Muriel Maillefrt, l'économie du travail ; concepts ; débats et analyses, jeunes édition, 2001, P281 .

الجدول (2): أسباب ، طرق و أساليب علاج البطالة عند بفردج

الأسباب	طرق العلاج	وسائل العلاج
النقص الدائم و المستمر في الطلب	تأمين و العمل على تحقيق طلب مستقر	سياسة مالية (تمويلها عن طريق الضرائب)
الإدارة غير الجيدة للطلب (تخصيص الموارد المنتجة)	تكييف الطلب على اليد العاملة المتاحة	سياسة صناعية (تهيئة الإقليم و تمركز الصناعات)
عدم انتظام السوق و الصناعة	تنظيم السوق و عرض العمل	مؤسسات السوق : سياسة التشغيل ، النقابات ...

Source : Muriel Maillefrt, l'économie du travail ; concepts ; débats et analyses, jeunes édition, 2001, P281

المبحث الرابع : النظريات الحديثة في تفسير سوق العمل

1. نموذج IS-LM و سوق العمل:

اقترح هذا النموذج من طرف الاقتصاديين R.Hicks و A.Hansen، و يعتبر هذا النموذج أداة فعالة لتحليل آثار السياسات الاقتصادية على النشاط الاقتصادي[1]. يتضمن النموذج IS-LM سوق السلع و الخدمات و سوق النقد و سوق العمل، وتدرج عوامل حقيقية و نقدية التي من شأنها تحديد التوازن الاقتصادي الكلي على طريقة الارتباط بين الأسواق (L'interdépendance des marchés).

الشكل (17): التوازن الاقتصادي الكلي على طريقة الارتباط بين الأسواق

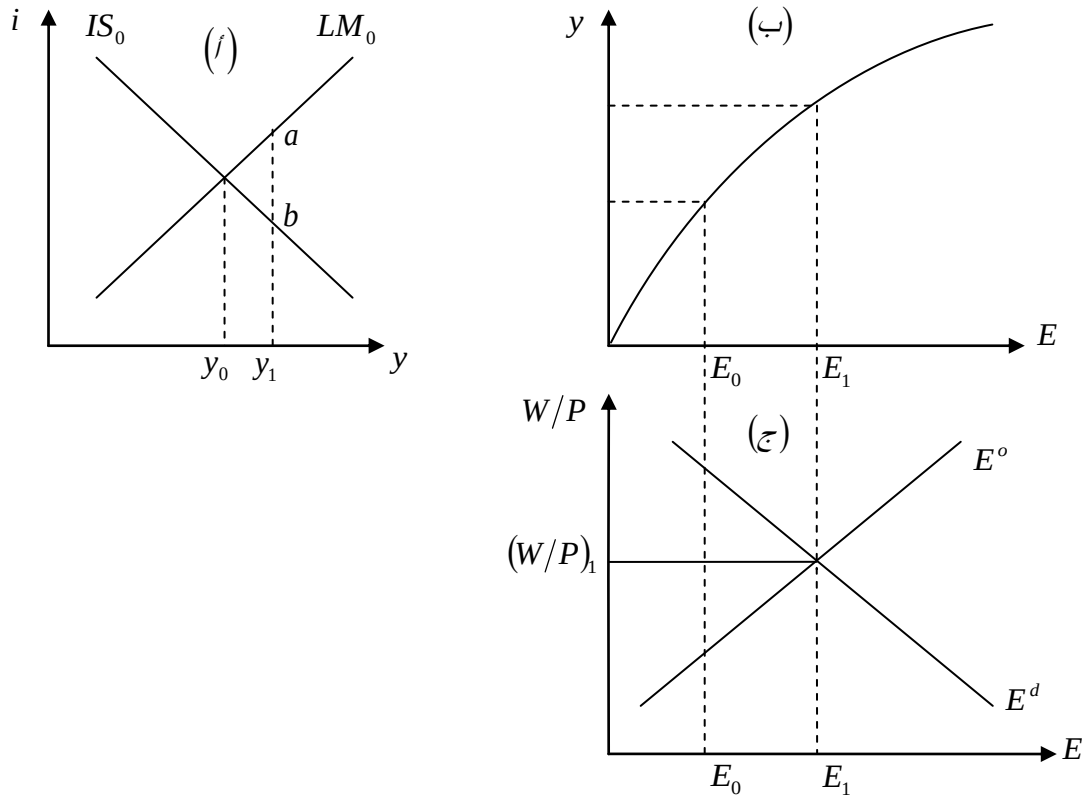

المصدر: د. محمد شريف إلمان، محضرات في النظريات الاقتصادية الكلية، الجزء الثاني.

[1] Michel CABANE, Introduction à la macroéconomie, Ed. Armand Colin 1995, Collection CURSUS, P 56.

الشكل (أ): التوازنIS=LM أي تحديد (r^*,y^*)[1]

الشكل (ب): يحدد حجم الاستخدام بدلالة Y

الشكل (ج):يتحدد مستوى الأجر الحقيقي w و حجم عرض العمل حيث: $E_o= E_d= E^*$

" الملاحــظ أن حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده سوق السلع و الخدمات و النقود (Y^*) هو حجم الإنتاج الموافق لحالة الاستخــدام التام (Y_1) الذي يتوازن عنده سوق العمل($\bar{E} - E_1$)، و هذا يدل على أن التوازن المتحصل عليه في في النهاية الأمر هو توازن الاستخدام الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية" [2]، و تعود أسباب هذه البطالة إلى كون معدل الأجر الحقيقي السائد غير مرن أي أن w^* أكبر من معدل الأجر الحقيقي المرافق لحالة الاستخدام الكامل[1](W/P) .

ان الدخل (Y_0) يحقق التوازن في كل من سوق السلع و الخدمات و سوق النقود، بينما مستوى التوظيف المقابل لهذا الدخل التوازني هوE_0 و الذي لا يحقق التوازن في سوق العمل، لأن مستوى العمالة الذي يحقق التوازن هو E_1و بالتالي فان البطالة الإجبارية الناتجة من القصور في الإنفاق تقدر بالمقدار (E_1-E_0) .

و يمكن تطبيق عدة سياسات للوصول الى توازن سوق العمل و بالتالي التوظيف الكامل، عن طريق السياسة المالية أو النقدية التوسعية، أو ترك الأسعار المرنة و عدم التدخل فيها[3].

فالسياسة المالية أو النقدية تؤدي إلى تدخل منحنى IS و كذا منحنى LM و للتخلص من البطالة يكتفي انتقال منحنى IS_0 إلى منحنى IS_1 الموازي للأول و يمر على النقطة (a) و ذلك بتطبيق السياسة

[1] (r^*,y^*) :يمثلان الدخل التوازني و سعر الفائدة على الترتيب

[2] د. فاروق بن صالح الخطيب و د. عبد العزيز بن أحمد دياب،"دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ربيع الأول ، 1435، ص 221

[3] د. فاروق بن صالح الخطيب و د. عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سبق ذكره،ص 221

المالية التوسعية الملائمة، أو انتقال منحنى LM_0 إلى منحنى LM_1 الموازي للأول و الذي يمر بالنقطة (b) عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية الملائمة، و الشكل الموالي يبين أثر تطبيق هذه السياسات:

الشكل(18): تحقيق التوظف الكامل بتطبيق السياسة المالية أو النقدية

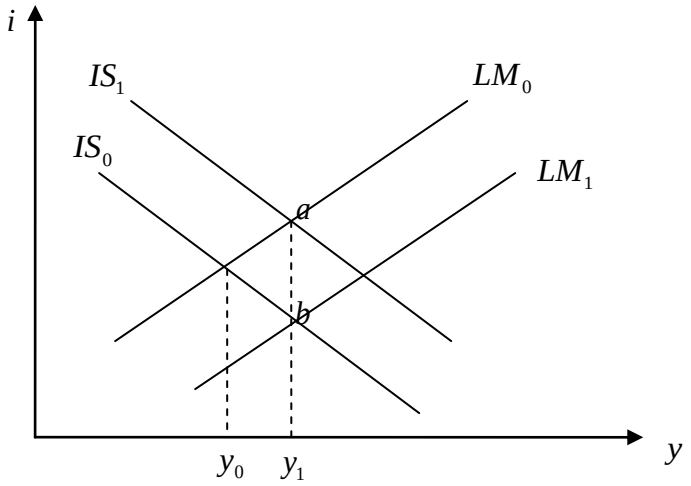

المصدر: فاروق بن صالح الخطيب و د. عبد العزيز بن أحمد دياب،"دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ربيع الأول ، 1435، ص 221

إن مرونة الأسعار لها نفس أثر السياسة النقدية أو الزيادة في الإنفاق، ففي حالة البطالة تهبط مستويات الأسعار و الأجور، و بافتراض أن الانخفاض يكون بنفس النسبة حتى يبقى الأجر الحقيقي ثابث و بالتالي عدم تأثر مستوى التوظيف عند التوازن و الذي مقداره b عند مستوى دخل التوظيف الكامل Y_1.

" إن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة عرض النقود الحقيقي $\frac{m0}{p}$ و بالتالي ينتقل منحنى LM_0 إلى اليمين و إلى الأسفل و يستمر في الانتقال إلى أن تختفي البطالة، أي حتى الوصول مستوى دخل التوظيف الكامل Y_1 و ينطبق على منحنى LM_1 و تصبح الأسواق الثلاثة في وضع توازني".[1]

بالإضافة إلى زيادة عرض النقود الحقيقي، فان انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الأرصدة الحقيقية (أثر بيجو) و بالتالي زيادة الإنفاق الذي يعمل على نقل منحنى IS_0 إلى الوضع IS_1.

[1] د. فاروق بن صالح الخطيب و د. عبد العزيز بن أحمد دياب،"دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ربيع الأول ، 1435، ص 222

" و في الحالة التي يكون فيها مستوى دخل التوازن أكبر من دخل التوظف الكامل، فان السياسات التوسعية لا تجدي لأنها تباعد الفرق بين هذين المستويين، لكنه لمعالجة اختلال سوق العمل يحبذ تطبيق السياسة المالية و النقدية الانكماشية أو تكون المعالجة ذاتية عن طريق مرونة الأسعار" [1].

2. علاقة فيليبس:

لقد كان للترابط ما بين المتغيرات الاقتصادية الأكثر شيوعا و هما التضخم و البطالة أثر واضح في مستويات النظرية و التطبيقية الاقتصادية، و يعد منحنى "Phillips " الآلية الأكثر جدلا، لكونه من السياسات المهمة لصناع السياسة الاقتصادية و سلاحا بيد الحكومة لمواجهة أي من الظاهرتين المذكورتين.

حيث تعود جدور تحليل منحنى Phillips إلى تحليل "Hume" عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور و الأسعار ستكون سببا في تغير مستويات الإنتاج و البطالة بشكل واضح.

2-1 منحنى Phillips:

لقد طور الاقتصادي "Alban william Phillips" في عام 1958 منحنى يظهر العلاقة التبادلية العكسية بين المعدل السنوي للنمو في الأجر الاسمي أو التضخم في و ذلك في الفترة الممتدة بين (1957 -1861)[2]، من خلال تجربته هذه استنتج أنه هناك علاقة عكسية و غيرخطية بين المتغيرين [3]. حيث تضمنت دراسة فليبس التحليلية العلاقة بين معدّ ل التغيّر في الأجور الاسمية و التغيّر في

[1] د. فاروق بن صالح الخطيب و د. عبد العزيز بن أحمد دياب،"دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ربيع الأول ، 1435، ص 223

[2] Ghislain Deleplace , Histoire de la pensée économique, Dunod, Paris, 1999 , p400

[3] Hubert Kempf, (Professeur à l'université de Paris I), Cours, Éco-gestion, Macroéconomie, DALLOZ, 2001

النسبة المؤوية لمعدّ ل البطالة، و قد استعانة في بداية الأمر بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1861–1913 الشكل التالي يوضح نتائج هذه التجربة:

الشكل (19) : تجربة Phillips

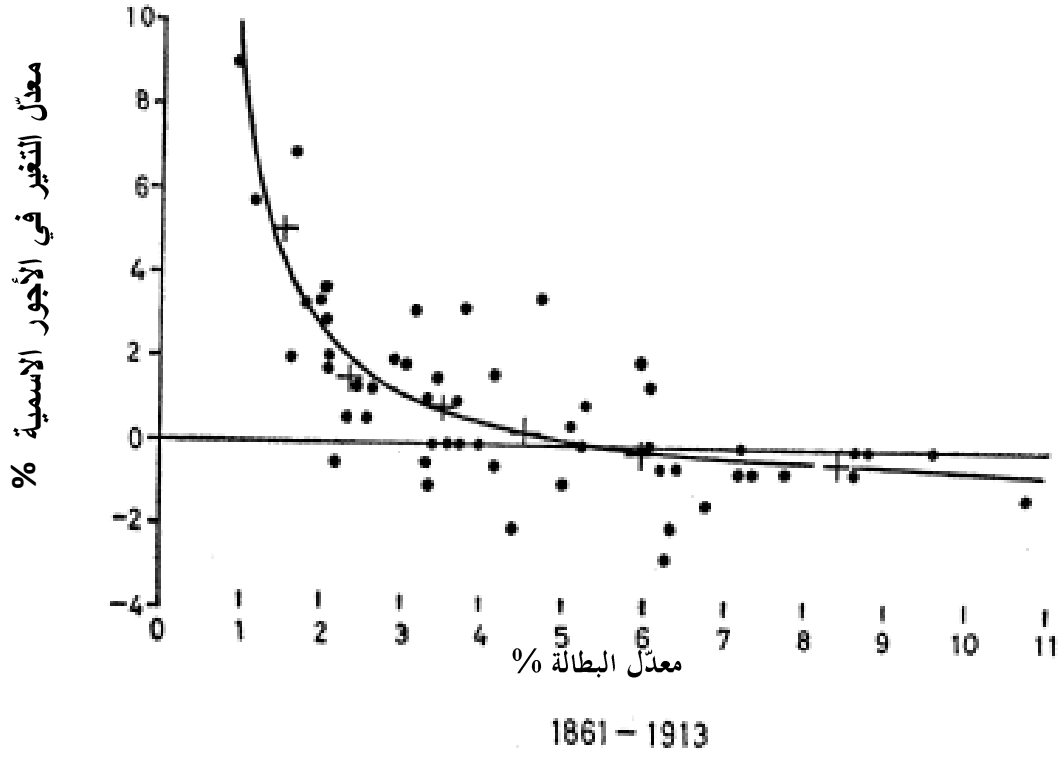

Source : A. W. Phillips, " The Relation Between Unemployment and The Rate Of Change Of Money Wage in The U.K 1861 – 1957 " , Economica (Vol. 5, Nov., 1958) PP. 285.

و يشير الشكل (19) إلى العلاقة بين معدّل البطالة و التغير في معدّلات الأجور النقدية في بريطانيا في الفترة الممتدة بين سنة 1861 و سنة 1913. هذا منحنى على شكل سحابة نقط، و تمثل العلاقة الجبرية التي صاغها فليبس في دراسته الشهيرة و التي وجدها كما يلي[1]:

$$Log(y+0.900)=0.984-1.394logx \quad \text{أو} \quad 0.900=9.638x^{-1.394}$$

[1] Christophe Hurlin, « Macroéconomie pour Financiers », Université d'Orléans, leo, UMRS CNRS 62 21, vu sur : http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/Macro_Section2.pps

وقد حاول العديد من الاقتصاديين إظهار واحدة لكل من الدول المتقدمة، حيث تضمنت دراسة فيليبس ترابطا في التناقص معدّل التغيّر في الأجور الاسمية و التغيّر في النسبة المؤوية لمعدّل البطالة .و تمثلت استنتاجاته بشكل عام فيما يلي:

أ) انخفاض معدلات تغير الأجور الاسمية بارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، و هو ما يجسد الارتباط السالب بين المتغيرين. و يكون منحنى فليبس مقعرا نحو نقطة الأصل.

ب) أما في الأجل القصير، فإنه و لنفس معدل البطالة، قد سجل زيادة معدل تغير الأجور الاسمية بسرعة في فترات التوسع الاقتصادي فاقت تلك الزيادة المسجلة في فترات الركود أين يسجل فائض في العرض في سوق العمل والسلع.

وللفهم أكثر يمكن تلخيص منحنى فيليبس كالتالي:

الشكل (20): منحنى فيليبس

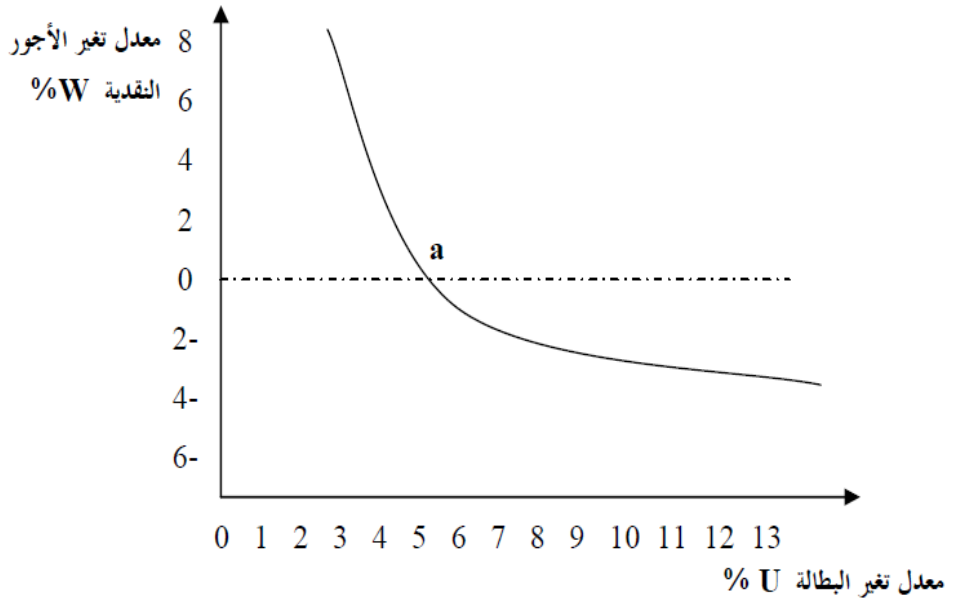

المصدر :أ.لعراف فائزة، أ.سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011، الملتقى الدولي: استراتيجية الحكومة فى القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة

يعرض الشكل البياني لمنحنى Phillips حيث معدل البطالة ممثل على المحور الأفقي و معدل التضخم على المحور العمودي، و طبقا للتحليل السابق نلاحظ العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة التي تشير الى أن ارتفاع معدلات التضخم تقترن مع انخفاض البطالة و العكس. حيث أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، و على هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس و ما تشير اليه من معدل معين للبطالة و معدل معين للتضخم و تقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية و المالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما. استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%.[1]

2-2 التحكيم بين البطالة والتضخم:(اقتراحات P. Samuelson et R. Solow)

أدت ملحقات ساموبلسون وسولو (1960) والتي جاء من خلالها محاولة تطبيق علاقة Phillips على الاقتصاد الأمريكي وذلك باستعمال تضخم الأسعار بدلا من تضخم الأجور [2]، و كانت النتيجة وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ، حيث فسرت هذه العلاقة العكسية بسلوك تحديد الهامش من قبل رجال الأعمال حيث أنها ترفع أسعارها في كل مرة ترى أن الزيادات في الأجور الاسمية تتجاوز مكاسب الإنتاجية. أي أن الأسعار ترتفع من أجل التعويض عن الزيادة في تكلفة الوحدة من العمل، التغيرات في مستوى العام للأسعار يتوقف إذن على التغييرات في الأجور الاسمية المرتبطة بحد ذاتها بالبطالة كما فسرها Phillips. و منـه وجود علاقة عكسيـة أيضا بين معدل البطالة و التغير في المستوى العام للأسعار.

[1] دحماني محمد دريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر:محاولة تحليل، أطروحة دوكتوراه، جامعة تلمسان

[2] م.م جنان سليم هلال، د نبيل مهدي الجنابي، "طروحات نظرية، لدور التوقعات في تحليل منحنى Phillips " ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 12، لسنة 2010، ص 117

3-2 تحليل ليبسي (R.G Lipsey)

في عام 1960 قام الاقتصادي ريتشاد ليبسي R.Lipsey بتناول هذه الفكرة في مقالة شهيرة له " The relation between unemployment and the rate of change of money wage rate in the UK, 1862-1957 : A further Analysis " في مجلة « Economica »، وأكدّ من خلالها إثباته وجود علاقة بين معدّلات التغيّر في الأجر النقدي و معدّلات التغيّر في الطلب على سوق العمل، و استخدم بيانات البطالة كمؤشر لقياس فائض الطلب في سوق العمل، و يتبيّن له، أنه كلما زاد فائض الطلب على العمل في كلّ صناعة (و هو ما يعني انخفاض حجم البطالة فيها) ارتفع معدّل الأجور.

يعتبر **Lipsey** أن سير سوق العمل هو المفسر لمنحنى فيليبس. حسب Lipsey " 1960 " تفسير منحنى فيليبس يعتمد أساسا على العرض و الطلب في سوق الشغل. إذن مساهمة Lipsey كانت على مستويين:

- أولا، على المستوى النظري بإعطاء الأساسيات التي يرتكز عليها منحنى فيليبس.

- ثانيا، على المستوى الميداني بتطبيق الاختبارات الإحصائية الأكثر نجاعة. و قد اكتشف ليبسي أمرين مهمين، الأمر الأول هو عدم استقرار منحنى فليبس في المدى الطويل كما تبين له في البداية، الأمر الثاني هو أن منحنى فيليبس يشرح 91 % من تباين تغيرات الأجر الاسمي.

3. مدرسة الكلاسيكيون الجدد

تقوم هذه المدرسة على نظرية التوقعات الرشيدة من خلال افتراض أن الأسواق تكون في حالة توازن باستمرار، وتعتمد هذه المدرسة على أربعة قواعد هي:

- يستعمل الأفراد والمؤسسات القرارات المثلى: أي أنهم يستعملون كل المعلومات المتوفرة للوصول إلى القرارات المثلى، وتكون هذه التصرفات هي الأحسن في تلك الفترة
- تكون التوقعات رشيدة: أي أن الأفراد سوف يستعملون المعلومات الكافية لفهم السياسة الحكومية المستعملة، ومنه يستحيل أن يخطئ كل أفراد المجتمع دائما أو في أغلب الأوقات.
- تكون الأسواق متوازنة باستمرار: أي أن المؤسسات والعمال لن يعدلوا الأجور والأسعار تتعدل فقط لتواكب الطلب والعرض.
- النقود محايدة: أي أن التغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد الوطني، أما التغيرات غير المتوقعة فيمكن أن يكون لها آثار قصيرة الأجل على التشغيل و الناتج.

ومن رواد و زعماء هذه المدرسة النقديون (Monetarists)

3-1 نظرية معدل البطالة الطبيعي:

هاجم فريدمان بشدة منحنى فيليبس الكينزي، و الذي كان ينص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم، وقد استغل النقديون السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور ما سمي بالكساد التضخمي[1] و ذلك في السنوات الأولى في عقد السبعينات، ليعلنوا أنه لا توجد على المدى الطويل أي علاقة بين التضخم و البطالة، و أنه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة و متوسط معدلات التضخم. فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور و ضغط نقابات العمال، أما البطالة في رأيهم ترجع إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على النحو الذي تتدنى

[1] يظهر الركود التضخمي عندما يزداد الدخل القومي، ويزداد الميل للادخار و يتناقص الميل للاستهلاك و تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال، فينخفض الاستثمار و تظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال و الموارد و يظهر الركود الى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل.

كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل ، و أن المسؤول عن ذلك تبني حكومات البلدان الصناعية الرأسمالية هدف التوظيف الكامل.

3-1- 1 منحنى فيليبس في المدى الطويل:

أشـار فريدمـان في نقـده أيضـا لمنحنـى فيليبس ، بأن هذا الأخير مضلل تماما Utterly Fallacious [1]، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، و يعتقد فريدمان أن سبب هذه المشكلة هو أن فيليبس قد أخذ بالافتراض الكنزي الذي ينص على أن المتغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة الأجور الحقيقية، و قد رفض فريدمان اقتراح كينز ليقترح أن يشير للمحور الرأسي في منحنى فيليبس إلى معدل التغير في الأجور الاسمية مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار و بناءا على هذا فصياغة معادلة الأجور المفترضة عند فيليبس و التي كانت:

$$W= f(u)$$

أعيد صياغة معادلة الأجور حسب فريدمان على النحو:

$$W= f(u)+p^e$$

W :الأجور

u :البطالة

p^e :المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار

[1] د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، أكتوبر،1998، ص 369.

ولا يخفى على أن إدخال التوقعات التضخمية Inflationary Expectations في التحليل، يجعلنا نتصور أن هناك عدّة منحنيات لمنحنى فيليبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة. و قد انتهى عدد كبير من الاقتصاديين، على إنكار وجود أي علاقة بين البطالة و التضخم في الأجل الطويل، حيث حاولوا أن يثبتوا أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا عموديا في الأجل الطويل.

منطق فريدمان كان كالآتي: رفع الإنفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة الضريبية أو النقدية يؤدي إلى ارتفاع غير منتظر في معدل التضخم، لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار و بالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة (هذا راجع إلى انخفاض الأجور الحقيقية) و الطلب عليها يزداد و البطالة تتقلص. حتى الآن لا يمكن الاحتجاج على صحة العلاقة بطالة/تضخم، إلا أنه في المدى الطويل لا تصبح العلاقة السابقة ذات فعالية. بالفعل، إن رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار هو المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة. إذا ارتفعت الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص و يعود معدل البطالة إلى مستواه الأول، وهذا الأخير سماه فريدمان معدل البطالة الطبيعي.

الشكل التالي يوضح تحليل فريدمان (منحنى فيليبس في المدى الطويل)[1]:

[1] Gilbert Abraham-Frois, Keynes et la macroéconomie contemporaine, édition Economica, 1993, p119

الشكل (21): منحنى فيليبس في المدى الطويل

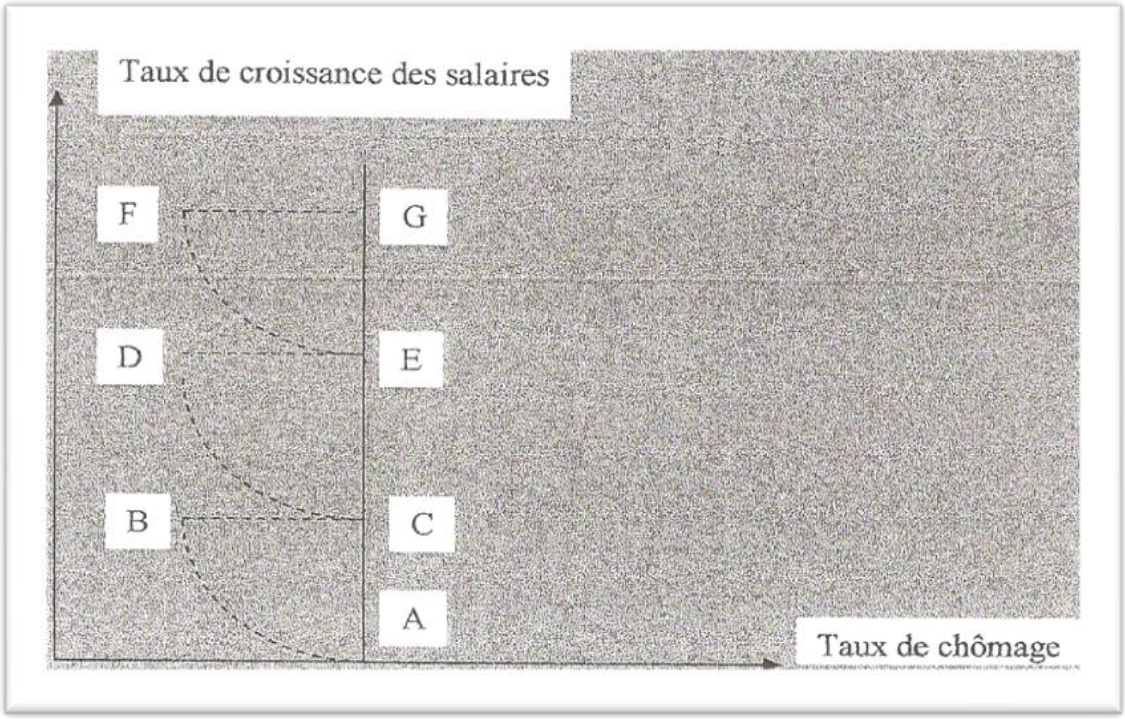

Source : Gilbert Abraham-Frois, Keynes et la macroéconomie contemporaine, édition Economica, 1993, p119

حيث أن استخدام سياسة توسعية سوف يؤدي لزيادة التضخم وتخفيض البطالة حيث ينتقل الاقتصاد من وضع A إلى وضع B وعندما تميل السياسة الاقتصادية إلى الانكماش نلاحظ بانتقال الاقتصاد إلى الوضع C فتزداد البطالة ويزداد معها التضخم لكن بمعدلات أقل ثم تظهر اتجاهات جديدة تطالب بالتوسع فينتقل الاقتصاد من الوضع C إلى الوضع D وهكذا من خلال السياسات الانكماشية والتوسعية يتصاعد معدل التضخم البطالة معاً، وذلك على شكل زيادة حلزونية وقد ظهرت هذه الحالة في الولايات المتحدة.

و تجدر الإشارة هنا، إلى أن معدّل البطالة المحدّد عند المستوى (0) A يوضح لنا ما يسمى بمعدّل البطالة الطبيعي، و يسميه الاقتصاديون بمعدّل البطالة غير التضخمي NAIRU[1]. هذا الأخير يتوافق و يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي، و أن أي محاولة لخفض معدل البطالة الحقيقي دون مستوى هذا المعدل الطبيعي، سوف يؤدي ذلك إلى التضخم و عدم الاستقرار[2].

بمعنى أنه لن يمكن خفض مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها، إلا من خلال زيادة كمية النقود في التداول، و يترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي، يجب أن تضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب استقرار كمية النقود.

ومن وجهة نظر النقديون أن على الحكومة توخي الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، و أنه ليس من الممكن علاجها كما بدا لكينز من خلال سياسات التوسع النقدي، و لكن الحل الأمثل لهذه المشكلة، هو تركها لكي تحل نفسها بنفسها من خلال آليات السوق.

3-1-2 نظرية التوقعات الرشيدة:

تم إدخال فرضية التوقعات الرشيدة بواسطة (1961) Muth، حيث أعطاها هذه التسمية من خلال بحث له بعنوان: " Rational Expectations and the Theory of Price Movement" ، حيث أحدثت هذه النظرية تطورات هامة فى مجال التحليل الاقتصادي ،بصفة خاصة فى مجال التحليل الاقتصادي الكلى. حيث تعتمد الكثير من العلاقات الاقتصادية على الدور الحيوي الذي تلعبه توقعات الافراد في التأثير على سلوك الظاهرة موضع الدراسة، فمثلا الموضوع الذي نحن بصدد تحليله هو النمو الاقتصادي و سوق العمل، حيث كان لفرضية التوقعات الرشيدة دور في إعادة صياغة بعض النماذج الاقتصادية.

[1] NAIRU : Non-Accelerating Inflation Rate of Unemployment (taux de chômage non accélérateur de l'inflation).

[2] د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص 352

تلق فريدمان انتقادات هو الآخر، مما نتج عن ذلك ظهور تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد New classicals ، الذين رفضوا فكرة التوقعات المتوائمة " les anticipations adaptatives"، والمبنية على قيام العمال بأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمل.

إن التفسير النظري "للكلاسيك الجدد" انطلق من الفرضيات التالية:

- كل عون (فرد) في الاقتصاد على علم بالمعلومات المتاحة عن الاقتصاد، و قادر على استغلالها؛

- كل عون في الاقتصاد، يؤمن بتحقق التوازن في كل الأسواق.

حيث أن الرشادة الاقتصادية تعني الإفادة من الأخطاء السابقة و عدم تكرارها، فاستبدلوا نظرية التوقعات المتوائمة بنظرية التوقعات الرشيدة « Les anticipations rationnelles ». و مضمون هذه النظرية أن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية، لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار و يحددون سلوكهم الحالي بناءا على هذه التوقعات. و وفقا لهذه النظرية، لا يتحقق منحنى فيليبس بشكله التقليدي في الأجل القصير، نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار و الأجور، مما يؤدي إلى ثبات معدل الأجر الحقيقي – أي عدم انخفاض معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم، ان استخدام هذه النظرية لم ينتشر إلا بعد الأعمال التى قام بها (Lucas, 1972, 1973, 1976) و (Sargent, T. 1973) و(Barro, R. 1977) وغيرهم حول التفسير النيوكلاسيكى للناتج والتضخم في السبعينيات.

3-4 نظرية تجزؤ سوق العمل:

جاءت هذه النظرية في السنوات ما بين (1960-1970)، و كان من مؤيديها الاقتصاديين أمثال M.J. Piore ، B.Bluestone ، P. Osterman ، P. Doeringer ... و ذلك من خلال دراسة

ميدانية قاموا بها في سوق العمل الأمريكية في الستينات، حيث بينت هذه التجربة أن قوة العمل في هذا البلد تتعرض لنوع من التجزئة على أساس النوع و السن، و المستوى التعليمي، و التباين في الأجور بين الأفراد، حيث أن هذه الفروقات أدت إلى تجزئة السوق.

ان السوق يتأثر بطبيعته بعدة عوامل، من حيث التنظيم، و ظروف العمل السائدة فيه إضافة إلى الأنظمة التي تحكمه، المستوى التقني، كل هذه العوامل سوف تؤدي دورها على جانب الطلب و ليس على جانب العرض، فنجد أن هناك تمايز بين الأسواق.

جاءت هذه النظرية كذلك إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، وذلك لسبب أن هناك اختلاف في معدلات البطالة من قطاع لآخر، حيث جاءت النظرية على فكرة رئيسية تقول فيها بأن السوق ينقسم الى سوق رئيسي حديث و سوق ثانوي تقليدي[1].

سوق رئيسي: و هو سوق المنشآت كبيرة الحجم، يتميز بوجود أعلى المهارات و القدرات الفنية، يحتوي على عمال أكثرهم بين السن 25 و 45 سنة، يتميزون بظروف عمل يسودها الاستقرار التام، إضافة إلى حصولهم على أجور مرتفعة، و كذا حصول العمال على فرص ترقية، إضافة إلى وجود نقابات قوية لحماية العمال، يتميز هذا السوق كذلك على ظروف عمل لائقة

سوق ثانوي: و هو عكس السوق السابق، حيث يحتوي على وحدات صغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة، و هو سوق الأكثر عرضة للأزمات و التقلبات الاقتصادية، و يوظف هذا السوق عمالة معرضة للتسريح في أي وقت، يتميز كذلك بعدم الاستقرار و غياب النقابات فيه، إضافة إلى انخفاض الأجور فيه.

و يمثل المشتغلون في هذا السوق فئات مختلفة من المجتمع، فنجد المهاجرين و فئة الإناث تمثل نسبة معتبرة من حجم هذا القطاع.

[1] Christian Bialès, Le marché du travail : UN PANORAMA DES THÉORIES ÉCONOMIQUES, DE L'ORTHODOXIE AUX HÉTÉRODOXIES, p19. (www.christian-biales.net/documents).

3-5 نظرية اختلال التوازن (J.C. Benassy و E. Malinvaud):

في النصف الثاني من الستينات، اقترح كل من R. Clower (1965) و A. Leijonhufvud (1968) إعادة قراءة مساهمة كينز من منظور اقتصادي جزئي.[1] و يبدوا أن هذا الاتجاه لا يزال مستمرا كما تدل على ذلك مثلا "حوصلة" كل من J.C.Fitoussi (1974) و E.R. Weintraub (1980)، و لكن بشكل ضعيف و محدود، و سرعان ما نشأ اتجاه آخر على اثر مساهمات R.J. Barro و H.I. Grossman ، و اللذين أعطيا صيغة نموذجية لمقترحات Colwer و من تابعهم خاصة الكتاب الفرنسيين أمثال J.C. Benassy و E. Malinvaud

نشأت النظرية الاقتصادية الكلية المعروفة تحت عدة تسميات، أهمها:

- نظرية اللاتوازن (Théorie du déséquilibre).
- نظرية التوازن بالأسعار المثبتة (Equilibres à prix fixes).
- نظرية التوازنات غير الفالراسية(Equilibres non walrasiens)

جاء الاقتصادي الفرنسي E.Malinvand، لمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات. و يرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع و سوق العمل. وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود. ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال متمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الاجبارية.

و لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في اطار دراسة سوق العمل، وانما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع. اذ يمكن أن ينتج عنه نوعين من البطالة هما:

[1] Christine DOLLO, op, cité, p 309.

- **النوع الأول** و يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، و ينطبق ذلك على أسواق السلع، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكنه وهو ما يتطابق مع التحلـــيل الكينزي.
- **النوع الثاني** في هذه الحالة تقترن البطالة في سوق العمل بوجود نقص في العرض من السلـــع عن الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عـــدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابـــق مع التحليـــل الكلاسيكي

كما استطاع الاقتصادي Malinvaud من خلال كتابه « Réexamen de la théorie du chômage, 1980 » – التمييز بين الحالات الثلاث الأكثر واقعية و هي: البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح.

الجدول (3): يوضح البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح

سوق العمل	**سوق السلع**	
	عرض زائد $c^d \rangle y^s$	طلب زائد $c^d \langle y^s$
عرض زائد $L^s \rangle L^d$	بطالة كينزية (Chômage Keynésien)	البطالة الكلاسيكية (Chômage classique)
طلب زائد $L^s \langle L^d$		التضخم المكبوح (Inflation réprimée)

مصدر : أ.د محمد الشرف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزء الأول، ص 289 ، سنة 2003.

تتميز البطالة الكينزية بوجود عرض زائد في سوق العمل، و عرض زائد في سوق السلع. يعني هذا أن العائلات مقيدة في سوق العمل في نفس الوقت الذي نجد فيه المؤسسات الإنتاجية مقيدة في سوق السلع الاستهلاكية. أي زيادة العرض و وجود مخزن للسلع و بالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها. نظرا لكون هذه الحالة تتميّز بعرض زائد معمّم، وصفها Benassy (1984) بتوازن الانكماش (équilibre de déflation)، لأنها توافق إلى حد كبير حالة توازن الاستخدام الناقص (équilibre de sous-emploi) التي درسها Keynes.و يوضح الشكل التالي هذا النوع من البطالة:

الشكل (22): البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال

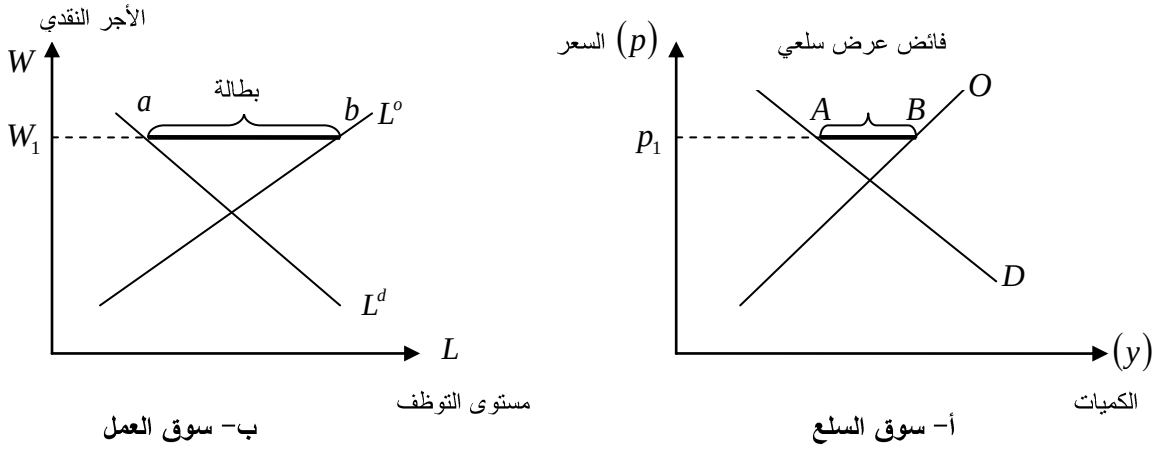

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، 2005، ص 53.

- أما البطالة الكلاسيكية أين يكون فيها فائض في عرض العمل و فائض الطلب على السلع الاستهلاكية في آن واحد[1]. هذه الأخيرة توصف بعبارة K التوازن التضخمي (K – équilibre

الشكل (23): البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال

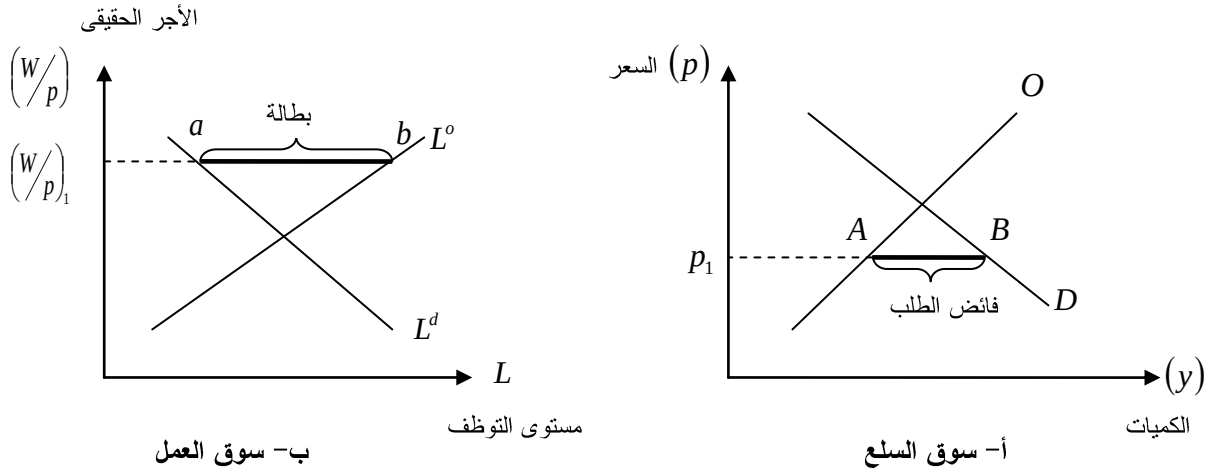

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، 2005، ص 52.

de stagflation) حسب "Benassy" أو بالبطالة الكلاسيكية حسب "Malinvaud"

- التضخم المكبوح: على عكس اللاتوازن الكينزي الذي يتميّز بعرض زائد معمم (أي في كلتا السوقين)، يتميّز لا توازن التضخم المكبوح بطلب زائد معمم، بحيث يكون لدينا طلب زائد على العمل من طرف المنتجين، وبالتالي فهم مقيدون في سوق العمل. و من جهة أخرى طلب زائد على السلع الاستهلاكية من طرف المستهلكين، و بالتالي فهم مقيّدون في سوق هذه السلعة. يمكن تبرير وصف هذه الحالة بلا توازن التضخم المكبوح باعتبار كون الأسعار (معدل الأجر و سعر السلعة الاستهلاكية) مثبتة، في الوقت الذي نجد الطلب أكبر من العرض في كلتا السوقين.

[1] J.Gautié, les politiques de l'emploi, les marges étroites de la lutte contre le chômage, édition vuibert, Paris, 1993, p 68.

قدمت نظرية الاختلال تحليلا لأسباب البطالة المعاصرة، حيث أوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع في الدول الصناعية إلى انخفاض في مستوى الإنتاج، الذي بدوره يرجع إلى انخفاض ربحية الاستثمارات.

على الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجّه إليها العديد من الانتقادات[1]:

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، و لا توضح أسبابها و استمرارها في الأجل الطويل.

- افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية. و هذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، و من ثم، يمكن أن يتزامن نوعى البطالة معا. و منه فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة آنيا.

3-6 نظرية رأس المال البشري:

من الناحية التاريخية بدأ الاهتمام بمساهمة رأس المال البشري (معبرا عنه بالتعليم) في النمو الاقتصادي منذ مطلع الستينات من خلال مقال (Schultz, 1960) من منظور كلي، حيث اهتم هذا الأخير بالعلاقة الموجودة بين نفقات التعليم و الدخل، حيث لاحظ أن الموارد المخصصة للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية قد تضاعفت ما بين 1900 و 1956 بمرتين أكثر تقريبا من الموارد الحقيقية

[1] د.علي عبد الوهاب نجا،"مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية- تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية"، 2005، ص 54.

للمستهلكين و من التكوين الخام للرأسمال الثابث، لأنه وجد أن زيادة نفقات التعليم بمقدار 3.5% يقابله نمو للدخل القومي الحقيقي بمقدار 1%. و قد ذكرSchultz أن مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان و التي تكون الوحدة الاقتصادية، و أن البشر أنفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع، حيث أن رأس المال البشري يختلف عن كل من رأس المال الطبيعي و رأس المال الآلي، و يمثل رأس المال البشري حسب Schultz القدرة و المعلومات التي بها قيمة اقتصادية، حيث أن رأس المال البشري يعتبر مصدرا قابلا للتجديد و ليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الأخرى لرأس المال[1].

ويزعم Schultz أن التعليم يؤثر بفعالية على القدرة على التعامل مع الاتجاهات المرتبطة بتطوير الاقتصاد،و مع التقدم التكنولوجي الحاصل فان الاقتصاد يبدو مرتبطا أكثر من ذي قبل بتقدم المعلومات و بالعمال و الموظفين ذوي الخبرة و العلمية الكبيرة.

و في نفس الإطار نجد بحث الاقتصادي الفرنسي (Eicher, 1960) الذي أجرى دراسة مقارنة بين الولايات المكونة للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1929 و 1952 حول مدى تأثير نفقات الاستثمار التعليمي على الدخل في كل ولاية، و كانت النتيجة أن الولايات التي تنفق أكثر على التعليم يزداد دخلها بسرعة أكبر في المستقبل.

لقد وجد (Barro et lee, 2000 ;1994) بدراستهما لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و 1995 أن من محددات النمو المهمة في تلك البلدان، هو مخزون رأس المال البشري أولا و خصائص سكانها.

[1] عماد الدين أحمد المصبح،"رأس المال البشري في سورية، قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري"، جمعية العلوم الاقتصادية الدورية، ندوة اقتصادية، ص6
(Vu le 12/08/2015, dans le site : www.mafhoum.com/syr/articles-young/mosabeh.pdf)

3-6-1 نموذج الكسب عند منسر[1] (Mincer):

يرجع الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدل العائد على رأس المال البشري الى Mincer (1958)، ومنذ ذلك الحين تراكمت الأدبيات التي قامت بشرح و تطبيق النظرية، و من أبرز هذه الأبحاث ما قام به مينسر نفسه في عام 1970 وشولتز في عام 1988 و كارد في عام 1988، و كان الهدف من هذه الدراسات هو محاولة فهم و تفسير التفاوت في الأجور.

و تتمثل الافتراضات الأساسية للنموذج كما طوره مينسر فيما يلي:

أ) أن طول فترة التدريب، أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال و أن التدريب يرفع إنتاجية العامل، إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية؛

ب) يتوقع الأفراد، عند اتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب؛

ج) يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب؛

د) يفترض ألا يقوم الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد انقضاء فترة التدريب الأولى و أن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة التدريب الأولى ثابتا خلال الفترة العملية؛

ه) يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية

ان معادلة رأس المال البشري بشكلها النيوكلاسيكي المبسط تكتب كما يلي:

$$R = f(s,E)$$

[1] Jacob Mincer اقتصادي امريكي من أصل بولندي (1922-2006)، هو أب لاقتصاد العمل الحديث، ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة كولومبيا، بحث في مفهوم "رأس المال البشري"، و هو أول حاصل على جائزة IZA في اقتصاد العمل.

R : مستوى الأجر

s : هي سنوات التمدرس

E : سنوات الخبرة

يلاحظ منسير (1970) أن الفضل في إدخال الخبرة كمتغير في دالة الكسب يرجع إلى مساهمات بيكر (1964) في تطوير نظرية شاملة للاستثمار في الرأس المال البشري. هذا و قد أفضت هذه التطورات في النمذجة إلى تعديل دالة الكسب لتشتمل على سنوات الخبرة و يستقر شكل دالة الكسب التي عادة ما يتم تقديرها على ما يلي:

$$\ln y = \alpha + \beta s + \delta x - \varepsilon x^2$$

حيث x سنوات الخبرة و التي تعرف للأفراد على أنها تساوي العمر ناقص سنوات التعليم ناقص سبعة سنوات.

تم تعديل دالة الكسب للتمكن من حساب معدل العائد على مختلف مستويات التعليم k و ذلك باستخدام عوامل وهمية dummies لهذه المستويات بحيث تأخذ الدالة الشكل التالي:

$$\ln y = \alpha + \varepsilon \sum \beta_k D_k + \delta x - \varepsilon x^2$$

و في تطبيق هذه المعادلة يتم حساب معدل العائد على مستوى تعليمي معين بطرح معامل تقدير المتغير الوهمي للمستوى التعليمي السابق من معامل تقدير المتغير الوهمي للمستوى المعين و قسمة الحاصل على عدد سنوات الدراسة للمستوى التعليمي المعين

$$r_K = \frac{\beta_K - \beta_{(K-1)}}{s_K}$$

حيث S_K هي عدد سنوات الدراسة للمستوى المعين K

3-6-2 نموذج رأس المال البشري عند بيكر(G. Becker):

كما لاحظنا سابقا يرجع الفضل في تطوير مقاربة نظرية شاملة لقضايا رأس المال البشري الى بيكر (1964 و 1967)، و كما هي العادة مع الأدبيات النظرية تعرض نموذج بيكر للتناول بواسطة مختلف الباحثين بهدف تبسيط محتواه دون التقليل من أهمية مقترحاته النظرية، و أهم ما حاول فيه تبسيط ما جاء به كارد (1995-1997) و فيما يلي سنرى أساسيات نموذج كارد[1].

بافتراض متوسط الدخل الذي سيحصل عليه الفرد هو Y ، و أما مستواه التعليمي نرمز له ب s، و بافتراض أن الفرد يتخذ قراراته بتعظيم دالة منفعة معرفة على الدخل و على تكلفة التعليم، يمكن صياغة دالة اتخاذ قرار التعليم على أنها دالة تعظيم، باختيار مستوى التعليم s كالتالي:

$$U(s,y,(s)) = \log y(s) - h(s) \quad ; \quad y'(s)>0$$

الدالة h(s) محدبة، باعتبارها دالة تكلفة، وتعتبر هذه الصياغة تعميما لفكرة القيمة الحاضرة لتدفقات الدخل بعد نهاية الفترة التي يقضيها الفرد في النظام التعليمي.

$$h'(s) = \frac{h'(s)}{y(s)} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

و هو شرط يتطلب تساوي التكلفة الحدية للتعليم، $h'(s)$، مع معدل العائد الحدي للتعليم الذي تمثله نسبة الإنتاجية الحدية للتعليم، $y'(s)$، إلى الدخل لمستوى التعليم.

ينطوي شرط التوازن (1) على تركيبة من شأنها تفسير تفاوت الأجور المشاهد حسب تفاوت مستوى التعليم، كما من شأنه إفراز دالة شبه لوغاريتمية للكسب. و يلاحظ في هذا الخصوص أن عدم

[1] علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر، 2001، ص 7.
(Vu le 13/08/2015 au site : www.arab-api.org/images/publication/pdfs/229/229_wps 0108.pdf)

التجانس في اختيارات الأفراد لمستويات تعليمهم يتأتى من التفاوت في تكلفة التعليم كما تعكسها دوال تفضيلهم لخيار التعليم كما يتأتى من التفاوت في المنافع التي سوف تعود عليهم من التعليم كما يعكسها معدل العائد على التعليم. هذا و قد اقترح كارد (1998) إمكانية نمذجة هذا التفاوت على النحو التالي:

$$\frac{h'(s)}{y(s)} = b_i - k_1 s \quad , \quad h'(s) = r_i + k_2 s \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث b_i و r_i هي متغيرات عشوائية، بينما k_1 و k_2 هي ثوابت غير سالبة. و بتعويض هذه الصياغة في المعادلة رقم (1) يمكن الحصول على الاختيار الأمثل لمستوى التعليم كدالة خطية في العوامل التي تعكس التفاوت الفردي و ذلك على النحو التالي:

$$s^* = (b_i - r_i)/k \quad , \quad k = k_1 + k_2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

على أساس الاختيار الأمثل يمكن تعريف معدل العائد الحدي على التعليم كما يلي:

$$\frac{h'(s)}{y(s)} = b_i + k_1 S^* = (b_i k_2 + k_1 r_i)/k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

و يلاحظ على هذه المعادلة أن النموذج تحت الدراسة ينطوي على التفاوت في العائد على التعليم بين الأفراد إلا في الحالة الخاصة التي تكون فيها التكلفة الحدية للتعليم متساوية بين الأفراد $(r_i = r)$ و لا تعتمد على مستوى التعليم $(K_2 = 0)$ أو الحالة الخاصة التي يكون فيها معدل العائد الحدي للتعليم متساويا بين الأفراد $(b_1 = b)$ و لا يعتمد على مستوى التعليم $(K_1 = 0)$.

بإجراء التكامل على تعبير معدل العائد الحدي في المعادلة رقم (2) يمكننا الحصول على دالة شبه لوغاريتمية على النحو التالي:

$$Log\ y_i = \alpha_i + b_i s_i - {}^1/_2\ k_i s_i^2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث α_i هي ثابت التكامل. و تعتبر الدالة في المعادلة (5) تعميما لدالة مينسر بمعنى أن التفاوت بين الأفراد يؤثر على مقطع الدالة كما يؤثر على ميل دالة الكسب.

3-7 قانون أوكن:

لقد قدم الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928-1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة ما بين 1947 و 1960، و كانت نتيجة هذا البحث أنه لاحظ أن أي ارتفاع بنقطة إضافية واحدة (1%) في معدلات البطالة سيصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3%) في الناتج الوطني الحقيقي، فهذه العلاقة عكسية بين وتيرة النمو و معدل البطالة. الشكل التالي يبين نتائج هذه الدراسة[1]:

الشكل(24): العلاقة عكسية بين وتيرة النمو و معدل البطالة قانون

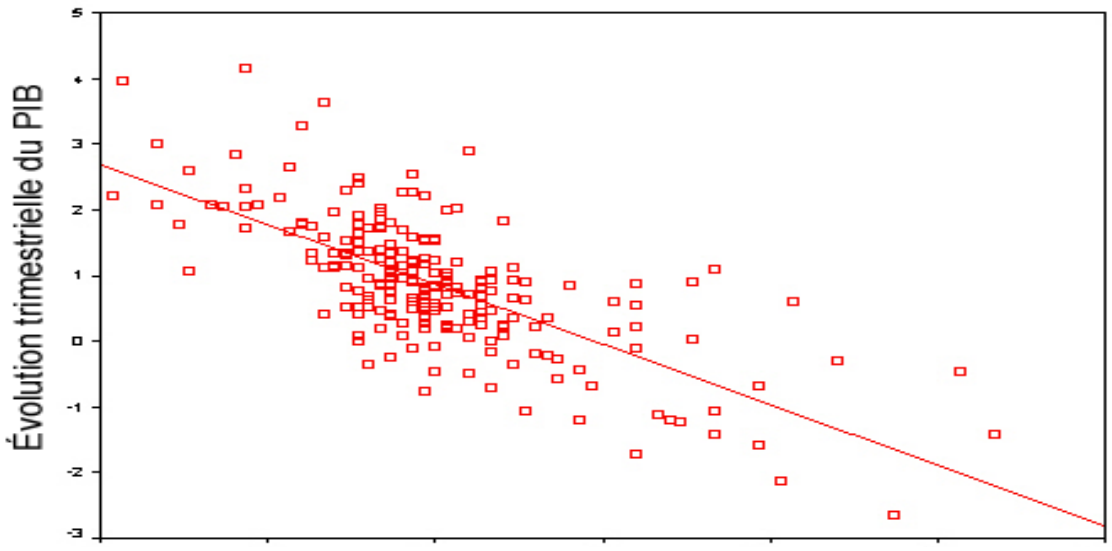

Source : Okun, Arthur M, 1962," Potential GNP : its measurment and signification " american statistical association proceeding of the busines and econmics statistics section, PP.98.104

[1] Gérard DUTHIL, Économie de l'emploi et du chômage, Edition ellipses 1994, Paris. P42.

حسب ساموبلسون و نوردهاوس (Samuelson و Nordhaus) ، يوفر هذا القانون بالدرجة الأولى الأهمية القصوى بين سوق السلع و سوق العمل، حيث يصف العلاقة بين الحركات القصيرة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و التغيرات في معدل البطالة[1].

قبل التطرق إلى قانون أوكن يجب التعرف على معنى فجوة أوكن:

فجوة أوكن:

إن الفرق بين الناتج الحقيقي الممكن و الناتج الحقيقي الفعلي تسمى بفجوة أوكن، إن المستوى الناتج الحقيقي الممكن هو المستوى الذي يصل إليه الناتج باستعمال عناصر الإنتاج و خاصة العمل بكامل طاقاتها في العملية الانتاجية، كلما زادت فجوة أوكن فان معدل البطالة يزداد، رياضيا يعبر عن الفجوة بالعلاقة:

Gap d'Okun = PIB potentiel − PIB effectif

أما قانون أوكن يعطى بالعلاقة :

$$U - U_n = b.G$$

U :معدل البطالة الفعلي

U_n :معدل البطالة الطبيعي

G: فجوة أوكن

B :عدد ثابت

[1] André MAKUTUBU BALIBWANABO, Vérification empirique de la loi d'Okun: cas de la RD Congo entre 1960 et 2000. UEA Bukavu, Licence en sciences économiques et gestion, Juin 2008.

إذا كانت العلاقة أعلاه مستقرة فلها عدة مزايا منها[1]:

1) إن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أوكن عن طريق زيادة النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن؛

2) تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس، تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

3-8 نظرية البحث عن العمل (« La théorie du « job search »):

يعتبر " G. Stigler" (Information in the labour market 1962) مؤسس هذه النظرية مع بداية الستينات، كان الهدف من هذه النظرية تفسير وجود بطالة احتكاكية في سوق العمل، Stigler يرى أن غياب المعلومة عند الموظف تجعله في بطالة اختيارية لبعض الوقت، خاصة وأنه لا يعرف نوعية الوظائف المعروضة في سوق العمل، و حسب هذا الاقتصادي فان المعلومة المتعلقة بسوق العمل تعد جد مكلفة، وقتا و مالا، فالعمال يقومون بالتحكيم بين تكلفة كل من المنفعة و المعلومة، حيث تتميز الخاصية الأولى للبحث عن العمل بأنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال و المؤسسة العارضة للعمل، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث ، كنفقات التنقل، ونفقات إجراء الاختبارات.

أما الخاصية الثانية في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، و إلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات. تستند هذه النظرية إلى هاتين الخاصيتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين مع وجود في المقابل فرص عمل شاغرة.

أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، و السبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، و ينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد على سوق العمل، و بسبب

[1] فريد بختي، "دراسة تحليلية و قياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM بين 1970 و 2003 " ، المعهد الوطني للتخطيط و الاحصاء INPS، جوان 2005، ص95.

انعدام خبراتهم بسوق العمل، يزداد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. و بالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع من معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة،هذه النظرية تفسر وجود بطالة احتكاكية، و ذلك لرغبة الأفراد في ترك وظائفهم و التفرغ من أجل البحث و جمع المعلومات عن أفضل فرص العمل و أعلى الأجور، فالبطالة وفقا لهذا التفسير هي احتكاكية ذات سلوك اختياري، إضافة إلى أن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت و ذلك من أجل الوصول إلى توظيف أفضل العروض الملائمة لهم.

فالفرد الذي يعرض خدماته باحثا عن تعظيم دخله، لن يتوقف عن البحث عن منصب عمل إلا إذا تساوى العائد أو الإيراد الحدي المتوقع مع التكاليف الحدية لاقتناء المعلومات. إضافة إلى أنه يحدّد أجر الاحتياط أو القبول و هو ما يعرف بالأجر الأدنى الذي يعتبره مقبول لنوع الشغل الذي يبحث عنه. فإذا وجد عرض لعمل أين الأجر مرتفع أو معادل لمستوى W، يقبل و تخلى عن البحث في نفس الوقت الذي يراكم فيه المعلومات و ينمي بحثه[1].

الشكل(25): يوضح معدّل الأجر و مدة البحث عن العمل

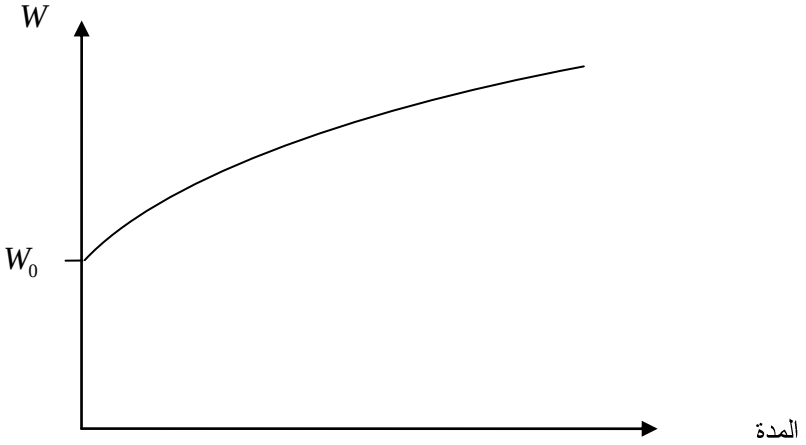

Source : Gérard DUTHIL, économie de l'emploi et du chômage,

[1] Gérard DUTHIL, économie de l'emploi et du chômage, ellipses, 1994, p57.

فالفرد خلال بحثه على العمل يجد نفسه في اختيار إما قبول منصب عمل يعرض عليه و لكن بمستوى أجر منخفض من توقعاته، أو رفضه الشغل و البحث على عمل أكثر ربح. فترة البحث عن العمل يمكن اعتبارها كاستثمار من طرف العامل للحصول على مجموع المعلومات حول حراك سوق العمل.

و خلاصة ذلك، أن هذه النظرية تفسر سبب البطالة بقصور المعلومات و عدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا فإنها تمثل خطوة متقدمة عن النظريات التقليدية. و بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة و تركزها بين فئات معينة دون الأخرى إلا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور، و يوجه إلى هذه النظرية عديدا من الانتقادات أهمها[1]:

– عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم، فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية. و لكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، و منه فإن غالبية البطالة تكون إجبارية و ليست اختيارية.

– أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية – خاصة في الدول المتقدمة– أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون وظفا و ليس متعطلا. كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.

– من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.

– تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة و استمرارها في الأجل الطويل.

[1] مدني بن شهرة "الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2008، عمان ، ص245.

3-9 نظرية الأجور الفعالة:

تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي تربط بين استقرار الأجور النقدية و انتاجية العمال، حيث تمثل الأجور الفعالة منبع لتحقيق الانتاجية، اضافة الى تحقيق الربح للعامل [1]. فأرباب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل و ذلك لتشجيع العمال و زيادة انتاجيتهم، ومن خلال هذه العملية يترتب حدوث فائض في عرض العمل، أي ظهور بطالة.

حسب هذه النظرية يكون سلوك أرباب العمل و العمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية بالنسبة لأصحاب الأعمال، و تعظيم المنفعة و الاشباع بالنسبة للعمال حتى لو كانت الأجور مرتفعة و ظهور بطالة[2].

يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية[3]:

- الرغبة في جدب اليد العاملة ذات المهارات و الكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما نلمسه في الدول النامية.
- تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم و بالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأن زيادة الأجر سوف تشجع العامل على التمسك بمنصبه ضف إلى ذلك أن المؤسسة التي تدفع أجورا أعلى، تسعى من وراء ذلك للتقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال، كذلك محاولة للاقتصاد في المال و الوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين و توظيف عمال جدد مكان الفئة العمالية الأولى.
- زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى.

[1] Guy Tchibozo, Économie du travail, édition Dunod, Paris, 1998, p 24

[2] Tremblay.R, Macroéconomique modernes, théories et réalité, édition Etudes vivantes, Québec, 1992, p 286

[3] سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر– مذكرة ماجيستر تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009–2010، ص 30.

النموذج الاقتصادي:

نفترض أن دالة الإنتاج هي دالة لمتغير واحد حيث :

$$Q= f(N)$$

العمل N ينقسم إلى جزأين: متغيّر الجهد و هو دالة متزايدة للأجر(W) e ، و وقت العمل(L) .

ومنه نحصل على:

$$Q=f(e(W)L)$$

حيث: $e'(w)>0$

دالة الجهد هي متزايدة مع الأجر، ولكن ترتفع. كذلك، $e''(w)<0$ و التي تعكس وجود حالتين من التفاسير البيانية الممكنة:

الحالة A :دالة الجهد للأجراء: تكون هذه الدالة ذات مردود متزايد ثم تبدأ بالانخفاض

الشكل(26) : دالة الجهد للأجراء: تكون هذه الدالة ذات مردود متزايد ثم تبدأ

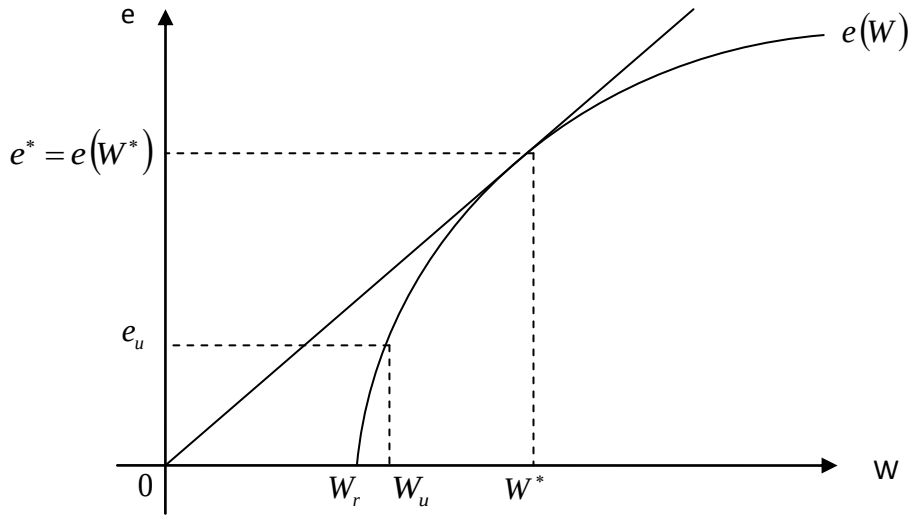

Source : « Economie de travail : la formation des salaires et les déterminants du chômage, Op cité , p184.

الحالة B: دالة الجهد للأجراء: حيث يكون الأجر أقل لمّا ينعدم الجهد.

الشكل(27) : دالة الجهد للأجراء: حيث يكون الأجر أقل لمّا ينعدم الجهد.

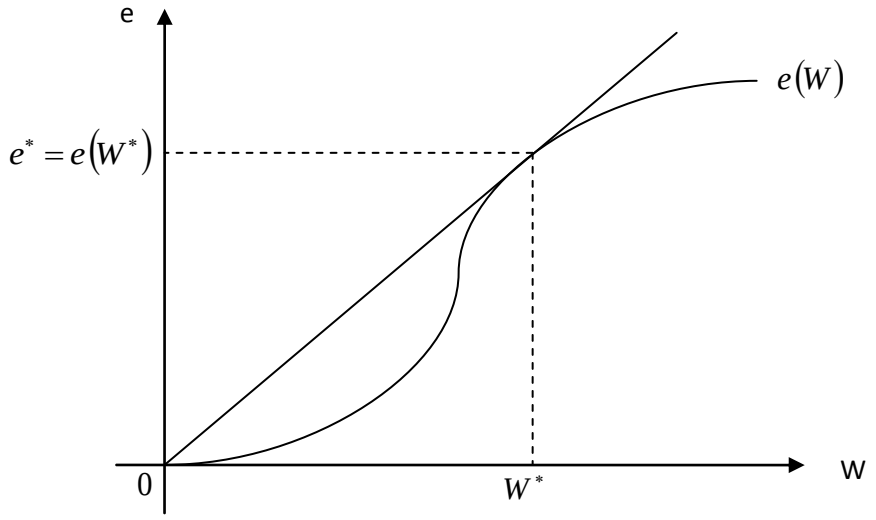

Source : Pierre Cahuc, André Zylberberg, économie de travail : la formation des salaires et les déterminants du chômage, édition De Boeck, 1996, p183.

إن التفسير و الترجمة الواقعية لمجموع هذه الآراء و الأفكار نجدها في نموذج Solow. هذا الأخير افترض أن مستوى الجهد يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي (W) المعمول به في المؤسسة، و أن هذه الدالة e(W) متزايدة مع W إلى أن تبدأ إيراداتها بالانخفاض عند وصولها إلى حدّ معيّن من الأجر كما هو موضح في الشكلين السابقين[1].

نفترض أن الأجور متماثلة و أنّ دالة الإنتاج في المؤسسة يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$Q= f\ (e(w)L)$$

هذا يدلّ على أن المجهودات الفردية تجتمع بطريقة متزايدة.

المؤسسة تعظم ربحها حيث:

[1] Pierre Cahuc et André Zylberberg, économie du travail, De Boeck, 1996, P183.

$$\text{Max } \pi = F(e(w).L) - WL \qquad L \geq 0 \ , \ W \geq W_0$$

لتعظيم الدالة لابد من توفر الشرط التالي:

$$F'(e(w)L)x\ e(w)) - w=0$$

$$\rightarrow F'(e(w)L)x = W/e(W) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث W يصبح متغيّر داخلي لأن الأجر مرتبط بالجهد. و منه فإن الشرط على مشتقة دالة الربح بالنسبة لـ W يعطينا:

$$L(F'(e(w)L)x\ e'(w)) - L=0$$

$$F'(e(w)\ L) = 1/e'(w) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

نعوض في المعادلة رقم (1) و نحصل على:

$$W= e(w)/e'(w)$$

أي:

$$W\ e'\ (w\ )/e(w) = 1$$

و هذا هو شرط سولو (La condition de Solow) حيث مرونة الجهد بالنسبة للأجر تساوي واحد. فإذا تغيّرت الأجور بـــ 1 % ، فإن الجهد يتغير هو أيضا بـــ 1%. ومنه فإن تحديد الأجور يكون بصفة مستقلة عن التشغيل. فالمؤسسة تحدّد أولا أجور الفعالية، ثم بعد ذلك تحدد مستويات التشغيل مع المحافظة على تعظيم أرباحها.

في الأخير، ليس شرطا أن يكون أجر الفعالية مساوي لأجر السوق. فهو يتحدد عن طريق متغيرات داخلية.

3-10 نموذج الداخلين و الخارجين (Insiders / Outsiders) :

بداية من سنة 1984، قدّم الاقتصادي السويدي A. Lindbeck و الإنجليزي D. Snower كبديل لنظرية الأجور الفعالة، " نموذج الداخلين و الخارجين – Insiders/outsiders ".

نعني بالداخلين كل العمال الذين يشاركون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة، بينما نعني بالخارجين كل البطالين بشكل عام. فيبين هذا التوجه أن الداخلين هم الذين يساهمون مباشرة في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة من خلال جلوسهم إلى طاولة المفاوضات، حيث المؤسسة و من منطلق التواجد تتفاوض مع العمال و ليس مع البطالين الذين يفتقدون إلى أي تأثير. و منه فمحاولة المؤسسة تخفيض أجور عمالها تحت وعيد البطالة لا يكون فعالا على الإطلاق لسببين:

- يتمثل الأول في أنه يستطيع العمال المهددون الاستسلام للاقتطاع من الأجر مقابل التفاعل السلبي معه من خلال اللامبالاة ثم تخفيض المجهود المبذول في العملية الإنتاجية.

- أما الثاني فيتمثل في أن مغادرة العمال الحاليين لمناصبهم، سيلجئ المؤسسة لتوظيف عمال كانوا في عداد البطالين بأجور أقل، ليصبحوا بعد ذلك داخليين، و منه سيبدون لا محالة مقاومة لعملية تخفيض الأجور. لدى فعلى المؤسسة أن تحافظ على الداخلين الأوائل بأجور أعلى و خبرة و كفاءة و إنتاجية أكبر من خارجيين يصبحون داخلين جدد بأجور دنيا و كفاءات أقل.

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل الى معظم النظريات المفسرة للتوازن في سوق العمل، و كيف للاختلال في هذا السوق أن يخلق بطالة، حيث اختلف التحليل الكلاسيكي عن التحليل الكينزي، كل من مفكري هذه المدارس ارتكز على فرضياته، فيتسم التحليل الكلاسيكي بمجموعة من العلاقات المستخلصة منطقيا من الفرضية الأساسية و هو أن الانسان عاقل رشيد و من ثم فهو لابد و أن يهدف من تصرفاته الى الوصول بمنفعته الى أقصى مستوى ممكن مع خفض التكلفة الى حد أدنى، اضافة الى اعتماد الكلاسيك على المنافسة الكاملة، حيث أن الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك العمل و هذا يعني أنه ليس هناك مبررا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن النظام الحر يحتوي من العوامل الذاتية ما يضمن تحقق أفضل الأوضاع في كل الظروف، و بالتالي كانت نتيجة الكلاسيك أن مستوى التشغيل يتحدد بقوتي الطلب و العرض، و ان وجدت بطالة فهي بطالة اختيارية.

أما كينز فقط ارتبط هجومه على النظرية الكلاسيكية في التشغيل ارتباطا وثيقا بهجومه على قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث يرى كينز أن مستوى العمالة لا يتحدد في الإطار المحدود لسوق العمل و إنما يتحدد مستوى التشغيل كنتيجة تترتب على مستوى الطلب الفعال في سوق السلع و انتهى إلى أن مستوى التشغيل الذي يتحدد نتيجة لتفاعل قوى خارجية عن سوق العمل لن يكون هو مستوى التشغيل الكامل إلا صدفة، باعتباره حالة واحدة محتملة من بين عدد لا نهائي من الحالات الأخرى لمستويات التشغيل التي قد تكون أقل أو أكبر من مستوى التشغيل الكامل.

الجزء الثاني

تطور التشغيل و البطالة خلال

الفترة 1985 – 2015

الفصل الأول

مفهوم البطالة و قوة العمل

مقدمة الفصل الأول:

يعد مفهومي البطالة و قوة العمل من المفاهيم الأساسية، التي يجب معرفتها من جل دراسة و تحليل سوق العمل في أي بلد، حيث تختلف تعريفها من بلد الى آخر، و تجدر الإشارة أن الإلمام التام بالمفاهيم المتعلقة بالبطالة و قوة العمل من سكان نشطين اقتصاديا، و سكان غير نشطين اقتصاديا تحتل مكانة خاصة في الفهم الديناميكي للاختلالات الموجودة في سوق العمل، الا أن هناك اختلاف في تحديد هذه المفاهيم لاختلاف تفسيرها من مختلف المصادر و الأجهزة الإحصائية. سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء تعاريف للسكان النشطين و غير النشطين في مبحث أول، أما في المبحث الثاني سنحاول تسليط الضوء على مفهوم البطالة، و كيفية حسابها، و أنواعها.

الفصل الأول : مفهوم البطالة و قوة العمل

ان حجم السكان يعتبر المتغير الرئيسي الذي يؤثر على دالة الطلب على العمل، حيث يعتبر حجم السكان المخزون الأساسي لأي دولة و أحسن الموارد اذا أحسن استغلاله، كما يمكن أن تكون هذه أحد معوّقات النمو الاقتصادي أحيانا إذا أسيء استغلالها. ان مفهوم حجم السكان مصطلح واسع لذا يجب أن نفرق بين السكان النشطيين و الغير النشطيين.

المبحث الأول : السكان النشطيين

إن الحصول على معلومات موثوقة بشأن المواضيع الاقتصادية في تعداد السكان، فيما يخص من هو الناشط اقتصاديا و من هو غير الناشط؟ اختلفت من دولة الى أخرى، و علاوة على ذلك يجري الحصول على معظم الخصائص الاقتصادية في التعداد فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي فحسب، و لذلك يمثل البند المستخدم لتحديد وضع النشاط مفتاح المجموعة الكاملة للبنود الاقتصادية، أما الاغفالات و التصنيفات الخاطئة للأشخاص يمكن أن ترتب أثار هامة على طائفة واسعة من بيانات التعداد المتعلقة بالحالة الاجتماعية الاقتصادية للسكان [1]. و في الوقت الراهن يستمد الأساس المفاهمي لتمييز الناشط اقتصاديا في السكان من القرار المتعلق باحصاءات السكان النشطيين اقتصاديا، و العمالة، و البطالة الذي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الاحصاءات العمالية عام 1982.

I- السكان النشطيين اقتصاديا:

تطور تعريف السكان النشطيين اقتصاديا على مدى السنين، ففي عام 1966 شمل التعريف "جميع الأشخاص من الجنسين الذين يوفرون الامداد باليد العاملة لانتاج السلع و الخدمات الاقتصادية". أما منظمة

[1] قياس السكان الناشطيين اقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان: دليل، الأمم المتحدة و مكتب العمل الدولي، السلسلة واو، العدد 102، ص 41، نيويورك 2011 vu sur : Unstats. Un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_102 a.pdf .

العمل الدولية عام 1983 ربطت هذا المفهوم بالحسابات القومية، و اعتبارا من سنة 2007 و في مقال نشرة الاحصاءات العمالية (هوسمانس، 2007)، و تمثل موضوع أساسي متكرر في التنقيحات في الحصول على توضيح أدق للنشاط الاقتصادي للسكان، من ناحية مساهمتهم في الانتاج عن طريق عملهم و من ناحية خلق المنتج نفسه على حد السواء[1].

تضم هذه الفئة كل السكان الذين يكوّنون القوة الإنتاجية للمجتمع، أي السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاجتماعي، و هي تمثل القوة البشرية الشغيلة و المدّخرة في المجتمع ، ويتم الحكم على كون الفرد عاملا أو عاطلا من خلال الحكم على نشاط هذا الفرد خلال فترة مرجعية قصيرة عادة (أسبوع واحد أو أحيانا يوم واحد). فإذا كان يعمل خلال الفترة المرجعية احتسب عاملا وإن لم يكن لديه عمل ويبحث عن عمل اعتبر عاطلا. فإذا لم يكن يعمل ولا يبحث عن عمل اعتبر خارج قوة العمل. ويمكن تمثيل هيكل القوة البشرية في الشكلين التاليين:

[1] قياس السكان الناشطيين اقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مرجع سبق ذكره، ص41.

الشكل (28): هيكل السكان و علاقته بالنشاط الاقتصادي و سوق العمل

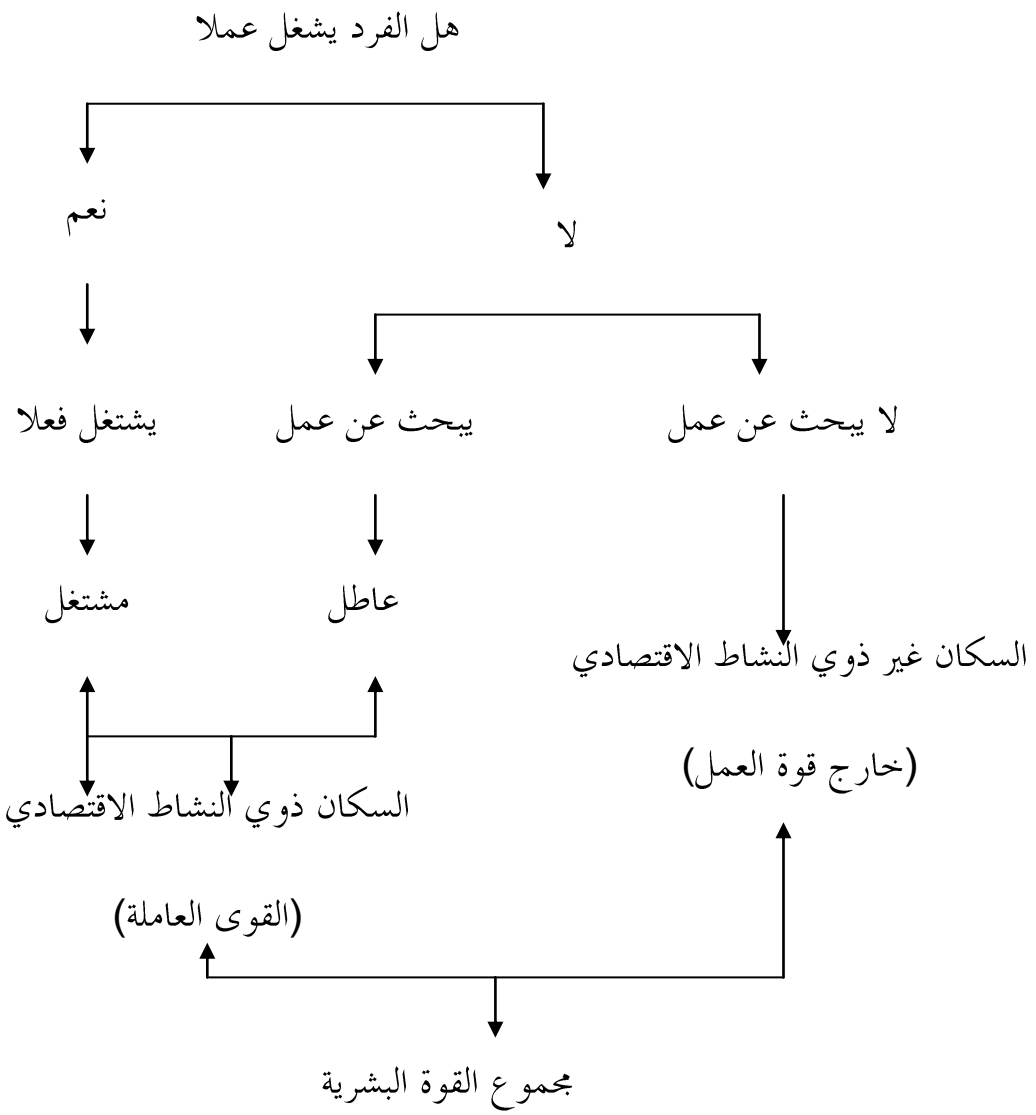

المصدر: هاشم الباش، الاستخـــدام و البطالة، سلسلة الدّراسات الاجتماعية و العمالية، مجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، العدد الثالث عشر، شوال، 1989/1409، ص 110.

الشكل (29): اطار القوى العاملة

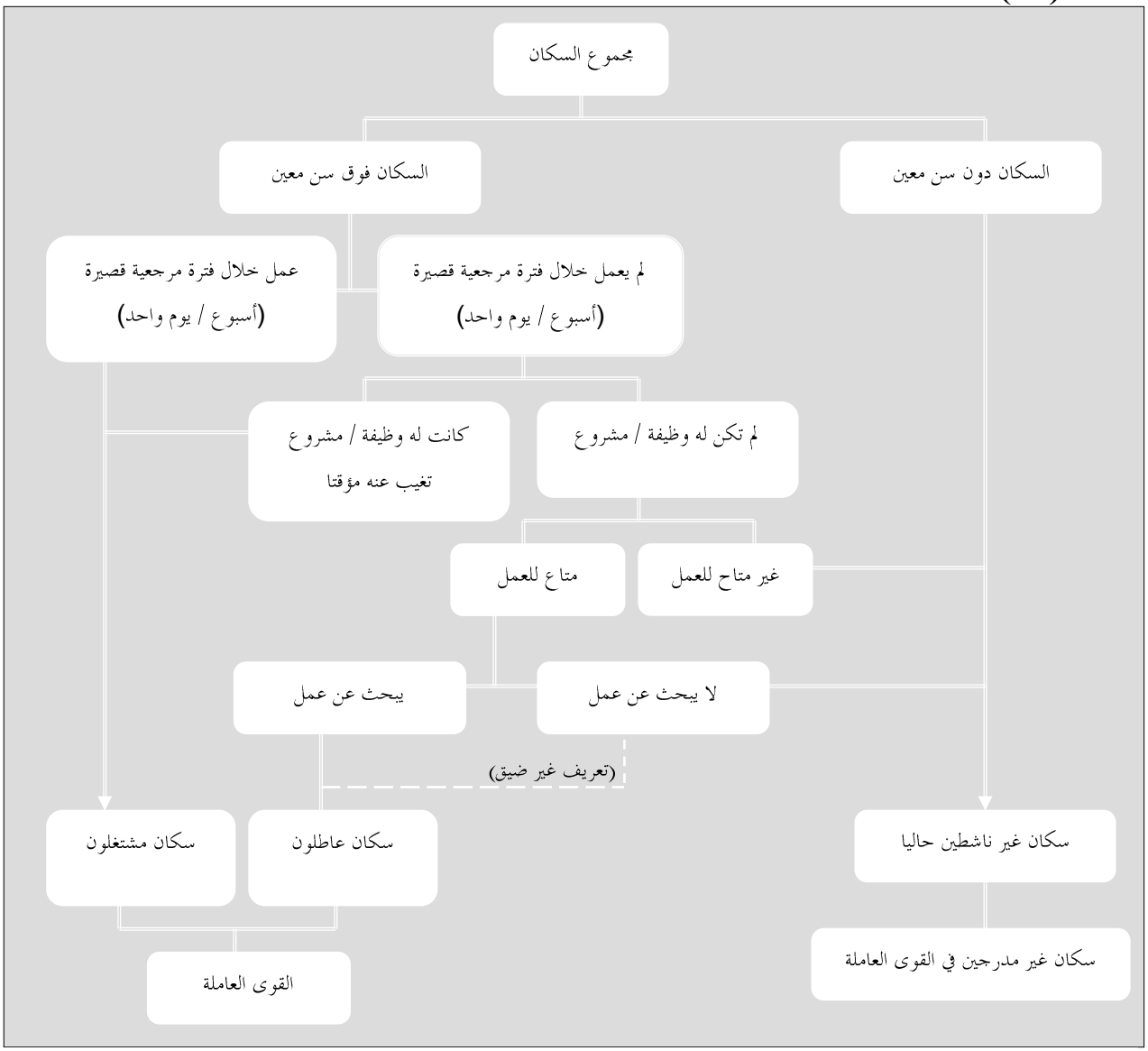

المصدر: مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر. هوسمانس، ف. مهران، ف. قيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة، و البطالة و العمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم و الطرق، جنيف 1990.

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع، حيث تعد قوة العمل البشرية (السكان النشطيين اقتصاديا) أساسا لدعامة الاقتصاد لأي دولة، و تضم هذه الأخيرة جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بجهودهم الجسمانية أو الذهنية لأداء أي عمل يتصل بانتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون على أداء مثل هذا العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه، ويختلف سن العمل من دولة لأخرى تبعا لقوانين العمل بها وظروفها الاقتصادية، وترتب على هذا وجود اختلافات عديدة في إحصاءات العمالة والبطالة، وصعوبة في المقارنة فيما بينها.

سنقوم بعرض تعريف لهذه الفئة من القوة البشرية من هيئتين مختلفين إحداهما دولية تتمثل في المكتب الدولي للعمل (BIT) و الأخرى محلية تتمثل في الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

1-1 السكان النشطيين اقتصاديا حسب BIT:

حسب المكتب الدولي للعمل تضم هذه الفئة كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا تجاريا ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي (حتى إذا صرحوا أنهم بدون عمل)، يبحثون عن عمل، أو يؤدون الخدمة الوطنية[1]

2-1 تعريف السكان النشطين حسب الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)[2]:

حسب الديوان الوطني للإحصاء، تتكون هذه الفئة من السكان المشتغلين فعلا و كذا الذين يبحثون عن شغل (STR 1 و STR 2) [*]:

أ - الباحثون عن العمل (STR 1):هو كل شخص في سن العمل (16-64) سنة ،لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء و يبحث عن عمل .

ب - الباحثون عن العمل (STR 2): هو كل شخص في سن العمل (16-64) سنة اشتغل من قبل و لا يشتغل خلال فترة الاستقصاء و يبحث عن عمل يعتبر الفرد المشتغل من السكان النشطيين اقتصاديا، و هو الشخص الذي يؤدي خلال الفترة المرجعية أي نشاط لانتاج السلع أو الخدمات من النوع الذي يندرج شفي حدود الانتاج الاقتصادي، أو الغائب مؤقتا عن أداء نشاط من هذا النوع، و يشمل المشتغلون جمين مع الأشخاص فوق سن محدد الذين خلال فترة مرجعية قصيرة سواء كانت أسبوعا واحدا أو يوما واحدا

[1] Office National des Statistiques, données statistiques, activité, emploi et chômage : Algérie, 1997, N° 263, P1.
[2] acctivité emploi et chômage au 4 ème trimestre 2013, N°653.P 13.vu sur : http://www.ons.dz/img/pdf/donnees_stat_emploi_2013.pdf
[*] STR : sans travail à la recherche d'un .

قاموا بعمل ما مقابل أجر أو ربح أو كانوا غائبيين مؤقتا عن وظيفة عملوا فيها بالفعل و احتفظوا بارتباط رسمي بها أو عن نشاط متعلق بعمل للحساب الخاص، و يمكن أن نلخص ما سبق في المخطط أدناه:

شكل رقم (30) :الناشطيين من وجهة نظر سوق العمل.

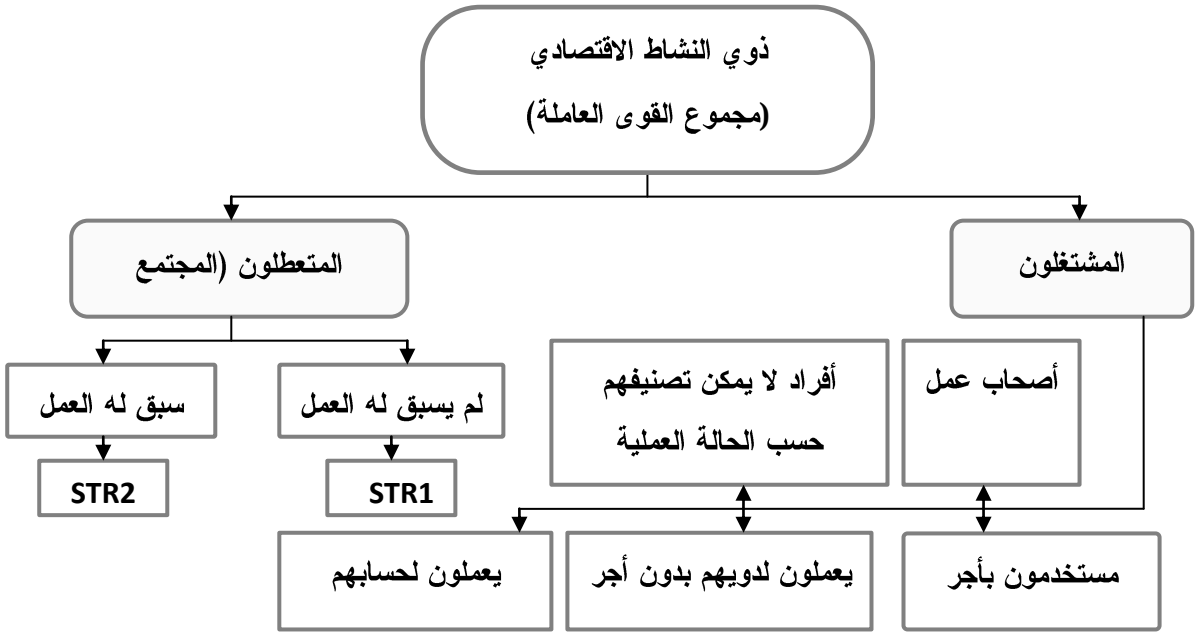

المصدر : من اعداد الباحثة حسب التعاريف السابقة

I – السكان الغير النشطيين:

السكان غير الناشطين، هم جميع الأشخاص في السكان الذين ليسوا مشتغلين أو عاطلين خلال الفترة المرجعية[1].

[1] قياس السكان الناشطيين اقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مرجع سبق ذكره، ص89.

يعتبر السكان غير ذوي النشاط الاقتصادي (خارج قوة العمل) الأفراد القادرون على العمل، ولكنهم لا يعملون، و لا يبحثون عن العمل، سواء بسبب عدم رغبتهم فيه أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل، و تظم هذه الفئة[1] :

- الطلبة المنتظمون في الدراسة بقصد الحصول على مؤهل علمي، ربات البيوت و غيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية و غير المشتغلات و لا يبحثن عن عمل كل شخص يبلغ من العمر 15 سنة فأكثر و قادر على العمل و لا يزاوله و لا يبحث عنه وله دخل من عائدات الأسهم، أو السندات أو يملك عقارات أو يتقاضى راتبا تقاعديا أو اعانات من مؤسسات عامة أو خاصة، أما **السكان خارج القوة البشرية**[2] (الأشخاص الذين ليسوا ضمن قوة العمل)، هم عبارة عن فئة تشمل جميع الأشخاص غير المصنفين ضمن العمالة أو البطالة أثناء الفترة المرجعية، وبالتالي ليس لهم أي نشاط في الوقت الراهن. وهذه الفئة تشمل الأطفال وصغار السن الذين تقل أعمارهم عن السن المحددة لقياس السكان الناشطين في الوقت الراهن، تشمل أيضا العجزة، المرضى،...

[1] دوخي عبد الرحيم الحنيطي، عماد الكرابلية، دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، مجلة البحوث الزراعة جامعة الإسكندرية، مجلد 52، رقم 2، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007. ص
(Vu sur : www .mutah.edu.jo/userhomepages/drdoukhi/All/study of the relationship between unemployment aud poverty rate 3. Pdf, le05/11/2016).

[2] محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977–2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008. ص 111.

المبحث الثاني : مفاهيم حول البطالة

I – تعريف البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة غير محدود بعض الشيء، لأن من الممكن نظريا أن نقول ان أي فرد سيكون راغبا في العمل في مقابل تعويض مجز و سخي و قد راى الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر[1].

نجد في الكثير من البلدان النامية، قد لا تشمل البطالة حسب تعريفها باستخدام ثلاثة معايير (بدون عمل و متاح للعمل و باحث عن العمل) جميع الاختلالات في سوق العمل [2]. فمفهوم البطالة يختلف من دولة لأخرى لاختلاف أسباب هذه الأخيرة، من خلال السياسات المتبعة من طرف الدولة و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و الشؤون التنظيمية، و القضية السكانية و السياسة التعليمية، فنجد أن كل هذه الجوانب سوف يكون لها الأثر على عرض العمل و كذا الطلب عليه.

نستطيع القول أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، و يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة، التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة

" فقد ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من بَطُلَ، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقّه والبطَّال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقّه و صلاحيته. في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية و الروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل و بالتالي الشخص المتعطل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثف. و في اللغة الفرنسية كلمة - Chômage - و التي تعني

[1] د. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009 ، ص 232.

[2] قياس السكان الناشطيين اقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مرجع سبق ذكره، ص77.

البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل لكن فعل - Chômer - يعني أيضا الاستظلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي يستريح في الظل و من ثم يستأنف عمله ".[1]

أما التعريف العملي للعاطل، فتشمل فئة العاطلين جميع الأشخاص فوق سن محدد كانوا خلال الفترة المرجعية[2]:

- بدون عمل
- متاحون حاليا للعمل، سواء للعمل بأجر أو للعمل للحساب الخاص.
- باحثون عن عمل، أي اتخذوا خطوات محددة في فترة قريبة محددة للبحث عن عمل بأجر، أو للعمل للحساب الخاص.

يرى Paul A. Samuelson و William Nordhaus " أن العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين و الذين يبحثون و بفعالية عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم". كما أضافا شروطا ثلاث لاعتبار الشخص عاطلا عن عمل و هي[3]:

- أن يقوم الشخص بجهد محدّد لإيجاد وظيفة خلال الأربعة أسابيع الأخيرة؛
- أن يكون قد طرد من عمله أو ينتظر أن يتم استدعاؤه للعمل مرة أخرى؛
- أن يكون منتظر لإقرار تسلم عمل خلال الشهر المقبل.

[1] مطانيوس حبيب، مداخلة في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي في المزة، سورية، 2004.

[2] قياس السكان الناشطيين اقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، مرجع سبق ذكره، ص78.

[3] Samuelson, Paul., & Nordhaus, William D. "Economics". 14th edit, U.S.A, McGraw-Hill,Inc., 1992, P 575.

حسب منظمة العمل الدولية في تعريفها الشاسع للبطالة ، والذي ينص على أن " العاطل عن العمـــــل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده"[1]

يعرّف القاموس الفرنسي من إصدار (Dalloz) البطالة، بأنها اللانشاط اللاإرادي اقتصاديا وبذلك يفرق القاموس بين اللانشاط الاقتصادي الإرادي، و هو يعبّر عن حالة الأشخاص القادرين على العمل و غير الراغبين فيه وأسبابهم في ذلك كثيرة (اللاحاجة، الكسل، التفرغ لأنشطة غير اقتصادية،...) و بين اللانشاط اللاإرادي (الإجباري) كما في حالة الأشخاص النشطاء الذين يبحثون عن العمل و لا يجدونه. و يميّز الاقتصاديون بين المتعطلين عن العمل كليا أو جزئيا، مؤقتا أو بصورة دائمة.[2]

أشار الأستاذ محمد نبيل جامع إلى أن " مصطلح – **العطالة** – ربما يكون أفضل من مصطلح – **البطالة** خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل و عمره محصور بين 16 و 64 سنة لا يعمل بأجر و لو مدّة محدّدة، و قادر على العمل و راغب فيه و لا يجده رغم جديته في البحث عنه، و ذلك قبل التعداد أو المسح. ولا يفضل استخدام صفة – **العاطل** – ليعبّر عن موقفه العملي، خاصة و أنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو معطّل " [3] هذا المعطّل يتحمل مسؤوليته المجتمع الذي لم يوفّر له فرصة عمل باعتبار أنه يريد العمل ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية. أي أنه ليس عاطلا بمحض إرادته. و لو كان كذلك ما قمنا بإدراجه ضمن مفهوم العاطل أو المعطّل بصفة أدقّ. مع هذا فسوف نستخدم المصطلح الشائع الاستخدام سواء في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أو بين

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص 39.

[2] مطانيوس حبيب، مداخلة في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي في المزة، سورية، 2004 ،ص3 .

[3] محمد نبيل جامع، البطالة في مصر و حلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 5.

الأفراد و هو **البطالة**. " فأحيانا نسمع أن خطأ شائعا ربما يكون أفضل من صواب غائب، و الهدف من وراء كل هذا هو إيصال المفهوم بطريقة صحيحة "[1]

كما تعرف البطالة على أنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما يمكن الوصول إليه[2]".

و يقول أنتوني جيدنز أن البطالة تعني " أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل" و يعني العمل هنا العمل مدفوع الأجر، كما نستطيع القول المهنة أيضا.[3]

البطالة هي حالة عدم العمل، وتعتبر هذه الأخيرة مشكلة اقتصادية و اجتماعية و سياسية[4]، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي و الترابط الاجتماعي، فليس هناك ما هو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة من العاطلين، و خاصة أن تكون نسبة كبيرة من هؤلاء العاطلين متعلمة.

هكذا يتضح مما تقدّم أنه ليس من السهل أن نجد تعريفا عاما شاملا للبطالة. و عليه وجد الاقتصاديون صعوبة في الوصول إلى مفهوم محدّد للبطالة، فمنهم من يرى بأنها ترتبط بوصف حالة المتعطلين عن العمل القادرين عليه ويبحثون عنه، إلا أنهم لا يجدونه [5]، والبعض الآخر يرى أنها تمثل

---

[1] محمد نبيل جامع، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] سطوف الشيخ حسين ، البطالة في الجهورية العربية السورية لفترة 1994–2004، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، 2005، الجمهورية العربية السورية، ص 8.

[3] الأخضر عزيز، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد 26، 2006م.

[4] Denis Anne, Yannick l'Horty, Economie de l'emploi et du chômage, édition Armand colin, paris 2013, p 121.

[5] الخريف رشود محمد، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، أبعادها السكانية و سماتها الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2000.

ظاهرة اختلال سوق العمل و هي عبارة عن "مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل عند الأجر السائد في السوق". و يُعبّر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل و مستوى التوظيف الفعلي الذي يتمخض عنه عدم اشتغال جزء من قوة العمل بسبب القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية و قدرتها في الاقتصاد القومي. و فئة أخرى ترى أنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل[1]

من هذا يمكن التمييز بين بعدين للبطالة. البعد الأول ويتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة حيث أنه يشمل كلا من البطالة السافرة والبطالة الجزئية. أما البعد الثاني فيتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، ممّا يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل ممّا يجب أن تكون، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

قد يمتد مفهوم البطالة إلى الحالات التي يمارس فيها الفرد عملا و لكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب (نقص التشغيل). و تسمى بالبطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر. وكذلك يمكن أن يعاني الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد، من نقص التشغيل المستتر أو البطالة الجزئية المقنعة، و هذا عندما تكون إنتاجيتهم، أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم و قدراتهم، متدنية حسب معيار ما، و هذي أخطر أنواع البطالة خاصة في المجتمعات المتخلفة.[2]

ويمكن التمييز بين مجموعتين من الأفراد المتعطلين:

1- **متعطل لم يسبق له العمل:** أولئك الذين انضموا للقوة العاملة لأول مرة (أو بعد غياب طويل).

[1] Sinclair, Peter. (1987). Unemployment : Economic theory and evidence. Oxford, Brasil Blackwellltd., UK., P.2.

[2] نادر الفرجاني، البطالة في الوطن العربي مجدّدا، تنظيم و نمذجة أسواق العمل و ديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998، ص 466

2- **متعطل سبق له العمل** : أولئك الذين تركوا أو فصلوا من العمل ولم يتمكنوا من الحصول على عمل آخر.

بالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أن العاطلين عن العمل لا يشكلون فئة متجانسة، بل فئات عدّة تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدّل البطالة، طول فترتها، و أهم الفئات التي تعاني منها. لذلك وضع المكتب الدولي للعمل أسس عديدة يمكن الاستناد عليها لتقسيم العاطلين، فيمكن حساب معدّل البطالة على أساس الجنس، أو على أساس المنطقة (المدينة أو الريف)، أو على أساس الفئات العمرية، و هناك أسس كثيرة أخرى يمكن الاستناد إليها عند تحليل ظاهرة البطالة، وأن حساب المعدّل على أساس التقسيمات يمكن أن يساهم في تحليل الظاهرة أحسن من الاعتماد على المعدّل الإجمالي للبطالة.

1-1 تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل ILO:

العاطلين عن العمل بحسب منظمة العمل الدولية هم كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، و كانوا في يوم أو أسبوع معين ضمن فئات قوة العمل التالية[1]:

- بدون عمل: أي أنهم لم يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية (غير مستخدمين). وقد حدّدت بالأسبوع السابق للمقابلة.

- متاح للعمل: هم القادرين و مستعدين للقيام به في حالة توفّره.

- يبحثون عن العمل: من خلال القيام بخطوات و إجراءات البحث عن عمل مأجور خلال فترة معينة.

بذلك يحسب كلّ الأفراد الذين لم يقوموا بأي عمل خلال فترة القياس و ليسوا غائبين على نحو مؤقت عن عملهم، و الذين هم مستعدون للعمل في غضون الأسبوعين اللاحقين للمقابلة، و الذين بحثوا عن عمل فعلا خلال الأسابيع الأربعة السابقة للمقابلة كعاطلين عن العمل.

[1] Bureau International du Travail, la normalisation international du travail, nouvelle série n° 53, Genève, 1953, pp 48-49.

يهدف معيار عدم الاستخدام إلى التمييز بين المصنفين على أنهم عاملين و غير عاملين. و لهذا فإن الفرد بلا عمل هو الفرد " الذي لم يعمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية..."، و عادة تكون الفترة المرجعية أسبوعا قبل المسح.

أمّا معيار "المستعدين و القادرين"، يسعى إلى إبعاد الباحثين على العمل لتاريخ لاحق عن فئة العاطلين، و كذلك يبعد كافة الأفراد غير القادرين على العمل، بسبب مسؤوليتهم المنزلية أو مرضهم. لهذا فإن القدرة و الاستعداد للعمل يعني " أنه إذا منح الشخص فرصة للعمل فإنه سيكون قادرا و مستعدّا للعمل".

و آخر معيار هو جدية البحث عن العمل، و يعني " أن الفرد قد اتخذ خطوات محدّدة في فترة قريبة محدّدة للحصول على عمل"، على أن تكون الفترة الأخيرة لنشاطات البحث عن عمل، هي نفسها الفترة المرجعية للمسح الأساسي ومدّتها أسبوع أو يوم، و لكن يمكن أن تكون أطول.

إلا أن المكتب الدولي للعمل أفسح في بعض الحالات الخاصة المجال لتعريف آخر للبطالة. و قد عمدت المعايير الدولية عام 1982 إلى إدخال حكم يسمح بإرخاء معيار البحث عن عمل في بعض الحالات، ويقتصر هذا الحكم على الحالات التي تكون فيها الوسائل التقليدية للبحث عن عمل محدودة الأهمية، و تفتقر سوق العمل إلى التنظيم أو تكون محدودة النطاق، وحيث يكون استيعاب الأيدي العاملة غير كاف، أو تكون قوة العمل فيها تعمل إلى حدّ كبير لحسابها الخاص. و بهذا يصبح العاطلون عن العمل هم الأفراد الذين ليس لديهم عمل، والمتاحون للعمل لكنهم لم يبحثوا عن عمل بحثا جديّا. و من الملاحظ أن هذه الحالات المذكورة هي غالبا موجودة في البلدان النامية، بحيث لا يتخذ العاطلون عن العمل خطوات نشطة للبحث عن عمل أو حتى يعتقد بعض العاطلين عن العمل، أنه لا توجد أي أعمال تتناسب مع كفاءاتهم[1]

[1] رالف هوسمانز، فرهاد مهران، وفيجيه فيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة و البطالة و البطالة الناقصة، الطبعة العربية، جنيف: منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 1996، ص 105.

وضع المكتب الدولي للعمل هذه المعايير بهدف محاولة تقديم تعريف محدّد وأكثر شمولا للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم. و يمكن من خلاله قياس معدلات البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات. الا أنه يوجد بعض الفوارق و الاختلافات فيما بين الدول في طريقة قياس تلك المعدّلات، و هذا الاختلاف راجع إما في تحديد الفئات العمرية للأفراد داخل سن العمل، أو الاختلاف في الفترة المرجعية التي تقاس من خلالها البطالة.

1-2 تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توافرت فيه المواصفات التالية[1]:

- أن يكون في سنّ يسمح له بالعمل (بين 15 و 64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزول عملا و لو لمدّة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

يقوم الديوان الوطني للإحصاءات بعمل مسح سنوي بالعينة لتقدير حجم البطالة وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل. ويجري هذا المسح مرة في السنة و يصدر بعدها الديوان تقرير سنوي عام مطبوع، سأعتمد في هذه الدراسة على أهم بيانات المسوحات التي تم القيام بها. و كذا على نوع ثاني و هو يخص التعدادات السكانية التي تقام كل عشر سنوات. فيما يخص المسوحات السنوية تنقسم بدورها إلى نوعين: المسوحات الخاصة بالعائلات والمسموح الخاصة بالمؤسسات. واعتمدنا

[1] Office National des Statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n° 226, Algérie, 1995, p8.

بالأخص على البيانات المستخرجة من المسوحات العائلية لأن طريقة التقدير تعتمد على مفاهيم و تعاريف المكتب الدولي للعمل و هذا يسهّل عملية القيام بالمقارنات الدولية.

كشف الخبير الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي عن طريقة البحث والمسوحات المنتهجة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في تحقيقاته حول التشغيل و البطالة و بيّن أنها صحيحة، وتستجيب للمعايير الدولية فيما يخص المفاهيم المطبقة إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي:

1- أن حجم العينة يمتاز بالضعف حيث أن المسح شمل فقط 14900 أسرة لسنة 2006، مقابل 150000 بيت في فرنسا بالنسبة لنفس التحقيق، و 42000 عائلة في المغرب. ارتفع حجم العينة ليصل إلى 20314 أسرة سنة 2011 في الجزائر [1]، في حين انتقل العدد في المغرب إلى 60000 عائلة منها 20000 عائلة شملها التحقيق في المناطق الريفية خلال نفس السنة [2]. في حين تفوقت تونس بمسح شمل 138700عائلة سنة 2010.[3]

2- لا يوجد في الجزائر رقابة على الإحصائيات. في فرنسا مثلا توجد الوكالة الوطنية للتشغيل تقدم إحصائيات تسمح بتعديل نتائج التحقيق. أما في الجزائر فالضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية للتشغيل يمكن أن يكونا مصدرين إداريين للرقابة ولكنهما غير مستعملتين.

3- لا يوجد في الجزائر نظام معلومة اقتصادية واجتماعية للإحصائيات الجهوية.

4- منتجوا الإحصائيات في الجزائر، مثل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة العمل التشغيل و الضمان الإجتماعي و غيرها من الأجهزة الإحصائية، لا يستعملون نفس الخطوات أو نفس المناهج لتقييم عدد

[1] ONS (La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi), Enquête emploi auprès des ménages 2011, Collections Statistiques N° 173, Série S : Statistiques Sociales, juillet 2012, pp 124.

[2] المندوبية السامية للتخطيط، المغرب http://www.hcp.ma/Enquete-nationale-sur-l-emploi_a89.html

[3] المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان و التشغيل لسنة 2010، الجمهورية التونسية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011. http://www.ins.nat.tn/indexfr.php

طالبي العمل، أو عدد العمال أو البطالين. وهو ما يمنع من إجراء تقسيم. فمثلا عدد طالبي العمل من النساء، مقدرة بطريقة سيئة: أرقام الديوان في هذا المجال لم تتطور منذ 10 سنوات. نحن أمام نفس الرقم منذ عشر سنوات وهذا غير حقيقي.

5- العمل البسيط و الهامشي غير مدرج (نشاط النساء وخاصة في الوسط الريفي)، كذلك هناك عمال لا يشتغلون سوى جزء من اليوم، أو مرحلة من الشهر، أو الموسمين فأين يتم إدراجهم.

ان التعريف السابق يستخدم اليوم كطريقة معيارية لقياس البطالة في معظم بلدان العالم، ولكن بالرغم من ذلك وُجّه لهذا المفهوم الرسمي بعض الانتقادات وتتمثل أهمها فيما يلي[1]:

1- لا يأخذ التعريف السابق في حسبانه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية. و يعدّ الفرد في تعداد العاملين مادام يعمل ولو لساعة واحدة، فهو في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثمان ساعات يوميا. صحيح أن المكتب الدولي للعمل وضعت إرشادات صارمة في حساب العاطلين عن العمل، لكنها تضيف بأن هناك أشخاص بحاجة للعمل وهم غير عاطلين عن العمل ويمكن أن تتضمن هذه الفئة الأفراد الذين عملوا لأكثر من ساعة واحدة ولكن لفترة تقل عن أسبوع عمل كامل.

2- هذا التعريف لا يربط بين العمل والإنتاجية.

3- عدم مقدرته على تمييز بين الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير رسمية.

4- لا يأخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين يعملون فعلا و يحصلون على أجر و مع ذلك فهم يبحثون عن عمل أفضل، وقد سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين.

[1] صطوف الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 9.

5- عدم دقة المعلومات التي تردّ من قبل الشخص في حالة المسوحات التي تخص إدراجه في فئة الناشطين أو العاطلين، و التي تعتمد على ما يقرّره هو عن نفسه و ما يترتب على ذلك من تصنيفه ضمن العاملين، أو المتعطلين، أو من هم خارج قوة عمل. فمن الشائع، مثلا، أنه إذا سئل شخص عما إذا كان يعمل أو لا، فإنه يجيب بالنفي غالبا، و ذلك بسبب الصيغة المتحيزة لمثل هذه الأسئلة*.

6- إن هذا المعدّل الرسمي للبطالة يمكن أن ينتقد بسبب المبالغة في العدد الحقيقي للمتعطلين أو التقليل من هذا العدد، فنجد بعض الأفراد الذين يمكنهم بسهولة أن يجدوا عملا، ولكنهم يفضلون البقاء بدون عمل بحثا عن العمل الذي يرغبون فيه، ومثل أولئك يصنفون رسميا ضمن المتعطلين عن العمل، و هي حالة تنطبق على المجتمعات في دول الخليج العربي.

بالإضافة لهذه الانتقادات هناك أوجه قصور أخرى تتعلّق بإحصائيات البطالة، فمثلا معدّل البطالة يحسب على أساس عدد العاطلين خلال فترة زمنية محدّدة، ولا يدلّ المؤشر على المدّة التي كان فيها هذا الفرد عاطلا قبل لحظة المسح والتعداد. فنجد أن مدّة البطالة تكون أطول نسبيا في المراحل التي يشهد فيها اقتصاد البلد نوع من الكساد. و هذا عكس فترات الرخاء الاقتصادي. و تعتبر تحديد مثل هذه المعلومات غاية في الأهمية لما يساعد في رسم الاستراتيجيات المناسبة و تحديد الوسائل الكفيلة للحد من معضلة البطالة.

ويصبح تعريف البطالة أكثر تعقيدا إذا أخذت في الاعتبار مجموعة من العوامل الثقافية والتراثية، التي تخص جدية البحث عن عمل، وصدق الرغبة بالقبول بفرصة العمل إذا توفّرت، مما يجعل حساب

* يجب التدقيق في تعريف مفاهيم النشاط الاقتصادي و البطالة، و التركيز عليها في التدريب، و الحصول على بياناتها من الشخص المعني ذاته، وضبط الجودة في العمل الميداني، و إذا كان جواب الفرد على السؤال الذي يخص حالته العملية بأنه "غير مشتغل"، أن يخضع لسلسة من الأسئلة التفصيلية عن قيامه بأنشطة اقتصادية مختلفة خلال الفترة المرجعية، و يصنف على أنه "مشتغل" إذا أجاب على واحد على الأقل من هذه الأسئلة بصورة ايجابية.

البطالة مغاليا في تقدير عدد العاطلين[1]. أو ربما لا تشمل إحصاءات البطالة جانبا مهما من المتعطلين المحبطين الذين كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم، ويطلق عليهم مصطلح العمالة المحبطة أو اليائسة (Discouraged Workers) وهى تعني بالعاطلين الذين يرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم في البحث عنه، توقفوا عن المعيار الثالث المتمثل البحث عن العمل، ولا يدخل هذا النوع الجديد من البطالة أيضا في إحصاءات البطالة الرسمية. وتبعا لتعريف المكتب الدولي للعمل، فإن العمال المحبطين، بسبب توقفهم عن البحث عن العمل، لا يعتبرون متعطلين عن العمل، بل خارج القوى العاملة. ولو تم قياسه وإضافته لإحصاءات البطالة الرسمية لارتفعت معدّلات البطالة عن المعلن عنها كثيرا. و يضم هذا النوع من البطالة المحبطون المدركون الذين سبق لهم و أن دخلوا سوق العمل والأفراد المحبطون المهملون الذين لم يسبق لهم أبدا الدخول إلى سوق العمل. و يطلق عليه أيضا " أثر العامل اليائس" « The discouraged-worker effect ».

ويساعد تشخيص حجم الأفراد المحبطين والإلمام بسماتهم ودواعي الإحباط لديهم، في صياغة سياسات ملائمة لاستيعابهم في قوة العمل. وتتعلق هذه السياسات بأمور مثل: التوسّع في أنشطة التدريب، والتأهيل المطلوب في سوق العمل، ونشر المعلومات الكافية عن إشارات هذا السوق بكفاءة، وتهيئة قنوات التمويل المناسبة لتنشيط العمل الخاص. كما يساعد في تصويب هذه السياسات نحو فئات أولى من غيرها بالاهتمام في هذا الصدد مثل: الفئات الفتية، والإناث، وذوي التعليم المتدني، وذوي الدخل المنخفض. ومن شأن ذلك كله أن يمهد السبيل لخفض معدّل البطالة.

[1] يمكن الرجوع إلى:

Kenneth W. Clarkson, Roger E. Meiners (1977), Inflated Unemployment Statistics, Law and Economics Center edition , University of Miami School of Law, pp 25-31.

يمكن تعريف العاطل بأنه: " كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبل بالعمل عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجد هذا العمل". وهذا التعريف مشترك ما بين عدة اقتصاديون و خبراء نذكر الاقتصادي رمزي زكي[1] وما أوصى به المكتب الدولي للعمل. وفي هذا السياق هناك خمسة شروط لاعتبار الفرد عاطلا عن العمل وهي:

- أن يكون الشخص قادرا على العمل.

- متاح للعمل و يرغب فيه.

- يبحث عن عمل.

- يقبل بمستوى الأجر السائد للعمل الذي يبحث عنه.

- و مع ذلك لم يجد العمل بعد.

يبقى من أهم المصاعب التي تواجه تحديد أعداد العاطلين عن العمل هو نفسه التعريف المرجعي الذي تبنته المنظمات و الهيئات الإقليمية و الدولية، و الذي يعتمد بدوره على معيارين، فالمعيار الأول هو موضوعي يعبر عن الحالة التي يوجد عليها الأفراد في حالة عدم شغل منصب عمل، أما المعيار الثاني فهو معيار سلوكي ذاتي يتمثل في البحث عن العمل.

ففي الدول المتقدمة نجد أن المعيار الأول يتحدّد بتشريعات و قوانين العمل، فالعاطل عن العمل يحصل عن مخصّصات للبطالة. و منه فإن حجم البطالة يمكن قياسه من خلال عدد الأفراد بدون عمل و المقيدون لدى مكاتب التسجيل و هم في إطار البحث عن العمل و منهم من فقد منصب عمله و منهم من لم

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

يسبق له الدخول إلى سوق العمل. و قد يكون معدّل البطالة الفعلي أكبر بكثير من عدد العاطلين الذين يحصلون على إعانات للبطالة. أما في الدول المتخلفة نجد العكس بسبب غياب هذه المؤسسات الوسيطة التي تنظم سوق العمل، كما أن العاطل في أغلب هذه الدول على يحصل على مخصصات للبطالة. و منه يصعب تحديد حجم البطالة بشكل دقيق و موضوعي.

أما المعيار الذاتي فيرتبط بسلوك الفرد العاطل عن العمل، فقد نكون مخطئين لو اعتمدنا على مكاتب العمل في تحديد العاطلين عن العمل و خاصة في الدول النامية، فالعوامل النفسية للمتعطل والتي تنتج عن عدم فعالية مكاتب العمل و كذا تدمره في إيجاد فرصة عمل، قد تجعل هذا الأخير يعزف عن التسجيل بهذه المكاتب، مما ينتج عن ذلك أرقاما أقل للبطالة. و العكس لو كان فيه تحسن في الأوضاع الاقتصادية و المؤسسية للبلد فسيكون حجم البطالة مبالغا فيه.

I – حساب معدّل البطالة:

إن قياس شريحة العاطلين عن العمل ليس بالأمر الهيّن. فالمؤشرات و المقاييس و كذا تعدّد التعاريف الإجرائية الخاصة بالبطالة والتشغيل، لا تزال محل جدال واسع و خلاف بين الدّارسين. فتحديد فئة السكان العاطلة يختلف من بلد إلى آخر، و هذا الاختلاف يعود إلى عدّة عوامل منها التغيرات في حدود سن العمل و في تحديد القوى العاملة (نجد مثلا في بعض الدول القوة العاملة بين 15–65 سنة في حين في بعض الدول الأخرى بين 16–60 سنة)، و كذا المدة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس و خريجي الجامعات و المعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين.

معدّل البطالة هو قياس الخمول في سوق العمل، و هو عجز سوق العمل عن استخدام كافة العاملين المتاحين (أي القادرين و المستعدين).

إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار و توسع هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموما وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم و تحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر و المائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان. ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية[1]:

$$U_R = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

حيث:

U_R:معدّل البطالة

LF: يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون (E) أو يبحثون عن عمل (U).

U: عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف ILO

E: عدد المشتغلين

I – أنواع البطالة:

1-3 البطالة الدورية أو بطالة قصور الطلب:

تعرفها الأمم المتحدة بأنها نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة [2]، فالبطالة الدورية تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى ذروة في التشغيل فاذا ما دخل الاقتصاد الى دائرة الانكماش تحدث البطالة و هذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية. و البطالة الدورية تحدث نتيجة

[1] بقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، أبريل 2006، ص 2.

[2] خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة.....و الحل، القاهرة، مجموعة نيل العربية، ط1، 2004، ص 19.

تقلص الطلب الكلي على السلع و الخدمات و بالتالي الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض[1].

3-2 البطالة الهيكلية:

تسمى هذه البطالة بالهيكلية لأنها ترتبط بحصول تغير أساسي في الهيكل الصناعي أي البنية الصناعية، و تظهر هذه البطالة كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للانتاج أكثر كفاءة، ظهور أيضا سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

ان التغير الهيكلي في الاقتصاد يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة و المعروضة في منطقة معينة (على سبيل المثال اذا الصناعة X لها فائض طلب على العمالة الماهرة في منطقة ما و الصناعة Y لها فائض عرض على العمالة شبه الماهرة في نفس المنطقة، في هذه الحالة تظهر بطالة هيكلية أو عدم توازن عرض العمال و الطلب عليهم بين المناطق (مثلا المنطقة A لها فائض طلب على نوع ما من اليد العاملة و المنطقة B لها فائض عرض على نفس نوع اليد العاملة في هذه الحالة تظهر بطالة هيكلية)، و من الأسباب المؤدية الى ظهورها هو التغيرات في أنماط الطلب على العمال نتيجة أذواق المستهلكين أو منافسة البدائل المستوردة من الخارج، التي تواجه كل من عدم مرونة الاجور و ارتفاع تكاليف الانتقال سواء الجغرافي أو بين الوظائف، و تدخل ضمنها كذلك البطالة الاقليمية التي تظهر خاصة في بعض المناطق التي تتركز فيها بعض الصناعات المهمة، كصناعة الفحم مثلا[2].

3-3 البطالة الاحتكاكية:

تتمثل في الأفراد الذين يكونون بين الوظائف أو الذين يدخلون لأول مرة سوق العمل أو سبق لهم أن عملوا. عند توازن السوق تتساوى كمية العمل المطلوبة و كمية العمل المعروضة و يكون السوق في حالة العمالة الكاملة ونعني بذلك عدم وجود أي بطالة، غير أنه و مع وجود توازن تظهر هناك بعض

[1] د. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص 155.

[2] د. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 153.

البطالة و ذلك نتيجة لحركية أسواق العمل و نعني بذلك تدفقات الأفراد المستمرة من و الى داخل سوق الشغل نتيجة التغيرات التي تطرأ على النشاط و المتغيرات الاقتصادية و في نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى. ففي كل فترة يكون هناك داخلون الى سوق العمل بحثا عن عمل و هناك عاملون و عاطلون خارجون من هذا السوق، حتى في حالة ثبات حجم القوى العاملة.

ان ديناميكية سوق العمل و سوق المنتجات تؤدي الى تغير أذواق العمال اتجاه العمل و أذواق المستهلكين اتجاه المنتجات. و هذا ما يدفع بعض العمال الى ترك أعمالهم اختياريا و البحث عن أعمال أفضل سواء من ناحية ظروف العمل (المزايا غير النقدية للعمل) أو الأجور (المزايا النقدية) و قد يفضل العامل في هذه الحالة أن يتحمل عبء التعطل على أمل أن يجد عملا أفضل يحقق له مزايا أكثر تعوضه عما تكبده في فترة البطالة من تكاليف. كما أن حركية السوق تدفع كذلك بعض المستهلكين لتغيير أذواقهم لصالح سلعة معينة و ضد سلعة أخرى، فينتعش الطلب على العمل لانتاج السلعة الأولى و يتقلص مستوى العمالة في انتاج السلعة الثانية و تظهر البطالة، حيث أن العامل في بطالة احتكاكية يعمل على تعظيم منفعته المتوقعة عند مفاضلته بين الأعمال البديلة المتاحة [1]، و سيختار من بينها العمل الذي يمكن أن يحقق له منفعة أكبر من غيره.

3-4 تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

3-4-1 البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

[1] د. البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 149، 150.

3-4-2 البطالة المقنعة و البطالة السافرة:

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل ، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية[1].

3-4- 3 البطالة الموسمية و بطالة الفقر:

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة ، البناء وغيرهـــا و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

3-4-4 البطالة الطبيعية:

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستـــــوى العمالة الكاملـــــــة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغـــرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

[1] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص 39

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.

خاتمة الفصل الأول :

تعتبر القوى العاملة أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع، و أساسا لدعامة اقتصاد أي دولة، حيث قمنا بتعريف السكان النشطين حسب المكتب الدولي للعمل BIT و حسب الديوان الوطني للاحصاء، باعتبار السكان النشطين عنصرا حيويا و مهم في تفسير ديناميكيات سوق العمل، كما تظهر البطالة عند اختلال التوازن بين قوى العرض و الطلب في سوق العمل، أين تعتبر نسب البطالة أهم مؤشرات و مقاييس ذلك السوق، فقمنا باعطاء تعريفات مختلفة للبطالة، حيث عرفها المكتب الدولي للعمل أنها كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة يبحثون عن عمل، أما البطالة حسب الديوان الوطني للاحصائيات فهم مجموع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم مابين 15 و 64 سنة و يبحثون عن عمل.

الفصل الثاني

تحليل أثار النمو على البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني :

من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة فيه، و ذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة و نمو الفئة النشطة بالاضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات و اختلاف و عدم مواكبة السياسة التعليمية و التكوينية لمتطلبات سوق العمل المتجددة، و تعد مسألة النمو الديمغرافي أمرا مهما للغاية لما لها من علاقة بالقوى العاملة، حيث أن النمو السكاني المرتفع يؤدي في الغالب الى ارتفاع معدلات البطالة من خلال زيادة عدد الوافدين الى سوق العمل، كما أن القوى العاملة البشرية في أي بلد تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، فهي تعتبر عنصرا من عناصر الانتاج، و قد يؤثر مستواها في زيادة أو انخفاض الطاقة الانتاجية للاقتصاد التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

و يختلف واقع البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة التي شهدتها البلاد، فمعدلات البطالة عرفت اختلافا ما بين فترة التسعينات و بداية الألفية الثالثة، و ذلك لعدة أسباب أهمها التغيرات في معدلات النمو الديمغرافي لنفس الفترة، اضافة الى التغير في معدلات النمو الاقتصادي الذي كان له الأثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، و خاصة فترة الاصلاحات الاقتصادية من 2000 الى 2015 التي كان لها هي الأخرى الأثر على سوق العمل و بالتالي معدلات البطالة.

في هذا الفصل سوف نسلط الضوء تطور النمو الديمغرافي و تركيب السكان على سوق العمل ، اضافة الى توضيح كيف كان لمختلف السياسات التنموية و برامج الاصلاح الاقتصادي من الرفع من عجلة النمو الاقتصادي، ولما كان لهما الأثر الكبير في انخفاض معدلات البطالة في الجزائر.

المبحث الأول : النمو الديمغرافي و عرض العمل في الجزائر

I – تطور النمو الديمغرافي خلال 2000–2015

يعتبر حجم السكان المخزون الأساسي لأي دولة، لأنه يدفع بالمجتمع إلى التقدم و الازدهار عن طريق توفير كل ما يحتاجه من قوات للجيش ،و الأطباء ، والعمال، الطلبة ...و ما يحتاجه هذا المجتمع ليبلغ الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي . لهذا يقال أن أحسن الموارد هو المورد البشري إذا أحسن استغلاله، لأنه يسخّر الموارد الأخرى لحاجاته. و لكن يمكن أن تكون هذه الثروة أحد معوّقات النمو الاقتصادي أحيانا إذا أسيء استغلالها.

إن ارتفاع معدّل النمو السكاني قد يرفد سوق العمل بالقوى العاملة الجديدة، و يختلف تأثير معدّل النمو السكاني من دولة إلى أخرى على التغيرات الحاصلة في سوق العمل. فنجد أن حجم اليد العاملة في الدول كثيفة السكان بالنسبة للموارد الاقتصادية أكبر من حدّه الأمثل الذي يكفل استغلال الموارد المتاحة لديها بأعلى كفاءة ممكنة. فيكون عنصر العمل يتميّز بالوفرة و العكس في الدول منخفضة الكثافة السكانية.

يمكن القول أن حجم السكان مصطلح واسع ، لهذا نلجأ إلى محاولة معرفة مكوناته تطوره و أهم العوامل التي تحدده ، باعتبار عنصر السكان هو المدخلة الوحيدة لسوق الشغل .

1 2 التحول الديمغرافي:

تختلف وجهات النظر لكل من الباحثين الاقتصاديين و الاجتماعيين حول مسألة النمو الديموغرافي و تأثيره في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، فهناك من يرى أن النمو الديموغرافي يعد عاملا مساعدا و مصدرا مهما لتزويد سوق العمل باليد العاملة الضرورية لقيامه و لتشجيع حركية الاقتصاد، كما

أن الزيادة السكانية تساهم في زيادة مكونات الطلب المتعلقة بالإنفاق الاستهلاكي الذي يزيد من الأسواق و بالتالي يسهل تسويق مختلف المنتجات و بيعـــهاو يحد من انتشار البطالة في أوساط المجتمع، في حين أن هناك من يرى أن النمو الديموغرافي يعمل على التقليل من القدرة الانتاجية من خلال زيادة الاستهلاك و الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية المحدودة، مما يؤدي إلى تقلص هذه الموارد و تناقص الغلة نظرا لتقسيم نفس حجم الانتاج على عدد عمال يتزايد من سنة إلى أخرى.

شهدت الجزائر خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة نموا مرتفعا في عدد السكان، و ذلك بفعل التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي كان لها الفضل في تحسين مستوى معيشة السكان، و كان انتشار المراكز الصحية و تقدم الرعاية الطبية قد أدى إلى انخفاض في نسبة الوفيات خاصة لدى الأطفال، مما أدى إلى ارتفاع سريع في الزيادة السكانية خلال فترة وجيزة، حيث قدر معدل النمو السكاني خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1985 بحوالي 2.9%[1]، ليتراجع فيما بعد و يصل سنة 2006 إلى حوالي 1.78%، كما أدت التحولات في المجال الاقتصادي و الانتقال نحو اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات إلى ظهور مشكلات أهمها صعوبة التوفيق بين المكاسب الاقتصادية و الجوانب الاجتماعية، خاصة ما تعلق منها بالاختلالات الكبيرة التي مست سوق العمل، و ذلك بالتراجع الحاد في عروض العمل مقابل التزايد المستمر في الطلب على التشغيل . كما أن معدلات الخصوبة كانت محصورة بين ستة إلى سبعة أطفال لكل امرأة في المنطقة المغاربية والتي شكّلت ضغطا كبيرا على سوق العمل في الفترة 1980-1990. و الجدول (1) التالي يوضح ذلك:

[1] Abdelmajid Bouzidi :Emploi et chomage en Algérie ; revue les cahiers de créad , 1987, p 57-76. (vu sur : www .créad.dz /images/archive/data/doc/index.html. le 1 mars 2017)

الجدول (4): أهم المؤشرات الديموغرافية في دول المغرب العربي

	معدل الخصوبة (ولادة لكل امرأة متزوجة)							معدّل النمو السكاني (سنويا %)						
	1985	1995	2000	2005	2007	2010	2014	1985	1995	2000	2005	2007	2010	2014
الجزائر	5.93	3.45	2.62	2.44	2.38	2.38	2.85	3.06	1.95	1.43	1.51	1.53	1.47	1.94
المغرب	4.94	3.29	2.70	2.43	2.37	2.28	2.51	2.47	1.52	1.22	1.03	1.00	1.00	1.39
تونس	4.55	2.67	2.08	2.04	2.04	2.04	2.2	3.05	1.60	1.13	0.97	0.96	1.04	1.006

Source : Lahcen, unemployment for bad jobs employment challenges in the Maghreb. Carnegie PAPERS, Carnegie Middle East Center, N. 23. June. A. (2010). Trading high Available at: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41213, P 9. Données 2014, inspirée de la banque mondiale

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدّلات الخصوبة الكلية منخفضة نسبيا في الدول الثلاث مقارنة مع دول العالم الأخرى، حيث وصل في الدّول المتقدمة 1.8% و في الدول النامية إلى 2.7% حسب تقرير التنمية البشرية 2010 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). فقد شهد معدّل الخصوبة الكلي في الجزائر انخفاضا متواصلا، حيث تراجع إلى (2.85) ولادة حيّة للمرأة الواحدة في سن الإنجاب خلال سنة 2014، بعد أن كان في حدود (5.93) سنة 1985. هذا الانخفاض المتزايد في هذا المعدّل، سببه التطورات الكبيرة التي يشهدها المجتمع على صعيد التحضر، وتحسن المستويات التعليمية و الصحية و المعيشية، وارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل وأنماط الحياة الحديثة التي أدّت إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول، إضافة إلى الإنجازات التي حقّقت في برامج الأسرة خاصة بعدما زاد الميل لاستخدام وسائل التنظيم الأسري[1].

[1] الحسن عاشي، مرجع سبق ذكره، ص 7-8. فيما يخص البيانات الخاصة بمعدّلات الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1985-2014 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي:
http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate

أما فيما يخص النمو الديمغرافي، شهدت دول المغرب العربي الثلاثة تحوّلات ديموغرافية سريعة تمثلت خاصة في تراجع معدّلات النمو السكاني وانخفاض معدّلات الخصوبة السكانية بداية من سنة 1990. هذا التراجع في وتيرة النمو الديموغرافي مقارنة بما كانت عليه من قبل، كان نتيجة تراجع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت صعبة، و كذا تدهور القدرة الشرائية و انخفاض المستوى المعيشي، حيث عانت الجزائر من الديون الخانقة بعد انخفاض الايرادات اللازمة لتغطيتها، و لجأت إلى الاستدانـــة و تدويل الديون لاستعادة توازنها و استقرارها الاقتصادي، كما تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية خلال هذه الفترة، خاصة فترة التسعينات التي شهدت عدم استقرار أمني و سياسي كذلك أثرا على نواحي الحياة عامة.

لم تكن السياسة السكانية صريحة اتجاه النمو الديمغرافي الا بعد الثمنينات التي عرفت بمخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول (1980–1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) و هو آخر المخططات التنموية في التسيير الاشتراكي للاقتصاد، و في هذه الفترة بدأت معالم السياسة السكانية في الجزائر تتضح، فلقد تحدث المخطط الخماسي الثاني عن النمو الديمغرافي بكونه عائقا في سبيل تحقيق تنمية المجتمع، حيث أولى هذا المخطط اهتمامه للقضية الديمغرافية، فكانت النتيجة هو انخفاض معدل النمو الديمغرافي إلى 3,4 بين 1979–1989[1].

[1] د. محمد صالحي، د. فضيل عبد الكريم، "النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة ورقلة، العدد 17، ديسمبر 2014.

حيث زادت معدلات النمو الديمغرافي في الانخفاض حيث وصلت إلى 1.47% سنة 2010 [1] .

و الشكل البياني التالي يوضح تطور كل من النمو السكاني و اتجاهات معدّلات البطالة خلال الفترة 1989-2014:

الشكل(31) : تطور كل من النمو السكاني و اتجاهات معدّلات البطالة خلال الفترة1989-2014

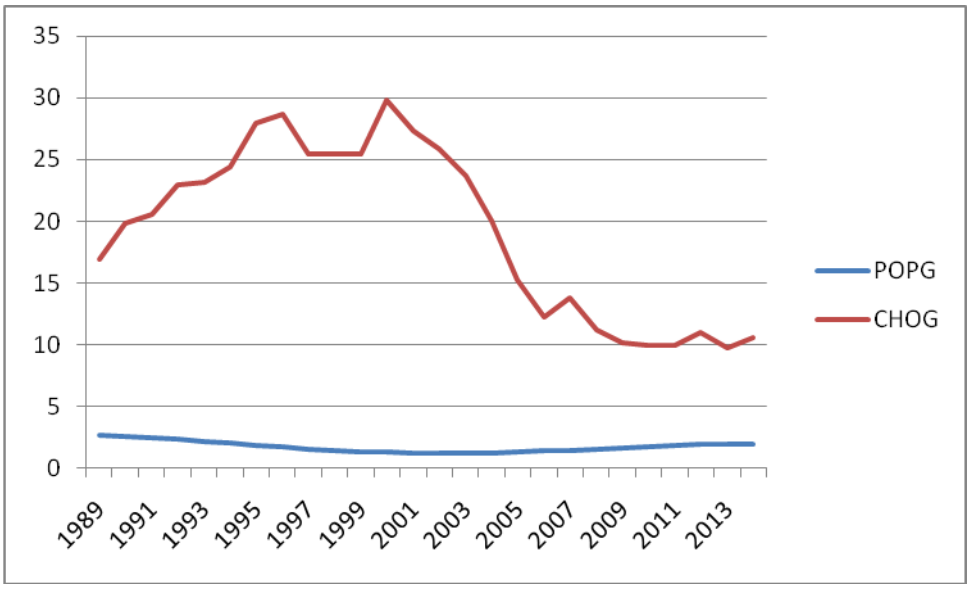

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات ONS

بلغ معدل النمو السكاني خلال الفترة (1995-2001) حوالي 2,46 [2]%. و طبقاً للنتائج التي أعدت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء (ONS) ارتفع مجموع السكان من نحو 28,06 مليون نسمة عام 1995 إلى حوالي 30,87 مليون نسمة في سنة 2001، كما أدّى تحسن الظروف الاقتصادية و المعيشية في السنوات الأخيرة الى تزايد أعداد الخريجين و كذا النسبة المرتفعة للمتسربين من التعليم و التدريب، و تزايد حاجة أفراد الأسر الذين يقعون عادة خارج مفهوم القوى العاملة بهدف تحسين أوضاعهم

[1] البيانات الخاصة بمعدّلات النمو السكاني وكذا معدّلات الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1989-2014 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria/population-growth و http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate

[2] حسب الإحصائيات الموجودة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004.

المعيشية،... إلى تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل و ارتفاع معدّلات المشاركة في القوى العاملة،فبالرغم من المجهودات التي قامت بها الدولة اتجاه تخفيض نسب البطالة حيث تراجعت نسبة هذه الاخيرة فيها بأكثر من النصف بين العامين 1986 و2015، ومع ذلك لا تزال معدّلات البطالة لدى النساء والشباب مرتفعة.

1-2- التركيب السكاني في الجزائر:

عندما نتكلم عن التركيب السكاني في الجزائر فسوف نعني بذلك خصائص و مميزات السكان من حيث، التركيب الطبيعي، التركيب الاجتماعي و الاقتصادي ، التركيب الريفي و الحضري وغيره من الخصائص الأخرى، التي تميّز المجتمعات السكانية عن بعضها البعض و المجتمع نفسه بين فترة وأخرى. إذ أن توزيع السكان حسب فئات العمر و الجنس يحدّد نموهم، فهو يؤثر من ناحية على الخصوبة و على الزيادة الطبيعية في حجم السكان، و من ناحية أخرى يؤثر على توزيع السكان و نموهم. وللتركيب العمري دور كبير على القوة الإنتاجية للمجتمع ومقدار فاعليتهم الاقتصادية التي تؤثر بدورها على حياة الهجرة وفعاليتها و اتجاهاتها [1].

كشفت أرقام صادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، أن عدد سكان الجزائر المقيمين بلغ 40.4 مليون نسمة ، حيث شهدت الجزائر خلال العام 2015 حوالي 1.014 مليون ولادة جديدة، مقابل 840 ألف ولادة في 2014، بنسب زيادة طبيعية تقدر بـــ 2.15% مقابل 2.07% في 2013.

وعرفت الجزائر أيضا ارتفاعا في نسبة الخصوبة خلال الفترة الأخيرة حيث أنتقل معدل الخصوبة من 2.93 طفل لكل امرأة عام 2013 إلى 3.03 طفل لكل امرأة في عام 2014.

[1] السعيد مريبعي، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984، ص 161.

تميز المجتمع الجزائري بتركيب عمري فتي، حيث تبلغ فيه نسبة السكان لفئة العمر (0-14 سنة) نحو 26.81% من مجموع السكان عام 2011 بعدما كان في حدود 44% سنة 1988 و 48.36% سنة 1970 [1]. أما في سنة 2014 بلغ هذا المعدل 28.4% لنفس التركيبة من السكان ، و يرجع هذا الانخفاض الذي طرأ على الفئة العمرية 0-14 سنة إلى السياسة التي اتبعتها الدولة لتنظيم النسل، و ارتفاع الوعي الحضاري للمرأة من خلال تحسن مستواها التعليمي و خروج للبحث عن وظيفة في سوق العمل و كذا تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين سواء لأسباب اقتصادية كتراجع القدرة الشرائية للمواطن و أسباب اجتماعية وعلى رأسها أزمة السكن[2].

أما الفئة العمرية ما بين 15-64 سنة فبعدما كانت نسبتها في حدود 47.51% سنة 1970. ارتفعت هذه النسبة الى 68.56% من إجمالي السكان مع نهاية سنة 2011 و هذه الفئة لها تأثير مباشر على سوق العمل ونسبة مهمة منها تشكل القوى العاملة، حيث انخفضت هذه النسبة من الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-64) سنة انخفاضها، حيث انتقلت من 64.0 %إلى 63.6 %بين 2012 و 2013. و يعود هذا التطور اذا ما قارناه بسبعينيات الى ارتفاع معدلات المواليد و الخصوبة العامة و عدد الزيجات، و تراجع معدلات الوفيات نتيجة التغطية الطبية و الرعاية الصحية التي عرفتها الجزائر في هذا المجال الى جانب تحسن الظروف المعيشية و نمط الحياة بصفة عامة، ما أدى الى ارتفاع أمل الحياة مما أدى الى تزايد ضغوط العرض على سوق العمل و اتساع قاعدة السكان في سن العمل.

أما نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة فما فوق و هي فئة الشيوخ و هي تمثل الفئة الأقل نسبة من إجمالي السكان و ليس لها تأثير يذكر على سوق العمل لأن الجزء الأكبر منها هو في حالة

[1] البيانات الخاصة بالتركيب النوعي للسكاني في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria#Health

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، الدولية، 2004، ص 13-14.

التقاعد أو عدم القدرة على العمل ، حيث سجلت هذه الفئة ارتفاعا محسوسا خلال العقد الأخير، فبعدما كان في حدود 3.59% سنة 1990 لترتفع هذه النسبة الى 4.64% من إجمالي السكان حتى سنة 2011 و استمرت هذه الشريحة في الارتفاع لتصل إلى 8,3 % سنة 2013، أي ما يعادل 3 188 000 نسمة[1].

والجدول التالي يوضح تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970–2015 [2].

الجدول (5): متوسط التركيب العمري للسكان خلال الأربعة عقود

الفئات العمرية	1980–1970	1990–1981	2000–1991	2001-2015
0 – 14 سنة	47.61	45.12	39.73	28,85
15 –64 سنة	48.21	51.37	56.57	65,86
أكثر من 65 سنة	4.18	3.72	3.70	5,26

Source : Office national des statistique et http://www.indexmundi.com/facts/algeria#Health

[1] د. محمد صالحي، د. فضيل عبد الكريم، "النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة ورقلة، العدد 17، ديسمبر 2014.

[2] البيانات الخاصة بالتركيب النوعي للسكاني في الجزائر خلال الفترة 1970–2014 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria#Health

الشكل (32): تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1960-2015

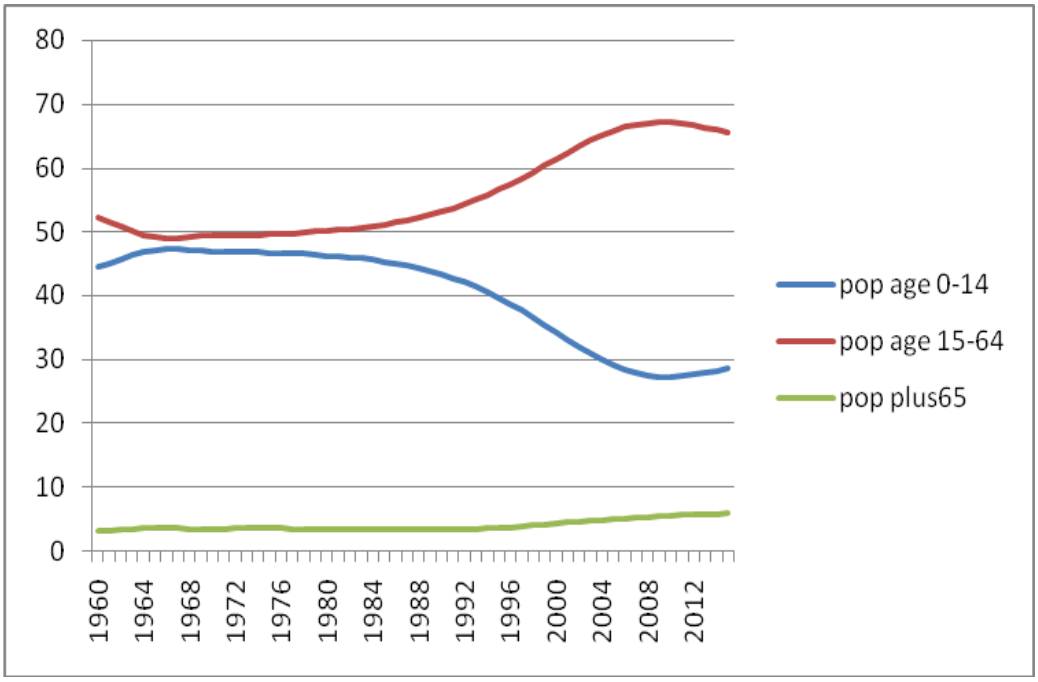

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصاء

II – تطور نسبة السكان النشطين في الجزائر:

القوى النشطة، هي تلك الفئة من السكان التي يمكن الاستفادة منها في النشاط الاقتصادي، و هي تمثل جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 64 سنة سواء كانوا مشتغلين فعلا أم عاطلين عن الشغل[1].

تعتبر دراسة معدلات مشاركة السكان النشيطين اقتصاديا أو ما يسمى بمعدل النشاط من الأمور الهامة، باعتباره يعكس مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلد، كما سنرى من خلال معطيات الجدول رقم (01).

[1] منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان دليل، مرجع سبق ذكره.

الجدول (6): تطور حجم السكان النشطين، و المشتغلين بين 1987-2015

السنوات	عدد السكان الاجمالي(بالآلاف)	السكان النشطيين		عدد السكان المشتغلون	
		العدد	معدل النشاط	العدد	معدل الشغل
1987	23139	5341102	41,7	4137736	32,3
1992	26271	6221640	44,3	4577520	32,6
1998	29507	8056789	43,3	5993000	32,2
2000	30416	8690855	40,2	6179992	30,5
2001	30879	8568221	41,0	6228772	29,8
2003	31848	8762326	39,8	6684056	30,4
2004	32364	9469946	42,1	7798412	34,7
2005	32906	9492508	42,0	8044220	34,7
2006	33481	10109645	42,5	8868804	37,2
2007	34096	9968906	40,9	8594243	35,3
2008	34591	10315000	41,7	9146000	37,0
2009	35268	10544000	41,4	9472000	37,2
2010	35978	10812000	41,7	9736000	37,6
2011	36717	10661000	40,0	9599000	36,0
2012	37450	11423000	42,0	10170000	37,4
2013	38300	11964000	43,2	10778000	39,0
2014	39100	11716000	41,5	1056000	37,5
2015	38939	12038597	41.35	9234583	37.84

Source : Délégué à la Planification et IMF. Algeria: Selected issues and statistical appendix. Différentes années._ONS ,CNES

الشكل (33): تطور حجم السكان النشطين، و المشتغلين بين 1987-2015

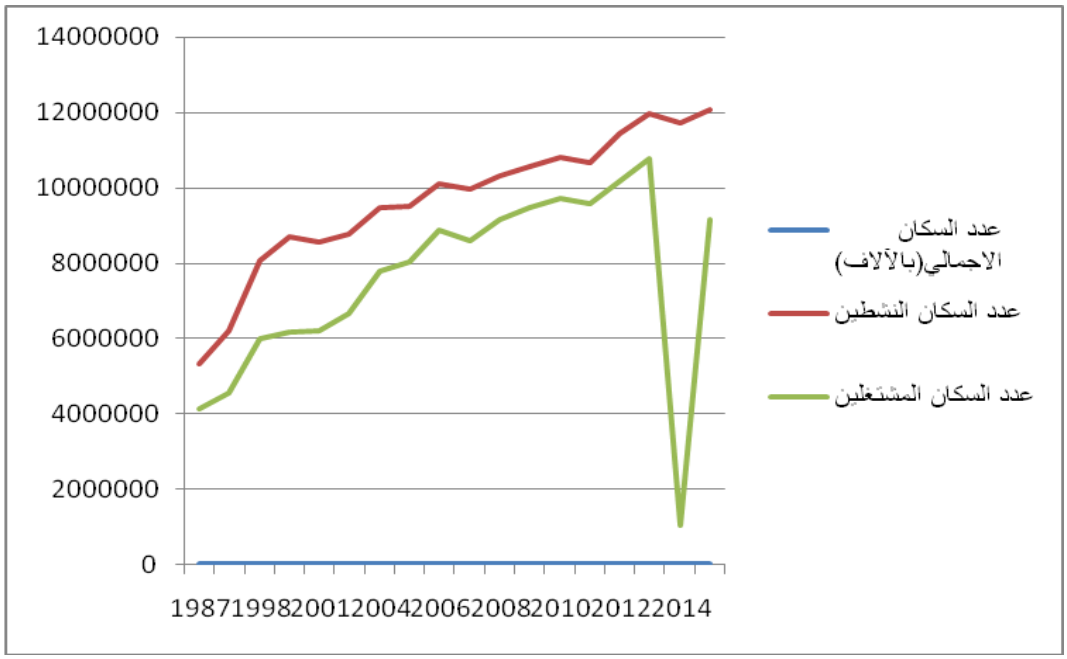

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة

نلاحظ أن عدد السكان النشيطين قد ارتفع من 5.34 مليون في عام 1987، ليصل إلى 12 مليون سنة 2015، كما أن معدلات النشاط بقيت منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث أنها لم تصل إلى نسبة 50%، و يمكن إرجاع ذلك إلى عوامل مختلفة يمكن ذكر أهمها، و المتمثلة في فتوة التركيب العمري لسكان الجزائر، أي النسبة العالية لفئة الأفراد الأقل من 15 سنة، ولاسيما في السنوات 1986 إلى 1992، حيث ارتفع معدل النشاط من 41,7 %إلى 44.3%، لينخفض بعدها و تتراوح قيمته بين 40 إلى 45%، وترجع هذه الزيادة إلى تغيرات مست الفئات العمرية الأكثر من 15 سنة، أيضا تغير دور المرأة في المجتمع وولوجها الى سوق العمل، هذه التغيرات المتوقعة في البنية السكانية حسب السن في السنوات المقبلة يمكن أن يكون لها تأثيرا أكبر، أما بخصوص فئة السكان غير النشيطين، ينبغي لنا أن نتوقع على سبيل المثال أن نسبة كبار السن (المتقاعدين) سترتفع،زيادة على ما تم ذكره نضيف أيضا ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم و مواصلته للجنسين معا، و تقلص عرض مناصب عمل جديدة لامتصاص الطلب

المتزايد عليها، حيث أن السياسة الصناعية التي طبقتها الجزائر في ظل اقتصاد التخطيط المركزي خلال فترة النظام الاشتراكي سنوات السبعينات و الثمانينات قد ساهمت بشكر كبير في توفير فرص واسعة للحصول على مناصب عمل جديدة.

أما بداية من سنة 2001 إلى يومنا هذا، اذا ما أمعنا النظر في الجدول فان معدلات النشاط استمرت في الزيادة لكن ببطئ مقارنة بالفترة التي سبقتها، حيث انخفضت النسبة ال ى 39,8 سنة 2003، ثم عادت لترتفع بمعدّلات بطيئة.

و مع هذا تبقى هذه النسبة مرتفعة و في حدود متوسط قدره 41.52% كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل. هذا الارتفاع راجع إلى ظاهرة التسرب من الجهاز التربوي، و الذي لم يعد قادرا على استيعاب كل الطاقات الطلابية، والخارج من النظام التربوي سيتوجه حتما إلى سوق الشغل و سيضاف حتما إلى حجم السكان النشطين. أيضا ظهور فئة جديدة من النشطين وهم أصحاب حاملي شهادات الجامعية، الذين نتجوا عن السياسة الماضية في تكثيف التلاميذ و الطلبة، حيث أنهم في السابق لم يكونوا يعدّون ضمن فئة النشطين، لأنهم كانوا ينتمون إلى قطاع التعليم، أما الآن بعد نهاية الدراسة فسيتوجهون إلى سوق الشغل وهذا ما سيزيد الوضع تفاقما في المستقبل زيادة على ما هو عليه في الحاضر.

المبحث الثاني : تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015/1986

I- اتجاه النمو في ظل المخططات التنموية في الجزائر:

ان تحليلنا لاتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر سنرجعه الى سنوات ما بين 1967 و 1985 سنوات بداية المخططات الثلاثي الأول و الرباعي الأول و الثاني، حيث تعتبر هذه السنوات تغير وجهة

الاقتصاد الوطني من الزراعة الى الصناعي، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع في معدلات النمو الناتجة أساسا من سياسة التصنيع و هذا ما نفسره بارتفاع معدل المشتغليين الذي قدر ب 4,4 % في هذه الفترة.

وباعتبار الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات و الثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطيات النقد الأجنبي، و ارتفاع الدين العام، و تدهور الوضع الأمني و ذلك تزامنا مع أزمة 1986.

أما الفترة بين 1970–2009 فشهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و أزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على طلب العالمي للطاقة ، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 (65 %) يمكن تفسيره تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 (16%) و التي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و أسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية و لكن هذه أسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بانحدار الشديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي – 9% ، و لكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (12%) و 1991 (23%) تقريباً، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992–1994.

1-1 اتجاه النمو الاقتصادي فترة الإصلاحات الاقتصادية:

دفع فشل إعادة هيكلة المؤسسات وكذا قوة الحركة النقابية الدولة إلى الإعلان عن وجوب إحداث إصلاحات اقتصادية، وهذا في الوقت الذي تدهورت فيه قدرة هذه الأخيرة على الاستيراد و طلب ديون جديدة (endettement)[1]، تتمثل هذه الإصلاحات الاقتصادية في مجموعة إجراءات (mesures) ذات طابع كلي تهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري ديناميكي و منتج، و هذا خلال الفترة 1986-1988 بعدما كان اقتصادا خاملا. تسعى هذه الإصلاحات من جهة أولى إلى استقلالية المؤسسات، بإدخال بعض التوضيحات في اتخاذ القرارات الاقتصادية لتحرير المؤسسة العمومية من التبعية الإدارية للدولة[2]. هذا ما أظهره النص الرسمي للمخطط الجزائري: « في إطار عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن نحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، مؤسسات اقتصادية تسمى صناديق المساهمة[3]. فرض تبني هذا القانون على الدولة إعادة النظر في دورها، حيث توضّح ذلك من خلال ما يلي:

1- الدولة ليست المسير المباشر لرؤوس الأموال العمومية، حيث تحوّل تسيرها و لصالحها إلى شركات خاصة.

2- تخفيض معتبر للعملة الوطنية محاولة لجعل الأسعار الجزائرية منافسة (للأسعار الدولية).

3- مبادرة لإقامة الشبكة الاجتماعية بسبب التنازل عن دعم الأسعار[4]

[1] Hocine BENISSAD, Restructuration et réformes économiques, OPU : Alger, 1994 ,P 43.
[2] AbdelHamid BRAHIMI, l'économie Algérienne, OPU : Alger, 1991, P 412.
[3] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 الموافق لـــ 12 يناير سنة 1988 يتضمن القانون التوجيه للمؤسسات العمومية، ص45.
[4] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 الموافق لـــ 12 يناير سنة 1988 يتضمن القانون التوجيه للمؤسسات العمومية ص 47.

من جهة ثانية تسعى الإصلاحات الاقتصادية إلى إصلاح وسائل التأطير الاقتصادي مثل: التخطيط، التعديل المالي، الأسعار، الجباية، الأجور، وكذا جميع الطرق القانونية التي تمكّن من انطلاق هذه العملية.أما الجهة الثالثة، فتتمثل في تبني وسائل تنظيم الاقتصاد لتقوية فعالية مختلف الأعوان الاقتصاديين، وكذا جمع كل الشروط الضرورية لتعظيم الإنتاج و الفائض الاقتصادي لإعادة استثماره [1].و عند تطبيق هذه الإصلاحات انحرفت الحكومة عن المنهج المسطر من قبل ، حيث ظهرت بعض الأفكار الجديدة سنة 1989 تمثلت في النقاط التالية:

1- وضع حد للمكانيزمات الإدارية التي تمثل كبحا لتطور استراتيجيات الاستثمار و الإنتاج.

2- وضع حد لنظام التنظيم المركزي ، الذي لا يسمح بحل الأزمة الاقتصادية الجزائرية، خصوصا في هذه الظروف التي تحتاج إلى نظام مركزي قوي و لكن ظرفي.

3- إعادة الريع المصادر من طرف المضاربين و " تجار السوق السوداء " و توجيهه لأغراض إنتاجية التي تمثل المحور الأساسي لتطهير الاقتصاد الوطني وإعادة بعثه من جديد.

4- لن تتدخل الخزينة العامة للدولة لتمويل استثمارات المؤسسات العمومية التي أصبحت عاجزة عن دفع ديونها، و العلاقة من الآن بين هذه الأخيرة و البنوك ذات صبغة تجارية.

5- تتميز التجارة الخارجية بإنشاء دواوين مكلَّفة بتنظيم و تعديل أسواق السلع المستوردة

6- تعتمد سياسة الأسعار التطبيق الفعلي للقانون الجديد الخاص بالأسعار المتبنى من طرف المجلس الشعبي الوطني سنة 1989.

[1] AbdelHamid BRAHIMI, OP.CIT,P 427.

7- محاربة التضخم عن طريق اللجوء إلى السياسة النقدية من جهة والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من جهة أخرى

رغم هذه الأهداف لم تحل هذه الإصلاحات المشكلة الأساسية و هي البحث عن أفضل تسيير للاقتصاد الوطني الذي كانت تسعى الدولة لتحقيقه[1] ففي سنة 1991 انخفضت مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بشكل رهيب ، مما جعلها غير قادرة على دفع ديونها.و هو ما دفعها للجوء إلى الصندوق النقد الدولي قصد إبرام اتفاق الاستعداد الائتماني (stand-by) في 3 جوان1991، الثاني من نوعه، مع العلم أن هذا الاتفاق كان تكملة لاتفاق أول أُبرم في 30 ماي 1989، وكلا الاتفاقين أبرما في سرية تامة [2]. يسمح هذا النوع من الاتفاقيات للهيأت المالية الدولية (B I R D – F M I) التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، حيث بدأت هذه التدخلات تظهر سنة 1991 حين بدأ في تحرير بعض أسعار السلع، و أصبح للمؤسسات الحرية في تحديد أسعار منتجاتها. وقد اتخذ هذا القرار قبل أن يقدم صندوق النقدي الدولي موافقته. و في نفس السنة تم تخفيض العملة الجزائرية نظرا لتفاقم الأزمة الاقتصادية بغية إرجاع الأسعار الجزائرية منافسة لباقي الأسعار الدولية، لكن المشكل هو أن الجهاز الإنتاجي حُطّم منذ سنة 1986، و نظرية تخفيض العملة من أجل الرفع من مستوى الصادرات أثبتت فشلها في عدّة دول. تأزم الوضع الاجتماعي، خاصة السياسي منه وتعقدت الأمور مع صندوق النقد الدولي، الذي لاحظ عدم تطبيق ما نص عليه اتفاق الاستعداد الائتماني (stand- by)، فاضطر هذا الأخير إلى فرض شروط جديدة على الجزائر، التي لم تتمكن من تطبيقها كلية.

[1] Ahmed Mokkadem, ,La problématique de l'emploi en Algérie ,mémoire de magister : université d'Alger ,,institut des sciences économiques,1995-1996, P 91.

[2] Hocine BENISSAD ,Economie du développementde l'Algérie : sous développement et socialisme économique,OP.CIT,P 140.

كل هذه العوامل كانت تمثل إشارات ظهور إصلاحات هيكلية جديدة تغير وجهة الاقتصاد الجزائري جذريا ، من بين هذه الإصلاحات خوصصة المؤسسات العمومية و قانون الدخل (25 -90)[1]، لكن التطبيق الفعلي لهذه القوانين لم يحدث إلا فيما بعد.

أما عن معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر ففي سنة 1974 وصلت إلى 7.5% و يرجع ذلك الى الارتفاع لحرب سنة 1973 وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط نتيجة الحضر العربي على النفط. جاءت بعد ذلك الحرب العراقية الإيرانية و الصدمة النفطية الثانية حيث بلغت أسعار النفط مرة أخرى مستويات قياسية وارتفعت معدّلات النمو من 0.79% سنة 1980 إلى 6.4% سنة 1982. لكن سرعان ما انهارت أسعار النفط خلال أزمة المالية 1986 ممّا انعكس على معدل النمو بانحدار شديد و وصلت إلى مستويات قدرت بـــــــ -0.7%، و لكن هذه المعدّلات تحسنت نوعا ما مع ارتفاع أسعار النفط و صاحب هذا الارتفاع حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) حيث سجلت معدّلات موجبة في حدود 0,80%. غير أن الفترة التي تلت هذه السنة، واكب الاقتصاد الجزائري خلالها أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم ت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلد، ممّا انعكس بالسلب على معدّلات النمو خلال 1993-1994

1-2 معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 1994 و 1999:

شهدت الفترة ما بين 1994- 1999 معدلات نمو متواضعة و ذلك بسبب دخول الجزائر فترة التصحيح الهيكلي ، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي الاجمالي 3,2 %، و تراجع سنة 1997 إلى 1,5 % ليعرف أعلى قيمة له سنة 1998 ب 5,1 %، ثم ينخفض إلى 3,2 % و 2,2 % سنة 1999 و 2000.

[1] Abdelhamid BRAHIMI, , OP.CIT,P 427

كما أن معدلات النمو في قطاع المحروقات كانت مرتفعة مقاربة بمثيلاتها خارج قطاع المحروقات، حيث اتضح جدية و حسن تطبيق السياسة الاقتصادية الكلية المعتمدة على تشجيع القطاع الخاص و تهيئة مناخ الاستثمار سواء في القطاعين العمومي و الخاص و الجدول التالي سيوضح ذلك:

جدول(7): معدلات النمو الإجمالي(%) و نموه في قطاع المحروقات و خارجه (1995-2000)

السنة القطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نمو الناتج المحلي الاجمالي	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2
قطاع المحروقات	4,4	3,6	6,0	4,0	6,1	4,9
خارج قطاع المحروقات	3,5	3,1	-1,3	5,7	1,7	0,8

Source: Data base , World bank

ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تعود الى تدني انتاجية العمل، مما أثر على مرونة العمالة التي ارتفع حجمها بشكل خاص في القطاع العمومي، أين تقترب فيها الانتاجية الى الصفر و حيث أن أهم القطاعات المكونة له و هي الفلاحة، الخدمات، و الأشغال العمومية و الصناعة، كانت معدلات نموها متباينة جدا و منخفضة في بعضها، في نفس الفترة، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول(8) : معدلات النمو القطاعية خارج قطاع المحروقات (1995- 2000)

	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الفلاحة	15,0	23,9	-13,5	11,4	2,7	-5,0
البناء و الأشغال العمومية	2,7	4,5	2,5	2,4	1,4	5,1
الصناعة	-1,4	-8,7	-3,8	8,4	1,6	-1,3
الخدمات	6,8	6,0	5,4	7,9	5,7	5,1

Source: Data base , World bank

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الصناعة هو أكبر المتضررين من برنامج التعديل الهيكلي لتراجع معدلات النمو فيه، و ذلك بسبب غلق و تصفية و خصخصة العديد من المؤسسات، لعدم قدرة الدولة تغطية عجزها، و الذي أثر على معدلات الأداء الاقتصادي، ووفقا للتقرير الصادر عن المفتشية العامة للعمل IGT(1998) تم حل 985 شركة، منها مؤسسات عامة صناعية (EPE) و مؤسسات عامة محلية (EPL)، و عموما تم غلق عدد كبير من المؤسسات في القطاع الصناعي حيث سجلت نسبة 54% من الانحلال، ووفق المصدر نفسه فان الخسارة الاجمالية من فرص العمل خلال الفترة (1994-1997) قدرت ب 405000 منصب عمل بما في ذلك[1] :

212960 العمال الزائدين

50700مستفيد من تعويض من خلال جهاز "المغادرة الطوعية"

100840 المسرحين

40531 مقبولين للتقاعد المبكر

الجدول التالي وضح لنا عدد المؤسسات التي تم حلها و عدد العمال المسرحين:

جدول(9) : تطور عدد العمال المسرحين و المؤسسات المنحلة من 1994 الى 1997

السنوات البيان	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

Source: Maatouk Bellataf, "Algérie Quelques effets socio économique" colloque PAS Et perspectives de l'économie algérienne, audru-cread, Alger 1998

[1] Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki ISLI, Nacer Eddine Hammouda, Marché du travail et emploi en Algérie « Eléments pour une politique nationale de l'emploi, profil de pays », organisation internationale de travail, bureau de l'OIT à Alger, octobre , 2003, p 27

II – تطور معدل النمو الاقتصادي من 2000 الى 2015:

مع بداية الألفية الثالثة دخلت الجزائر مرحلة أخرى اتبعت فيها مختلف السياسات التنموية، التي ترمي الى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بهدف تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي، كمعدلات النمو الاقتصادي و كبح معدلات التضخم، و العمل على استقرار معدلات البطالة، و عدة أهداف أخرى.

و كان لارتفاع أسعار البترول مع نهاية 1999 دور كبير في تعزيز ميزانية الدولة و استغلالها من أجل تقوية النشاط الاقتصادي من خلال ثلاث برامج تنموية، هدفت الى تنشيط الطلب الكلي و دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و خلق مناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في مختلف القطاعات و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اضافة الى تهيئة و انجاز الهياكل القاعدية التي تسمح باعادة بعث النشاطات المؤدية الى تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان خصوصا ما تعلق بالعنصر البشري، و ذلك باتباع سياسة مالية و نقدية واسعة من سنة 2000 الى يومنا هذا و تمثلت هذه البرامج فيما يلي:

2-1 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 الى 2004 (برنامج دعم النعاش الاقتصادي):

2-1-1 برنامج دعم الانعاش الاقتصادي:

جاء هذا البرنامج بهدف اعادة تنشيط الطلب و دعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة و مناصب التشغيل لا سيما ترقية المستثمرات الفلاحية و المؤسسات المحلية و الفلاحية، اضافة الى اعادة الاعتبار للهياكل القاعدية و تعزيز التجهيزات الاجتماعية و الجماعية و تغطية الطلبات الاجتماعية لتشجيع تطور الموارد البشرية[1]، حيث خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أو ما يعادل 7 مليار دولار[2]،

[1] زكرياء مسعودي،"سياسة التشغيل و فاعلية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001"، أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار، و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 17.

[2] نبيل بوفليح "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013، ص 43.

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول(10): التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 (الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني و الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص 87

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء والهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الإقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الإقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي، حيث استحوذ هذا القطاع على حصة الأسد من

المخصصات المالية بما يفوق نسبة 40% و ذلك من أجل تشجيع مناخ الاستثمار العام المحلي و الاجنبي، بما يؤدي الى خلق مناصب الشغل و خفض معدلات البطالة.

أما قطاع التنمية المحلية فخصص له 38,8% من الميزانية، حيث سعت الدولة وراء ذلك في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، من خلال برامج تشجيع التنمية المحلية، أما التنمية البشرية فسعت الدولة من خلال هذا البرنامج الى الحد من معدلات البطالة و الفقر من خلال عدة مشاريع ذات المنفعة العمومية.

قطاع الفلاحة و الصيد البحري استحوذ هو الآخر على جزء من هذه المخصصات المالية بنسبة 12,5% وهدف هذا البرنامج في هذا القطاع الى رفع الطلب الداخلي و تنويع الصادرات خارج المحروقات و الاهتمام بقطاع الصيد البحري.

أما عن دعم الاصلاحات فبلغت نسبة المخصصات المالية له 8,6%، فان السلطات أقرت مجموعة من السياسات و الاجراءات المؤسساتية و الهيكلية التي تساعد على تحقيق الفعالية، كاصلاح الادارة الضريبية و المالية و تهيئة المناطق الصناعية.

وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـــ 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الإنفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الإقتصادي.

2-1-2 أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على خلق مناصب الشغل ومعدل نمو اليد العاملة

تعتبر مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي في مجال إنشاء مناصب الشغل مساهمة معتبرة منذ بدايته في سنة 2001 إلى غاية 2004 ، و من أهداف هذا البرنامج الإنعاشي إعادة تمويل العجلة الاقتصادية مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل، حيث يعتبر ترقية الشغل من المحاور الإستراتيجية التنموية لهذا البرنامج، إضافة إلى دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل، و يتوقف تقييم البرنامج على التشغيل

في مدى تحقيقه العدد المتوقع لاستحداث مناصب الشغل، فحسب الحصيلة الرسمية التي أعلنت بشأن برنامج الإنعاش الاقتصادي التي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية 2003 باعتبارها الفترة التي أنجزت فيها أغلب المشاريع، حيث سمح هذا البرنامج بإحداث 619534 منصب عمل و الجدول الموالي يبين لنا توزيع هذه المناصب على مختلف القطاعات الاقتصادية.

الجدول (11):توزيع مناصب العمل على مختلف القطاعات

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	النسبة المئوية%
الفلاحة و الصيد البحري	273976	44,22
السكن و العمران	83805	13,53
التربية والتكوين المهني و التعليم العالي	64661	10,44
الري	48166	7,77
الأشغال العمومية	36033	5,82
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	5,52
منشآت ادارية	19381	3,13
منشآت شبابية و ثقافية	17331	2,80
الطاقة	11250	1,82
الصحة	11028	1,78
الاتصالات	10253	1,65
البيئة	5182	0,84
الصناعة	2119	0,34
النقل	1744	0,28
دراسات ميدانية	408	0,07
المجموع	619534	100

المصدر:ضيف أحمد، سياسة الانفاق العام في الجزائر و أثرها على سوق العمل، مرجع ص 27

يلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري استحوذ على أكبر نسبة من مناصب الشغل أي بنسبة 44,2% ، و كانت هذه النسبة نتيجة للآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) منذ سنة 2000 ثم يليه قطاع السكن و العمران بنسبة 13,53% وكلا من القطاعين يمتلوان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة مما يجعل هذه العناصر معرضة للزوال في حالة توقف النمو بهذين القطاعين، أو عدم ملائمة الظروف الطبيعية و المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي [1]، في حين إذا تكلمنا عن بقية القطاعات، فمن الجدول نلاحظ أنها تبقى ضعيفة في استحداث مناصب شغل و خاصة منها القطاع الصناعي.

بفعل هذا البرنامج تم توفير 728666 منصب 457500 منصب دائم أي 63% و27116 م منصب مؤقت أي بنسبة 37% و قد ساهمت في إنشاءها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و يمكن أن نلمس الأثر الذي أحدثه البرنامج على مستوى التشغيل و معدلات البطالة من خلال متابعة تطور القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفع نسبة التشغيل و نمو اليد العاملة من خلال الجدول التالي:

جدول (12) : تطور معدل نمو اليد العمالة حسب القطاعات في الجزائر للفترة ما بين 2000 و 2004

القطاعات الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	/	%12	%8,2	%8،8	%14,52
قطاع البناء و الاشغال العمومية	%5,1	%2,8	%7,0	%5,4	%31,84
قطاع الصناعة	%0,8	%1,0	%0,3	%1,1	%21,02
قطاع الخدمات	%1,4	%2,0	%3,7	%3,7	%13,22
المعدل	/	%4,45	%4,8	%4,75	%20,15

المصدر: ضيف أحمد، سياسة الإنفاق العام في الجزائر و أثرها على سوق العمل، مرجع ص 179

[1] زكرياء مسعودي، سبق ذكره، ص 19

أما عن النمو الاقتصادي، فنجد أن معدلات هذا الأخير و التي يستهدفها هذا البرنامج قد ارتفعت خلال الفترة 2001−2004 حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4,8% ويعتبر هذا المعدل مرتفع مقارنة بالمعدل المحقق في الفترة السابقة، و الذي بلغ 3,2% ، و هذا راجع الى زيادة المشاريع و الاستثمارات خارج قطاع المحروقات، و قد انعكس هذا التحسن في معدلات النمو بشكل ايجابي، حيث قدّر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بحوالي 5789 مليار دج في عام 2004، مقابل 5264,2 مليار دج في العام السابق (2003)، محققا بذلك معدلا مرتفعا للنمو و للعام الثاني على التوالي، بلغ حوالي 5.8 % في سنة 2004. و حوالي 6.9 % في عام 2003. و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (13) : الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه 1990-2004

سنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (PIB) (10^9)	معدل نمو PIB	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (PIB) (10^9)
1990	554,4	1,1	117.87	470,34
1991	862,1	−1,2	148.38	581
1992	1047,7	1,8	195.38	536,23
1993	1189,7	−2,1	235.51	505,15
1994	1487,4	−0,9	303.91	489,42
1995	2004,9	3,8	394.42	508,31
1996	2570,0	4,1	468.12	549
1997	2780,2	1,1	494.93	561,73
1998	2830,5	5,1	519.44	544,91

1999	3238,2	3,2	532.2	608,45
2000	4123,5	2,4	534.97	770,79
2001	4260,8	2,1	557.59	764,14
2002	4537,7	4,1	565.49	802,43
2003	5264,2	6,9	580.11	907.44
2004	5789,0	5,8	600.7	963.70

Source : ONS - BA - MF – FM

و بالرغم من الارتفاع الملحوظ في معدلات النمو إلا أن النمو يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات. فمن خلال الجدول التالي يلاحظ أن النسبة الكبيرة في تكوين الـــ PIB تعود إلى قطاع المحروقات حيث ارتفعت هذه النسبة من 24.5 % سنة 1998 إلى 38.2 % سنة 2004. بينما نسبة القطاع الفلاحي فقد تراجعت من 12.5 % سنة 1998 إلى 9.1 % سنة 2004. و إذا كان قطاع الخدمات غير السلعيّة قد عرف ارتفاعا فإنه وفي المقابل تراجعت نسبة قطاع الخدمات السلعية. و الجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول(14) : تطور نصيب (%) كلّ قطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

	1998	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
الفلاحة	12,5	11,9	10,08	11,93	11,44	11,99	11,38
المحروقات	24,5	29,6	47,11	41,82	40,51	43,49	45,48
الصناعة	9,9	9	8,47	9,13	9,25	8,27	7,61
BTPH	11,6	10,2	9,76	10,39	11,24	10,36	9,96
الخدمات	26,8	25,6	24,56	26,70	27,54	25,88	25,55
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

Source : Services du Délégué à la Planification

يمكن القول أن النشاط الاقتصادي العام هو تابع لقطاع المحروقات، فإذا انتعش هذا الأخير بسبب ارتفاع سعره فإن معدّل النمو العام يزداد تبعا لذلك، و من تم فهو المحرك الوحيد للاقتصاد، حيث ساهم هذا الأخير بنسبة 45,48%في نمو الناتج المحلي الإجمالي، يأتي بعده قطاع الخدمات حيث ساهم هذا القطاع بنسبة 25,88 %سنة 2003 و 25,55 %سنة 2004، تجلت أهمية هذا القطاع في هذه المرحلة مع دخول الجزائر اقتصاد السوق و بدء تنوع الخدمات، أما القطاع الفلاحي فكان ذو تأثير ضعيف على معدلات نمو الناتج الوطني حيث سجل نسبة 11,38% سنة 2004، قطاع البناء و الأشغال العمومية و القطاع الصناعي فلم يساهما الا بنسبتي 9,96 % و 7,61% على التوالي سنة 2004.

2-2 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005- 2010 (في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC)

2-2-1 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2010)

نظرا للنتائج المحققة في مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي ضمن المخطط السابق، و بفعل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي بحوالي 38,5 % دولار للبرميل و تحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة و ما نتج عنها عن زيادة تراكم احتياطات الصرف الى ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، و بفضل هذا التحسن أقرت الحكومة برنامجا جديدا تكميليا، هدفت من خلاله الى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برامج تحديث و توسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة و محدودة الدخل أو المعدومة.

لقد خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) ميزانية وصلت إلى 4203 مليار دج أو ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب و الآخر خاص بالهضاب العليا بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي، و كذا الموارد المتبقية من

المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج، و المبالغ المرصدة للصناديق الإضافية بقيمة 1191 مليار دج و التحويلات بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، و الجدول التالي يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو:

الجدول(15): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو%

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
برنامج تحسين معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203,9	4,8
برنامج التكنولوجيات الجديدة و الاتصالات	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر : علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

2-2-2 تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2009

انطلاقا من المنظور الكينزي فان الزيادة في الانفاق العام تؤدي الى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، و بالتالي سنرى تأثير ذلك على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004 الى 2009 من خلال الجدول أدناه:

الجدول(16): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2009 %

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	10,5
معدل النمو في قطاع المحروقات	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	5,2	5,1	2,0	3,1	2,4	2,3

Source: Algérie en quelque chiffre, résultats 2007-2009, n°40, edition 2009-2010, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p190 (www.bank of Algéria.dz/rapport.htm./2005-2008

سجل معدل نمو للفترة (2005-2009) في المتوسط ب 2,98 % و يعد هذا المتوسط منخفض اذا ما قارناه بالفترة التي سبقت (2001-2004) التي سجلت فيها متوسط معدل النمو 4,85%، حيث تميزت سنة 2005 بمعدل نمو 5,2 %، أي فترة تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، وهذا الارتفاع راجع الى ارتفاع الحصة من انتاج البترول، هذا الأخير الذي لم يصمد طويلا وشهد تراجعا حاد سنة 2006 ليبلغ 2,0 %، ثم عاد للارتفاع مجددا ليبلغ 3,1 % ، 2,4%، 2,3 % للسنوات 2007، 2008، 2009 على التوالي، و يرجع هذا التدني في المعدل الى الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2008 ، أما معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنا ملحوظا حيث بلغ نمو هذا القطاع 10,5 % سنة 2009 بعدما كان 6,1% في سنة 2008، وذلك لمساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي.

3-2-2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام:

نستطيع القول أن مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى كان لها أيضا الأثر في نمو الناتج المحلي لهذه الفترة، و سوف نرى ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول(17): مساهمة القطاعات الاقتصادية(%) في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2010 %

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	المتوسط
المحروقات	52,09	52,94	50,97	53,65	38,59	43,28	48,59
الفلاحة	9,03	8,74	8,82	7,81	11,56	10,51	9,41
الصناعة	6,50	6,13	5,98	5,57	7,08	6,39	6,27
BTPH	8,76	9,19	10,28	10,29	13,59	13,02	10,85
الخدمات	23,60	22,97	23,92	22,69	29,16	26,78	24,85

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

من الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الحيوي المهيمن على الناتج المحلي الإجمالي و المؤثر على معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث قدرت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة ب 48,58% مما يعني أنه القطاع الرائد و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لمعدل النمو في الجزائر، حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال السنوات 2006، 2008، 2010 الى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة مقارنة بالفترة السابقة من 2001 الى 2004 التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات، مما يعني أن

الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات الذي يتبع بدوره الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

يبقى قطاع الخدمات ثاني قطاع يأثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة مشاركته في الناتج بلغت 24,85% كمتوسط خلال نفس الفترة و ذلك كنتيجة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية و الخارجية و هو ما أدى بالقطاع بتسجيل معدلات نمو متزايدة.

أما القطاع الفلاحي فنسبة مساهمته في الناتج كانت ضعيفة نوعا ما قدرت ب 9,41%، و ذلك بسبب الظروف الطبيعية و المناخية التي مرت بها الجزائر، ففي سنة 2008 سجل القطاع الفلاحي نسبة نمو سالبة (-5,3%) بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها البلاد خلال نفس السنة، و في سنة 2010 تحسنت الظروف المناخية لتعود نسبة نمو الناتج الى حوالي 11,00%.

بلغ متوسط نسبة النمو لقطاع البناء و الأشغال العمومية 10,85 %، حيث ساهمت العمليات و المشاريع المدرجة في برامج النمو خلال فترة الانعاش الاقتصادي في رفع معدلات نموها، الا أنه يبقى تأثير القطاع ضعيفا على معدلات النمو الاقتصادي بسبب تدني مساهمته في الناتج.

ان القطاع الصناعي يعد القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج 6,27، مما يبين عدم تجاوب هذا القطاع لسياسة الانعاش الاقتصادي.

2-3 معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2015

2-3-1 برنامج توطيد النمو 2010-2014

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي اجمالي قدر ب 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، حيث جاء هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، بهدف تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، حيث يهدف هذا البرنامج الى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة أهمها[1]:

- الحد من البطالة و ذلك بخلق 3 ملايين منصب عمل
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار
- تطوير الادارة و تفعيل آليات الحكم الجيد
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية.

لقد جاءت التنمية البشرية ضمن أولويات هذا البرناج، من خلال التركيز على أبعادها، كالتعليم و الصحة و العيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الاجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، اضافة الى عدة مجالات أخرى نوضحها من خلال الجدول التالي:

[1] علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

جدول (18) : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

القطاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبة
التنمية البشرية	10.122	49,5
تطوير البنية التحتية	6.448	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1,666	8,1
التنمية الاقتصادية	1,566	7,6
الحد من البطالة	360	1,7
البحث العلمي	250	1,6
المجموع	20.412	100

المصدر :- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي 2010

-علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي(2001-2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25-28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية .

جدول (19) : مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج الداخلى الخام للفترة 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
الفلاحة	10.48	11.48	12,75	13,36	15,58
المحروقات	46,45	44,70	38,78	35,13	25,22
الصناعة خارج المحروقات	5,88	5,88	5,98	6,32	7.25
B T P	11,81	12,04	12,64	13,53	15,35
الخدمات	25,36	25,88	29,88	31,64	36,60
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

و الشكل التالي يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي للفترة 1998–2015 بالنسب

الشكل (34) : مساهمة القطاعات الاقتصادية(%) في الناتج الداخلي الخام للفترة 1998-2015

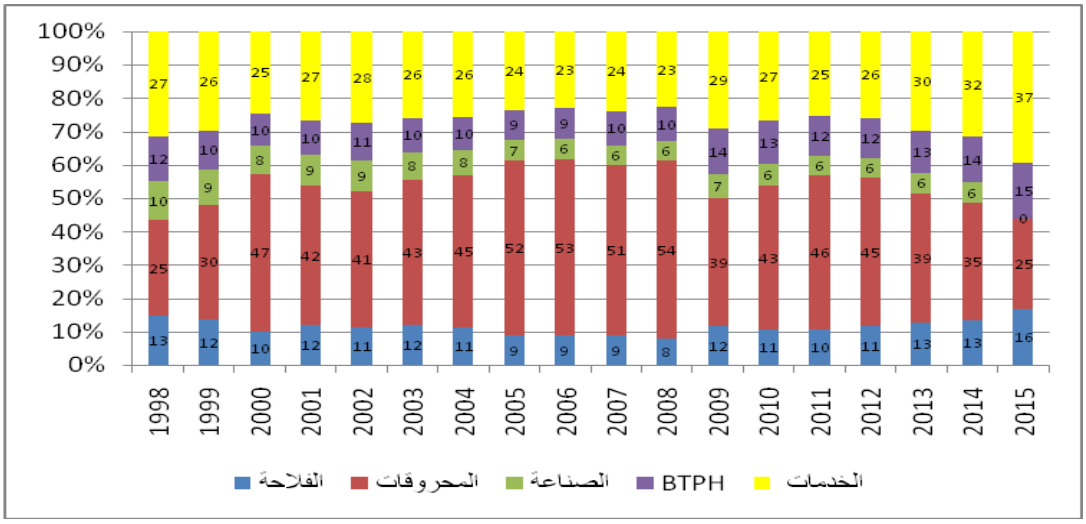

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

حققت الجزائر أداء اقتصادي جيّد حيث عرف النمو الاقتصادي الحقيقي بين 1989 و 2015 نموا إجماليا قدر بـــ 3% بعد أن كان لا تتجاوز 1.4% بين عامي1986–2000. و هذا ما يلاحظ من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (35) : تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ما بين 1989-2015

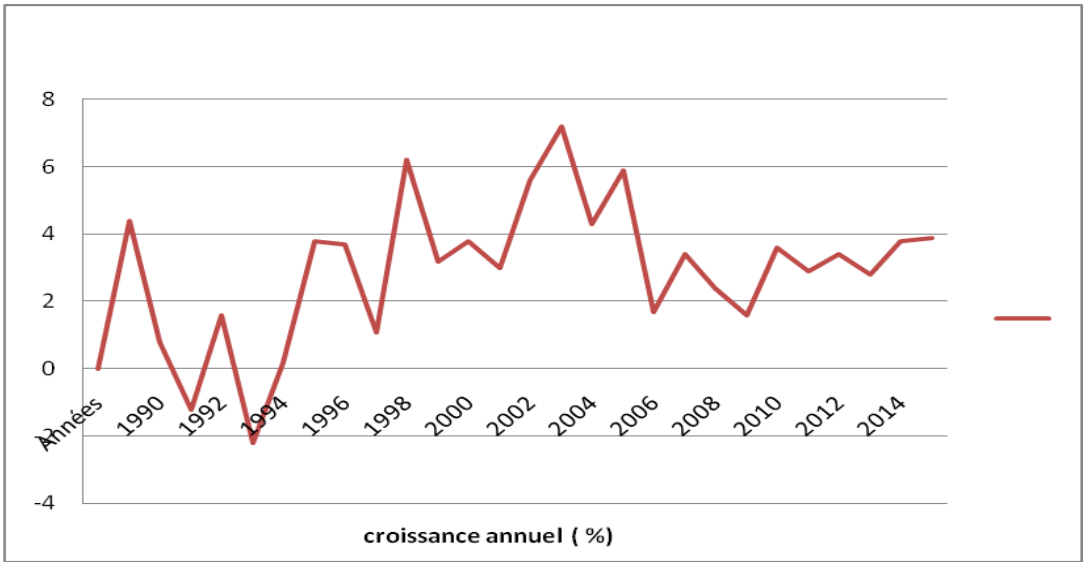

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

بالرغم من ارتفاع معدلات النموالاقتصادي المحققة في فترة الدراسة، الا ان هذه المعدلات لم تساهم بصفة متوازنة في تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية، التي كان لها الدور في دفع عجلة النمو، و بالتالي خلق مناصب الشغل، حيث اختلفت مساهمة القطاعات (الاقتصادي، الفلاحي، الخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي و الجدول التالي يوضح متوسط مساهمة هذه القطاعات في الناتج، و ما يقابلها من متوسط عمالة لنفس الفترة

الجدول (20) : متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة ما بين 1989-2015

السنة	م.العمالة (الصناعي)	م.العمالة (الفلاحي)	م. العمالة (الخدمات)	م.VA (الصناعي)	م.VA (الفلاحي)	م.VA (الخدمات)
1985– 1999	%11,97	%23,22	%48,22	%49,1	%11,29	%39,62
2000– 2015	%13,05	%14,68	%56,98	%54,14	%9,57	%36,29

المصدر: النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

و سوف نوضح هذه النسب بيانيا لكي يتضح الفرق بين القطاعات

الشكل (36) : متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة ما بين 1985-2015

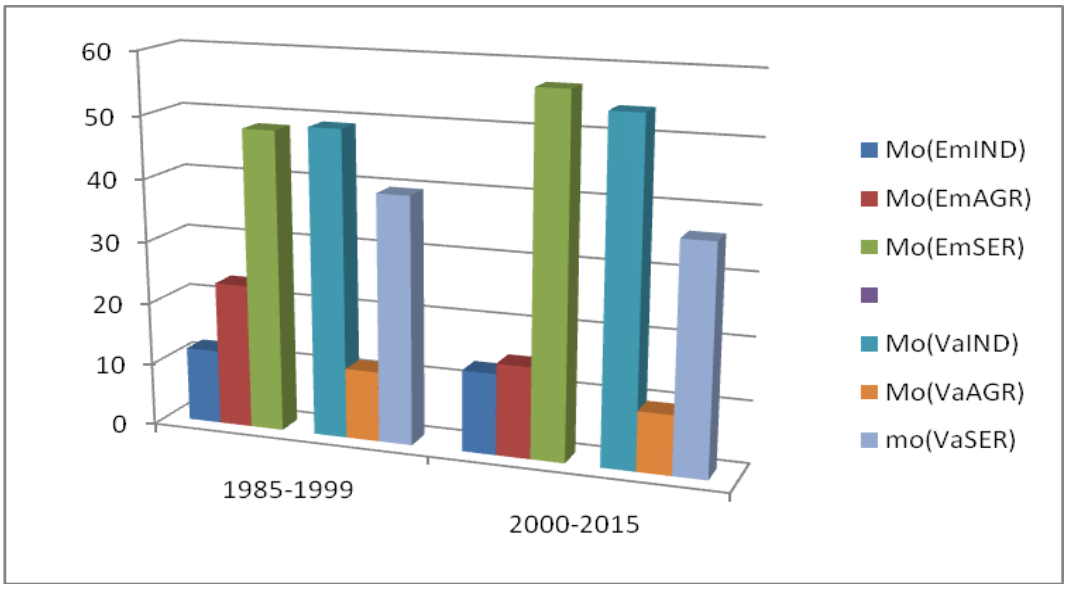

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

عرف نمو القطاعات تذبذبا واضحا، في الفترة الممتدة ما بين 1985 و 2015، حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي للفترة 1985-1999 حوالي 49,11% و ارتفعت هذه القيمة في الفترة الثانية الممتدة من 2000-2015 الى حوالي 54,14%، و يرجع ذلك الى قطاع المحروقات، و ارتفاع أسعار النفط التي كانت لها الأثر في تحسين الوضعية الاقتصادية، و رغم تسجيل هذا الارتفاع في القيمة المضافة في هذا القطاع، الا أن هذا القطاع لم يساهم كثيرا في خلق مناصب الشغل، حيث قدرت متوسط العمالة ب 11,97% و 13,05 % على التوالي للفترتين السابقتين.

أما القطاع الفلاحي فمساهمته في النمو الاجمالي كانت ضعيفة في الفترتين، حيث بلغ متوسط القيمة المضافة للفترة 2000-2015 حوالي 9,57%، أما متوسط العمالة لهذا القطاع فقدر ب 14,68 % في نفس الفترة، و هذه القيم تدل على ضعف القطاع في هذه الفترة.

أما قطاع الخدمات، فمساهمته في الناتج المحلي الاجمالي كانت مهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث قدرت القيمة المضافة لهذا القطاع ب 36,29 % في الفترة 2000-2015،و ساهم في نسبة عمالة قدرت ب 56,98% لنفس الفترة.

ويمكن القول أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، حيث أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، و خاصة قطاع الخدمات الذي لعب دورا في النمو الاقتصادي، الا أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات متمثلة في القطاع الصناعي، وتعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام متذبذبة و ضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف اقتصاديات البلدان.

حيث يمكن تفسير ضعف هذا القطاع في الجزائر الى الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية، لا سيما بعد فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينات الى نهاية السبعينات، اضافة الى تراجع الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمنينات، و كذا الأزمات الاقتصادية و المالية التي مست البلاد حتى نهاية التسعينات، و ما صاحبها من ركود اقتصادي مس جميع الهياكل الاقتصادية.

II- اتجاه الاستثمار العام في الجزائر

يحتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسات التنموية للحكومات، فيعتبر الاستثمار أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي[1]، حيث له دور مهم و حيوي في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني و زيادة معدلات التشغيل و بالتالي يلعب دور مهم في التقليص من معدلات البطالة، حيث أنه كلما ارتفع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، اتجه معدل البطالة إلى الانخفاض.

[1] بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر ، 2007-2008. ص28
(vu sur : http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/8753/1/BADACHE_ABDELKRIM.pdf le 18/07/2017)

إن توفير فرص العمل لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب يستدعي توفر المناخ الاستثماري المناسب و ذلك وفق التطورات الاقتصادية المحلية و الدولية المتوقعة، كما أن البيئة الاستثمارية تتأثر من خلال الانفتاح الإقليمي و الدولي، و لا سيما أن الاقتصاد الوطني يسير نحو الانفتاح الاقتصادي.[1]

طبيعة هذه العلاقة تختلف من بلد الى آخر و ذلك على حساب عدة عوامل، نذكر منها عدم الدقة (في البيانات، و اختلاف السياسات في نطاق التشغيل التي تتبناها كل دولة، إضافة إلى طبيعة الاستثمار في كل بلد، كما أن اتساع نطاق القطاع غير الرسمي يأثر بدوره في طبيعة هذه العلاقة، " تشير مراجعة تجارب كل من الدول المتقدمة و تلك التي في طور النمو إلى بعض المشاهدات التي توضح وجود علاقة بين مستوى و نمط أو طبيعة الاستثمار من ناحية و معدلات البطالة من ناحية أخرى" [2] ، في الجزائر يمكن ملاحظة هذه العلاقة العكسية بين مستويات الاستثمار و معدلات البطالة.

الشكل (37) : اتجاه الاستثمار العام و البطالة من 1985-2015

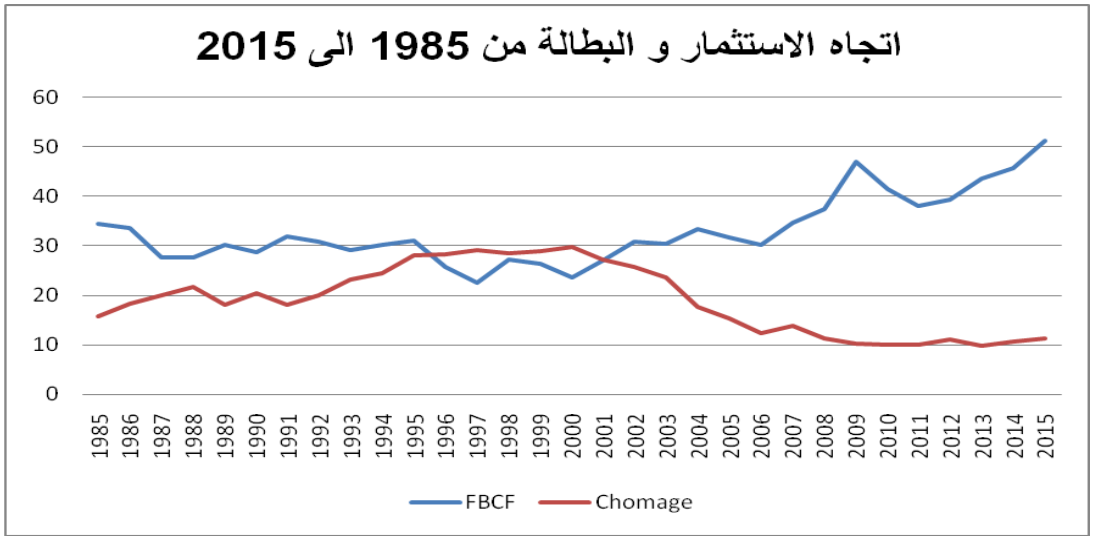

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و الديوان الوطني للاحصاء

[1] أ. عبد الرحيم بوادقجي، خزامى عبد العزيز الجندي، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية– المجلد 26– العدد الثاني 2010. ص 613
(vu sur : http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/609-649.pdf le 18/07/2017)

[2] سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم 68، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ماي، 2002، ص 3.
(vu sur : http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7B4421CEB4-D35B-42A3-A718-720CA81DBAE0%7D_ECESWP68-A.pdf , le 18/07/2017)

المبحث الثالث: التشغيل و البطالة في الجزائر

ترتكز المعرفة المرتبطة بسوق العمل في الجزائر على مصادر متعددة للمعلومات، من بينها التحقيقات السنوية للديوان الوطني للإحصاء حول التشغيل، التي تعطي فرصة لبلورة صورة بانورامية عن واقع التشغيل في الجزائر بناء على النتائج المتحصل عليها في السنوات الأخيرة. يمكن للنشاطات الممارسة من طرف مختلف الفاعلين الاجتماعيين أن تكشف عن التوجهات الكبرى لسوق العمل في الجزائر، فما يلاحظ بدايةً هو وجود تغيّر و تحوّل في عالم الشغل، مصحوب باتجاه معدلات البطالة نحو الانخفاض خلال السنوات الأخيرة، فبعدما سجل معدل بطالة سنة 1999، 30 % تراجع هذا المعدل الى 10,5 سنة 2016 مع اضافة تقلص واضح لفجوة الفوارق في نسب البطالة بين الرجال و النساء من جهة، و فئة شباب وغيرهم من الفئات العمرية من جهة أخرى، و لا يتعلق هذا الانخفاض باستحداث فرص للشغل "الدائم و اللائق"، بل يرجع ذلك بالخصوص إلى دينامكية قطاع النشاط غير الرسمي.

سنسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة وتحليل سوق العمل في الجزائر بشكل دقيق ومفصّل من مرحلة التسيير الاشتراكي الى مرحلة تطبيق البرامج التنموية، و ذلك من خلال عرض مفصل لمميزات و خصائص العمالة في مبحث أول و ثانيا سوف نعطي دراسة تطور حجم البطالة في الجزائر في نفس الفترة

II – تطور التشغيل خلال الفترة من 1990 الى 2015

قد يُثير واقع بنية سوق العمل في الجزائر تحديات مهمة يمكن أن تكون وراء ظهور توترات اقتصادية و اجتماعية، ويمكن إجمال تلك التحديات في النقاط الثلاث التالية: تحدي رفع قابلية التشغيل بالنسبة للشباب و خصوصا حاملي الشهادات، تحدي دينامكية قطاع النشاط غير الرسمي، وتحدي نوعية

الشغل، حيث يعتمد تحليل سوق العمل في الدول النامية خاصة على ازدواجية النشاط الاقتصادي، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي Formal، وآخر غير رسمي Informal، أما دراستنا ستكون في اتجاه سوق العمل الرسمي

1 3 تطور حجم العمالة الكلية من 1985 الى 2015

يمكن تقسيم مراحل تطور الفئة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 1985–2015 إلى 3 فترات، الفترة الأولى تخص هذه المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، أما الفترة الثانية انطلقت من سنة 1989 إلى غاية 1999 ، أما الفترة الأخيرة بداية من سنة 2000 الى يومنا هذا و تزامنت مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التنمية الريفية و برنامج دعم و تعزيز النمو والبرنامج الخماسي الحالي (2010–2014)، و الشكل (38) التالي سوف يوضح لنا هذا التطور في العمالة من سنة 1985 الى 2015:

الشكل (38) : التطور في العمالة من سنة 1985 الى 2015

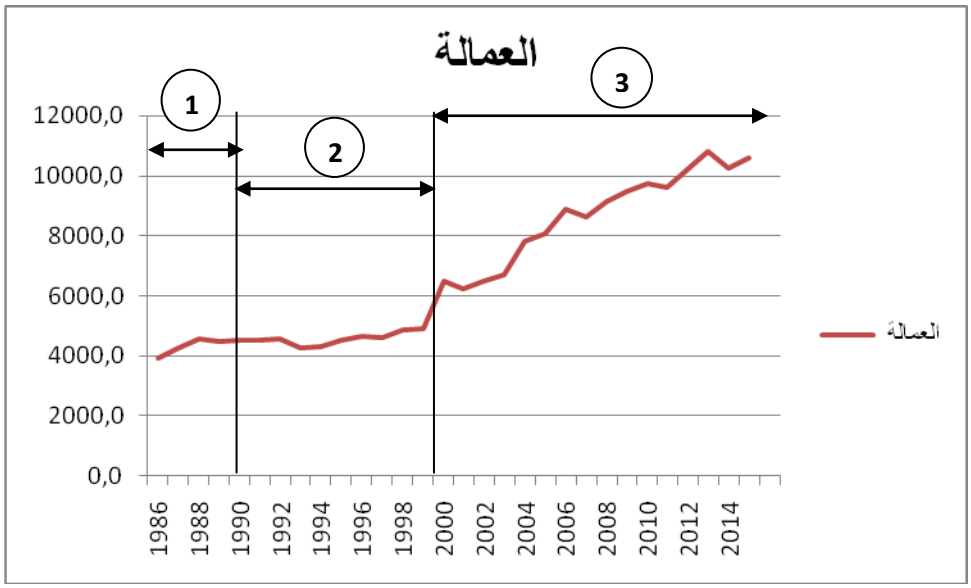

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

الفترة الأولى : تخص هذه الفترة سنوات تطبيق المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، و التي صادفت الأزمة البترولية سنة 1986 التي عرفها الاقتصاد الجزائري، حيث تميزت هذه الفترة بتدهور ايرادات المحروقات بنسبة 50% (وصل سعر البرميل الواحد الى 10 دولارات فقط)، اضافة الى انخفاض النشاط نتيجة تدهور الطاقة الانتاجية بسبب تقليص الاستثمارات لنفس الفترة مما أدى إلى انخفاض معدّل النمو الاقتصادي إلى أضعف المستويات حيث قدّر بـــ 1% و بالتالي حدوث انخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل التي تم خلقها (75000 منصب شغل جديد سنويا خلال تلك الفترة أي ما يعادل نسبة 1.9% سنويا)، حيث شهدت عمليات إنشاء مناصب شغل جديدة تراجعا كبيرا من 125000 منصب سنة 1985 إلى 74000 منصب سنة 1986، 64000 منصب سنة 1987، 80000 منصب سنة 1988 و في الأخير 75000 منصب سنة 1989 .[1] حيث تم تسريح 112000 عامل خلال نفس الفترة أي بخسارة سنوية تقدر ب 23000 منصب عمل.

الفترة الثانية : من سنة 1989 إلى سنة 1999: ان الأزمة البترولية التي مست الجزائر كان لها دور كبير في تخلي الاقتصاد الوطني عن الاشتراكية و التحول الى اقتصاد السوق و كذا تبني اصلاحات اقتصادية مع هيئات دولة (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) و التي كان من أهدافها هيكلة القطاع العمومي و المؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، وتعتبر هذه المرحلة من أسوء المراحل التي عرفتها الجزائر مما أدى الى رفع مستويات البطالة نتيجة للقرارات الملزمة للهيئتين كغلق و تصفية المؤسسات العمومية العاجزة و ما ترتب عليها من تسريح فردي و جماعي للعمال، حيث بلغ عدد العمال المسرحين للفترة الممتدة بين (1994 و 1997) حوالي 519881 عامل أما عدد المؤسسات التي تم حلها فبلغ 985 مؤسسة لنفس الفترة[2]، و هذا ما يفسر لنا تدني العمالة لهذه الفترة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002، ص 52.

[2] Maatouk Bellat af-Algérie quelques effets socio-économiques colloque P.A.S et perspectives de l'économie algérienne audru-cread Alger 1998.

الفترة الثالثة من 2000 إلى 2015: و هي فترة الإنعاش الاقتصادي و فترة تطبيق برامج الاستثمارات الاقتصادية، فبعد عودة انتعاش أسعار النفط بداية من سنة 2001، عرف الاقتصاد نوعا من الراحة و انتعاشا انعكس ايجابيا على بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها معدلات البطالة، التي عرفت انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 28,89 % سنة 2000 إلى 11% سنة 2012 لتصل إلى 10,6 سنة 2014، و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي كان لها الدور الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني، كما سمحت برامج الإنعاش الاقتصادي من إنشاء العديد من مناصب الشغل، حيث تم إنشاء أكثر من 728000 منصب عمل خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و 2004، كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة 2005-2010 بحوالي 12,5%[1].

1 4 تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي:

تعتبر نسبة نشاط النساء ضعيفة نوعا ما مقارنة بالبلدان المتقدمة،حيث لا تتجاوز النسبة حوالي 21 % سنة 2014 و تنخفض هذه النسبة في العام ذاته بشكل ملحوظ في بعض البلدان العربية مثل الامارات حيث بلغت النسبة فيها 15,4 % و السعودية بنسبة 15,5 %، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية و الدول العربية الأقل نموا، كما تجدر الإشارة أنه حتى و لو وجدت المرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل،إلا انه لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائدا إذ لا تجد المرأة في الغالب فرصا للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى[2].

[1] بختي فريد، عز الدين مخلوف، التشغيل و البطالة في استراتيجية نظام المعلومات الجزائري مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة، الملتقى الوطني الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يوم 15 و16 نوفمبر 2011 ص 3.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2016، ص 67.

عرفت هذه النسبة في الجزائر تطورا ملحوظا في الفترة ما بين 1987 و2015، و رغم ذلك تبقى النسب المسجلة طيلة هذه الفترة ضئيلة جدا مقارنة بنسب العمالة عند الرجال، و الجدول التالي سيوضح توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987–2015.

الجدول(21) : توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987-2015 .

	1987	**1997**	**2004**	**2006**
المشتغلون (رجال)	3772	4819	6440	7372
النسبة %	89,80	84,42	82,56	83,12
المشتغلون (نساء)	428	889	1360	1497
النسبة %	10,19	15,57	17,43	16,87
المجموع	4200	5708	7800	8869
	2009	**2011**	**2013**	**2015**
المشتغلون (رجال)	8025	8038	8885	8660
النسبة %	84,72	83,73	82,35	81,74
المشتغلون (نساء)	1447	1561	1904	1934
النسبة %	15,27	16,26	17,64	18,25
المجموع	9472	9599	10789	10594

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS، النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات

ارتفعت نسبة النساء المشتغلين من 10,19% سنة 1987 الى 17,43% و 16,87% سنتي 2004 و 2006 على التوالي، حيث زادت النسبة الى 18,25 % في سنة 2015، و هي نسب ضعيفة مقارنة بنسبة الرجال المشتغلون، و بالتالي نسبة مشاركة المرأة في العمل ضعيف جدا.

3-1 تطور العمالة في مختلف القطاعات من 1985 الى 2015

اختلفت العمالة من قطاع لآخر في الاقتصاد الوطني، و هذا الاختلاف كان لعدة أسباب و متغيرات اجتماعية و اقتصادية أدت إلى تفاوت في تطور حجم العمالة بين القطاعات من فترة زمنية الى أخرى و فيما يلي سوف نوضح ذلك في هذا الجدول الموالي:

الجدول(22) : تطور العمالة في مختلف القطاعات من 1985 الى 2015.

	القطاع الفلاحي	الصناعة خارج المحروقات	BTP	الادارة	الخدمات	المحروقات	العمالة
1985	990	489,8	658,0	900	781	46,2	3865,0
1989	1010,0	548,6	717,0	1309,0	830,0	53,4	4468,0
1994	1023,0	398,0	667,0	1211,0	896,0	130,0	4325,0
1999	1185,0	311,4	743,0	1420,0	1057,0	181,6	4898,0
2001	1314,3	676,6	650,0	1936,3	1471,0	184,4	6232,6
2002	1362,3	644,8	726,5	2027,5	1540,3	185,5	6487,0
2003	1410,3	610,7	802,1	2085,3	1584,2	191,3	6684,1
2004	1617,1	867,0	967,6	2360,0	1792,9	193,7	7798,4
2005	1380,5	864,6	1212,0	2496,4	1896,5	194,2	8044,2
2006	1609,6	1058,3	1257,7	2692,4	2045,4	205,3	8868,8
2007	1170,9	802,0	1523,6	2768,6	2103,3	225,9	8594,2
2008	1252,0	906,9	1575,0	2942,6	2235,4	234,1	9146,0
2009	1242,0	940,1	1718,0	3022,1	2295,9	253,9	9472,0
2010	1136,0	1082,7	1886,0	3025,5	2351,5	254,3	9736,0
2011	1034,0	1105,0	1595,0	3421,0	2182,0	262,0	9599,0
2012	912,0	1067,0	1663,0	3547,3	2712,7	267,3	10170,0
2013	1141,0	1133,3	1791,0	3654,4	2794,6	273,7	10788,0
2014	899,0	1040,0	1826,0	3526,9	2697,1	250,0	10239,0
2015	917,0	1123,0	1776,0	3696,9	2827,1	254,0	10594,0

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء

و الشكل التالي سوف يمثل لنا نسب تطور العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية من سنة 1985 الى سنة 2015:

الشكل (39) : تطور العمالة في مختلف القطاعات من 1985 الى 2015.

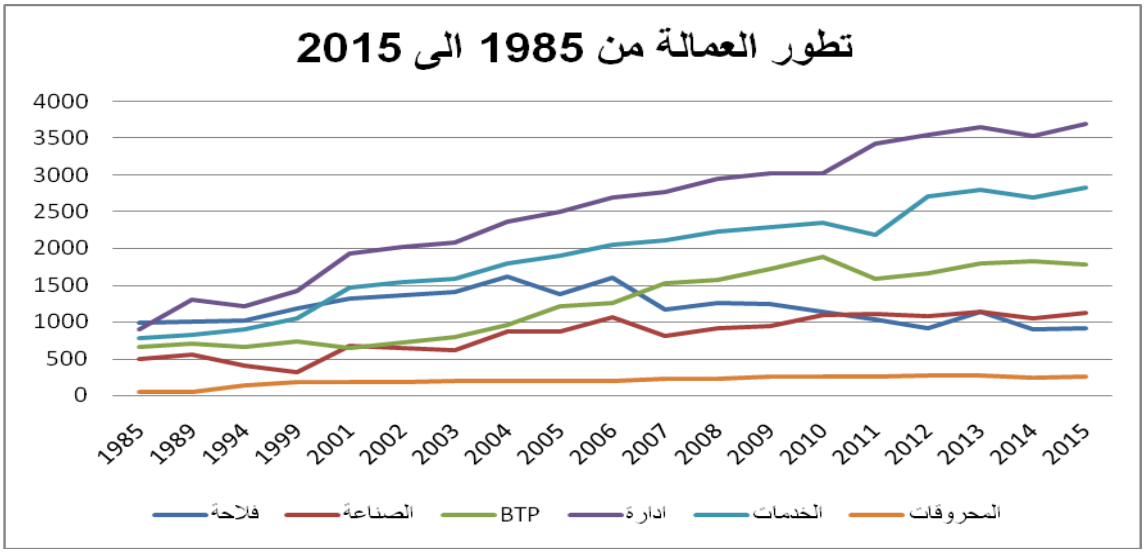

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

الشكل (40) : تطور العمالة بالنسب في مختلف القطاعات من 1985 الى 2015.

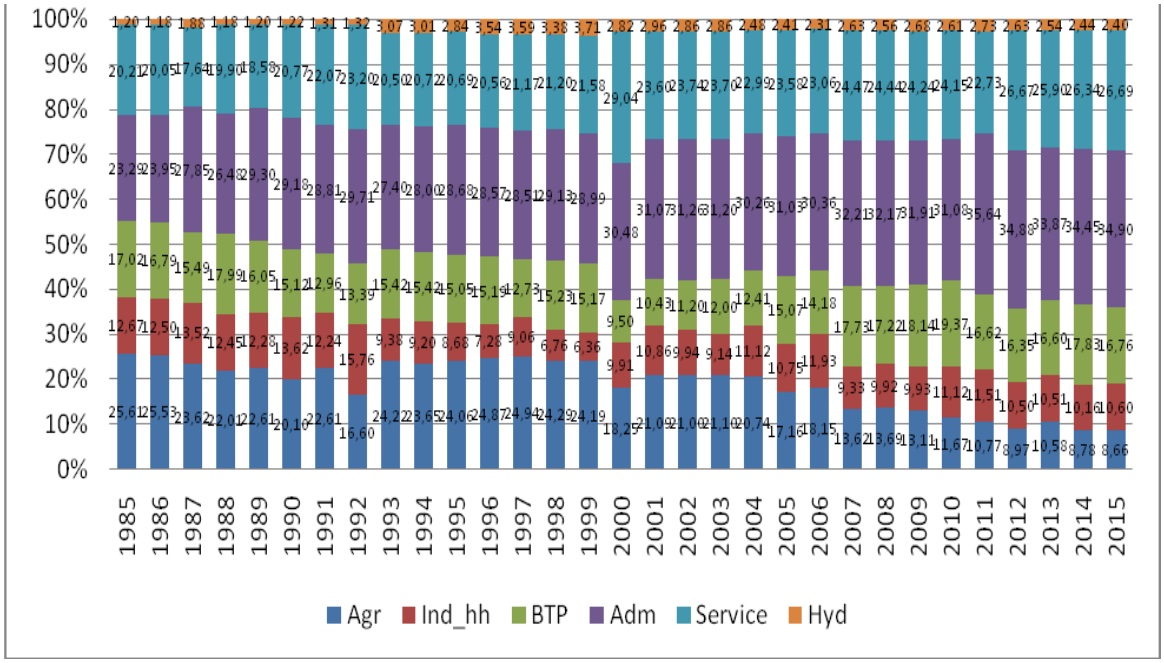

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS

من خلال الجدول يمكننا تسجيل بعض الملاحظات فيما يخص العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث أن قطاع الخدمات و الادارة من القطاعات التي استحوذت أكبرمناصب الشغل و خاصة من بداية سنة 2001 أي بداية البرامج التنموية، فبعدما كان معدل العمالة في قطاع الخدمات سنة 1999 في حدود 21,58%، ارتفع ليصل الى 23,74% سنة 2002 و الى 26,69% سنة 2015[1]، أما قطاع الادارة هو الآخر تميز بمعدلات مرتفعة و خاصة السنوات الاخيرة، حيث ارتفع من 31,07% سنة 2001 الى 34,90% سنة 2015، باعتباره القطاع الذي يوفر فرص عمل كل سنة.

أما القطاع الصناعي الذي كان أحد القطاعات المساهمة في عجلة التنمية الاقتصادية و في توفير فرص عمل في سنوات قبل التسعينات حيث بلغ متوسط العمالة في الفترة ما بين 1985 و 1993 حوالي 12,71%، الا أن هذه النسبة انخفضت بداية من سنوات تطبيق التعديل الهيكلي سنة 1994 اضافة الى سنوات تنفيذ البرامج التنموية، حيث انخفض متوسط نسبة العمالة الى 10,50% ما بين 2001 و 2015.

القطاع الفلاحي هو الأخر عرف تغيرات وتذبذبات في العمالة، فمع أن العمالة ضعيفة الى حد ما مقارنة مع القطاعات الأخرى، الا أنه هو الآخرسجل انخفاضا واضح في توفير فرص العمل منذ بداية 2007، فمن خلال الشكل أعلاه عرف هذا الأخير تراجعا في توظيف العمالة كنسبة إلى إجمالي العمالة، حيث بلغت هذه النسبة 25,61% سنة 1985 ، و يرجع ذلك الى التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر مع بدء انتهاج سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية، بالإضافة إلى الفوارق الموجودة في مستوى الأجور ما بين القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى، اضافة الى ظهور ظاهرة الهجرة أما سنة 2008 وصلت النسبة الى 13,69%،و ذلك بسبب الجفاف الذي عرفته البلاد اذن

[1] حساب بيانات نسبة العمالة من طرف الباحثة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1985–2015) اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

العمل في سرهذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار [1]، وهو ما يشير أن العمالة في هذا القطاع تتأثر بالتقلبات التي يشهدها هذا الأخير من سنة لأخرى وهذا ما يفسر بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به.

يعد قطاع البناء و الأشغال العمومية من القطاعات التي أولتها الدولة الاهتمام الأول ضمن البرامج التنموية و الاستثمارية المسطرة(مشاريع السكن و السدود و المواصلات.....)، و من خلال تحليلنا للعمالة فيه نجد أن نسبة العمالة فيه بقيت تقريبا ثابتة طيلة هذه الفترة مع بعض التذبذبات الطفيفة، حيث كانت نسبة العمالة سنة 1985 حوالي 17,02% الا أن النسبة لم تتغير كثيرا، حيث سجلت سنة 2015 عمالة قدرت ب 16,76 %.

1 5 توزيع العاملين حسب الحالة المهنية:

الجدول (23): توزيع العاملين حسب الحالة المهنية خلال الفترة 1997-2015 .

	1997	2000	2001	2003	2004	2005
المستخدمون و المشتغلون	1597000	1645897	1826020	1855361	2471805	2183000
%	28	26.63	29.32	27.76	31.7	27.14
الأجراء الدائمون	2693000	3017956	2570793	2829197	2902364	3076181
%	47.2	48.83	41.27	42.33	37.22	38.24
الأجراء غير الدائمون و المتدربون	1072000	1213054	1306407	1515442	1784641	2202844
%	18.8	19.63	20.97	22.67	22.88	27.38

[1] عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر، 2001، ص 14.

المساعدات العائلية	346000	303095	525552	484057	639602	582047
%	6	4.9	8.44	7.42	8.2	7.24
حجم التشغيل الكلي	5708000	6179993	6228772	6684056	7798412	8044220
%	100		100	100	100	100
	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المستخدمون و المشتغلون	2846217	2515977	2655000	2762000	2875000	2963000
%	32.09	29.28	29.03	29.16	29.5	30,86
الأجراء الدائمون	2900503	2908861	3198000	3136000	3208000	3456000
%	32.7	33.85	34.97	33.11	32.9	36
الأجراء غير الدائمون و المتدربون	2429620	2679977	2816000	3101000	3250000	2978000
%	27.4	31.18	30.79	32.74	33.4	31,02
المساعات العائلية	692463	489428	477000	473000	404000	202000
%	7.81	5.69	5.22	4.99	4.1	2,10
حجم التشغيل الكلي	8868804	8594243	9146000	9472000	9735000	9599000
	2012		2013	2014	2015	
المستخدمون و المشتغلون	2882		3117	3116	3042	
%	28,33		28,89	30,43	28,71	
الأجراء الدائمون	3675		3878	3785	4542	
%	36,13		36	37	42,87	
الأجراء غير الدائمون	3396		3562	3508	2855	

و المتدربون				
%	33,40	33,01	34,26	26,94
المساعات العائلية	217	231	156	155
%	2,13	2,14	1,52	1,46
حجم التشغيل الكلي	10170000	10788000	10239000	10594000

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS، النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات ONS

ان العمل المأجور (الدائم و الغير الدائم) يشكل النسبة الكبرى من العمالة الكلية، حيث قدر متوسط نسبة العمل المأجور الكلي خلال الفترة 1997–2015 بحوالي 68,14% من اجمالي العمالة، الا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا محسوسا خلال السنوات القليلة الماضية، من 75,2% سنة 1997 الى 69,81% سنة 2015، و هذا الانخفاض مس خاصة العمل المأجور الدائم حيث انخفضت نسبة هذا الأخير من 48,83%

سنة 2000 الى 42,87% سنة 2015، و هذا التراجع هو بسبب الركود الاقتصادي الذي قلّل و قلّص من الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات و الإدارات على حساب العمالة الغير دائمة أو العمالة لبعض الوقت.

إن العمل المستقل يأتي في المرتبة الثانية بعد العمل المأجور حيث تفوق نسبته 30 % سنة 2014 من العمالة الكلية، أما متوسط الفترة الممتدة ما بين 1997 و 2015 فقدر ب 29,17%، إن العمل الحرّ عكس العمل المأجور تزايد و لو بنسبة ضعيفة عبر الزمن، و هذه الزيادة تعكس صعوبة إيجاد مناصب العمل المأجورة نظرا لارتفاع معدّل البطالة و بالتالي اعتماد العاطلين على المبادرات الشخصية في إيجاد منصب شغل ملائم. و يعتبر العمل للحساب الخاص أحد أشكال محاربة البطالة خاصة في الدول النامية. و يأتي في المرتبة الثالثة العمل المأجور المؤقت و العمل غير الدائم، و ارتفاعه الدائم يعني عجز

الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة، كما تعكس تدهور ظروف سوق العمل لغير صالح العمل الدائم. بالرغم من أن هذه الأخيرة تجعل من سوق العمل أكثر مرونة و خاصة في حالة الركود الاقتصادي.

إن بعض أشكال العمالة تعتبر مظهرا من مظاهر الفقر و إن لم تصل إلى درجة البطالة كالعمل المؤقت، العمل لبعض الوقت، عمل الأطفال، الخ. إن العمل المؤقت له عدّة أشكال منها العقد لفترة محدودة، العمل بالنيابة، العمل الموسمي، التربص مدفوع الأجر، التكوين في العمل، الخ. و قد أصبح له طابع هيكلي في الاقتصاديات الحديثة و تلجأ له المؤسسات لعدّة أسباب[1]:

1) إن التخطيط الطويل المدى بالنسبة للمؤسسات له مخاطر نظرا للتغيّرات السريعة للنشاط الاقتصادي، و لهذا تلجأ على التخطيط قصير المدى الذي لا يتجاوز سنة. في هذه الحالة يكون توظيف العمالة المؤقتة اقل خطرا من العمالة الدائمة.

2) تواجه المؤسسات منافسة عالمية حادة بسبب العولمة و هذا ما يدفعها للتكييف السريع للعرض حتى يوافق الطلب، و إحدى أدوات التكيّف هي تغيير حجم العمالة.

3) تشريعات العمل غير مرنة (الإعلان المسبق في حالة الطرد، التعويض في حالة توقيف العقد، الإجراءات القضائية في حالة المنازعات)، كلّ هذا يجعل توظيف عامل مؤقت أقلّ كلفة من عامل دائم.

4) يعتبر العمل المؤقت وسيلة لاختيار الأفراد الأكثر كفاءة للوظائف الدائمة.

يعتبر العمل المؤقت و العمل لبعض الوقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، لكن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين. فهو يسهّل اندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدّة

[1] البشير عبد الكريم"الأبعاد النظرية و الميدانية للزكاة في مكافحة البطالة و الفقر"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

أعمال و خاصة النساء بحيث يجمعن بين عمل البيت و العمل في الخارج، و يكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل.

إن المؤسسات الاقتصادية و أصحاب الأعمال يتعاملون مع الأيدي العاملة وفق سوقين مختلفين، سوق داخلي و سوق خارجي. يكون العمل في السوق الداخلي محميا عن طريق أجور أعلى، حماية اجتماعية كافية و إمكانية الترقية، أما السوق الخارجي فيتعامل مع العمال المؤقتين و الذين يكونون معرضين للبطالة في أي وقت. إن هذه التفرقة بين السوقين ازدادت حدّة في الآونة الأخيرة، و هذا شيء طبيعي نظرا للارتفاع المذهل لعدد العاطلين. إن توظيف الأشخاص مؤقتا أو لبعض الوقت يقلّص من البطالة لكن لا يعني ذلك انخفاض الفقر و تحسن المستوى المعيشي. إن الشكل أسفله يبيّن بشكل واضح ارتفاع حصة العمل المؤقت على حساب العمل الدائم.

الشكل (41) : نسب الأجراء الدائمون و الأجراء الغير الدائمون من 1997 الى 2015.

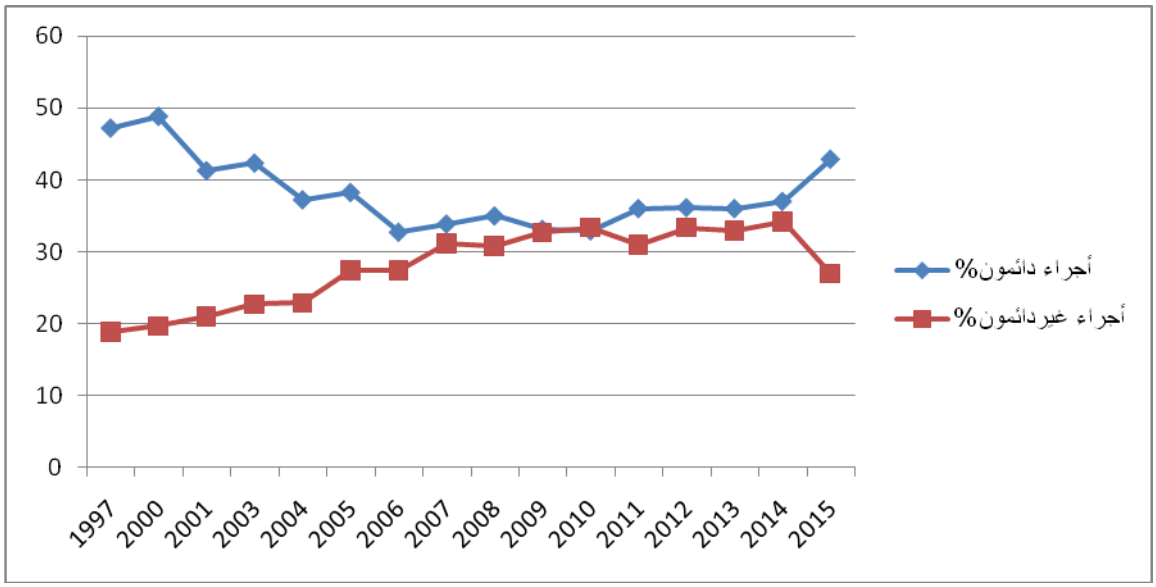

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات ONS، النسب من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات ONS

أما نسبة المساعدات العائلية فتأتي في المرتبة الأخيرة بمتوسط 5,05 % خلال الفترة 1997–2015

1-5 مرونة الطلب على العمل بالنسبة للنمو الاقتصادي 1989-2015:

إن مرونة العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تمثل درجة استجابة الطلب على العمل للتغير لما يتغيّر حجم الناتج. إن المرونة المرتفعة ترتبط عادة بإتباع أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمالة. كما يمكن الاستفادة من القيمة المقدرة لمرونة الاستخدام بالنسبة للناتج في إعداد تقديرات مستقبلية لاحتياجات القطاع العام و الخاص من الأيدي العاملة بهدف تحقيق معدّل سنوي معيّن للنمو الاقتصادي[1]. و يمكن احتساب المرونات إما باستخدام معادلة الانحدار لتقدير مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي، أو فقط بحساب المرونة على أساس أنها تمثل التغيّر النسبي بين نمو التشغيل و نمو الناتج.[2] سنحاول تقدير مرونة العمل بالنسبة للإنتاج باستخدام باستخدام مرونة الطلب المباشرة:

1- باستخدام مرونة الطلب المباشرة ، يمكن استخراج مرونة الطلب على العمل بقسمة نسبة الزيادة في العمالة (التشغيل) على نسبة الزيادة في الناتج أي[3]: $e_{Em} = \frac{\Delta Em}{\Delta GDP}$

حيث: e_{Em}: تمثل مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج.

ΔEm: تمثل التغيّر النسبي للعمالة.

ΔGDP: يمثل التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

يتم حساب مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج في كل سنة، و ذلك بحساب التغير النسبي للعمالة وكذا التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، و بعدها نقوم بحساب مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1989-2015. والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] البشير عبد الكريم، محددات البطالة: دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط، الجزائر، 2001-2002، ص 164.

[2] دحماني محمد دريوش، اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دوكتوراه

[3] دحماني محمد دريوش ، مرجع سبق ذكره، ص198

الجدول (24): مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنة	PIB بالأسعار الجارية (10^6)	حجم العمالة (آلاف)	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)
1989	422043,0	4595	---
1990	554388,1	4695	0,75560023
1991	862132,8	4852	0,51016311
1992	1074695,8	4974	0,5739474
1993	1189724,9	5042	0,59115502
1994	1487403,6	5154	0,37624464
1995	2004994,7	5436	0,54483153
1996	2570029,0	5625	0,33449301
1997	2780168,1	5815	0,90416284
1998	2830490,7	5993	3,53717945
1999	3238197,5	6073	0,19621944
2000	4123513,9	6240	0,18863313
2001	4227113,2	6597	3,44596924
2002	4522773,3	6917	1,08232365
2003	5252321,1	6684	-0,31929917
2004	6149116,7	7798	1,24259643
2005	7561984,4	8182	0,2711457
2006	8501635,8	8869	0,73144144
2007	9352886,4	8594	-0,32253959
2008	11043703,5	9146	0,32632624
2009	9968025,3	9472	-0,3030646
2010	11991563,9	9735	0,12997034
2011	14588532,0	9599	-0,05236876
2012	16208698,3	10170	0,35243295
2013	16650180,6	10788	1,39982974
2014	17242545,3	10239	-0,92679385
2015	16799214,2	10594	-0,80075584

المتوسط الفترة 2000-1989		**0,77387544**
المتوسط الفترة 2015-2000		**0,41714759**
المتوسط طول فترة الدراسة		**0,56807091**

لما يرتفع الدخل بوحدة واحدة تزداد مرونة الطلب على العمل ب 0,77 يعني أن الزيادة في الطلب على العمل أصغر من الزيادة في الناتج الداخلي الخام للفترة 1989-2000، باعتبار هذه الفترة، فترة التخلي عن الاشتراكية و الدخول الى اقتصاد السوق، و كذا تبني اصلاحات اقتصادية مع هيئات دولية، التي كان لها الأثر على المتغيرات الاقتصادية و انحطاط الاقتصاد الوطني لهذه الفترة، مما أدى بارتفاع مستويات البطالة، و ارتفاع مرونة الطلب على العمل لهذه الفترة.

أما بالنسبة للفترة 2000- 2015 فلما يرتفع الدخل بوحدة واحدة تزداد مرونة الطلب على العمل ب 0,41 يعني أن الزيادة في الطلب على العمل أصغر من الزيادة في الناتج الداخلي الخام، هذه الفترة تميزت بادراج برامج استثمارية واسعة (فترة الانعاش الاقتصادي)، حيث عرف الاقتصاد نوعا من الراحة، و هذا راجع الى ارتفاع اسعار المحروقات، التي كان لها الدور الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني، و انخفاض في مستويات البطالة، ومنه ارتفاع مستويات العمالة في هذه الفترة، و بالتالي انخفاض المرونة في الفترة.

أما بالنسبة للفترة الاجمالية من 1989-2015 فلما يرتفع الدخل بوحدة واحدة تزداد مرونة الطلب على العمل ب 0,56 يعني أن الزيادة في الطلب على العمل أصغر من الزيادة في الناتج الداخلي الخام.

1-6/انتاجية العمل (Productivity) :

يعد مؤشر الانتاجية بصفة عامة و انتاجية العمل بصفة خاصة من المؤشرات المعتمدة في التحليل الاقتصادي و لأغراض التقييم، " ... فهناك ترابط استراتيجي بين انتاجية العمل و زيادة أو تحسين معدلاتها و بين التشغيل، فان الانخفاض البطيئ في انتاجية العمل يمكن أن يؤدي الى ارتفاع التشغيل"[1]

إنتاجية العمل في اقتصاد بلد معين هي معدل العلاقة بين المخرجات و قوة العمل (L) ويرمز لها بـــ: (LP) Labour Productivity. و يمكن قياس الانتاجية اما على أساس كل عوامل الانتاج مجتمعة (انتاجية اجمالي العوامل) أو على أساس انتاجية العمال، و هي الناتج للوحدة من انتاج العمال أو بعدد ساعات العمل،و غالبا ما تمثل الناتج المحلي الإجمالي منسوبا إلى إجمالي القوى العاملة أو ناتج كل فرد عامل كما أن : "التحسن في الانتاجية يمكن أن يظهر في انتاجية الأفراد من خلال معدلات العمالة أو معدلات الأجور أو استقرار العمالة أو الرضى عن الوظيفة أو القابلية للاستخدام في مختلف المهن أو القطاعات"[2]

ان إنتاجية قطاع اقتصادي بعينه تعرف بحجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي منسوبا إلى إجمالي عدد القوى العاملة في القطاع أو ناتج كل فرد عامل في القطاع[3].

[1] د.مناضل عباس حسين، د.عائدة فوزي، د. سعد عبد نجم العبدلي، قياس و تحليل أثر انتاجية العمل و رأس المال على الصناعات التحويلية في العراق و بعض البلدان العربية للفترة (1990-2000).

Vu sur : www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=3158

[2] مهارات من أجل تحسين الانتاجية و نمو العمالة و التنمية، مؤتمر العمل الدولي "الدورة 97، 2008"، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي جنيف، ص 1.

Vu sur : http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/re---relconf/documents/meetingdocument/wcms_092258.pdf

[3] دحماني محمد، تحليل أثار النمو على البطالة في الجزائر

انتاجية العمل في الجزائر عرفت تغيرات عديدة، و في الأغلب اتسمت بنوع من الانخفاض خاصة بين سنوات 2000 و 2013 و الشكل الموالي يوضح الانتاجية معبر عنها بنصيب الفرد العامل من اجمالي الناتج المحلي.

الشكل(42) : نصيب الفرد العامل من اجمالي الناتج المحلي(تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011

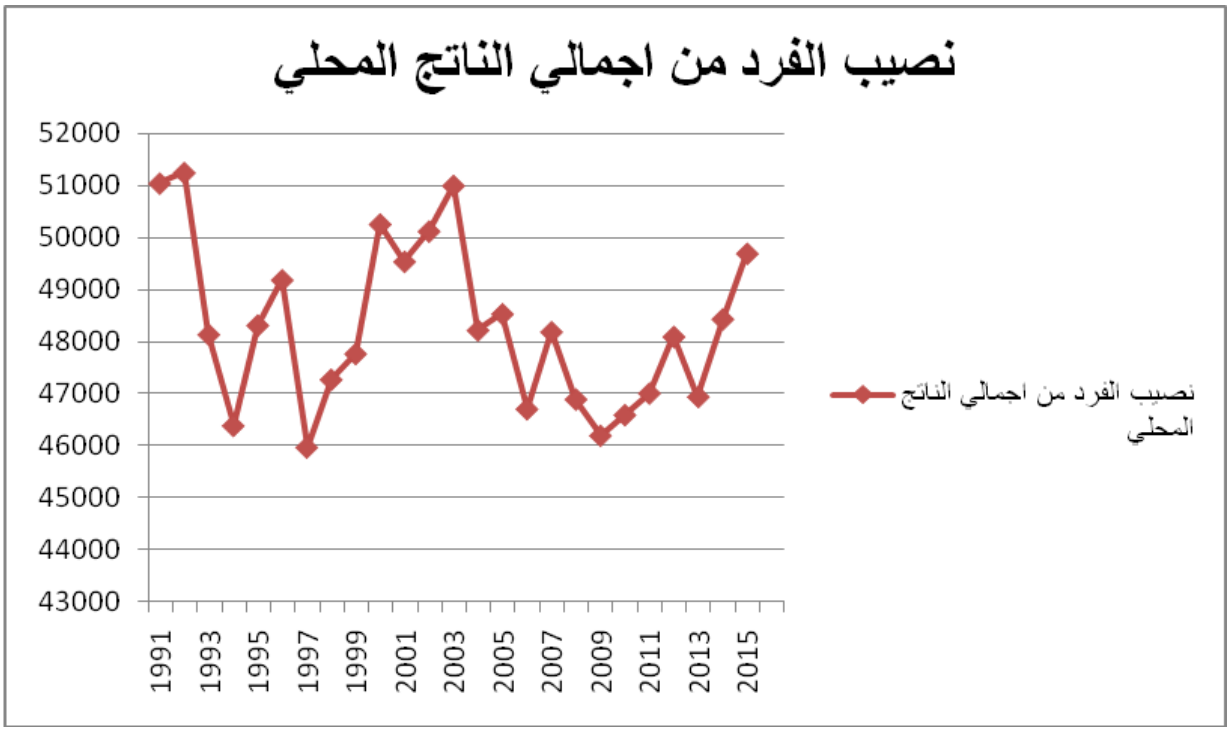

Source : la banque mondiale vu sur :
data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD?locations=DZ

II – تطور حجم البطالة:

مشكلة البطالة هي مشكلة عالمية تشمل جميع الدول، تتبع هذه المشكلة التغيرات الاقتصادية و السياسية و العالمية و الأزمات المالية العالمية، فمن الملاحظ أن المعدلات كانت مرتفعة في البلدان العربية، لتميز هذه الدول بارتفاع في النمو الديمغرافي و كون أغلبها قد شهد أزمات اقتصادية و مالية أدت الى تعطل مسيرة البناء و التنمية فيها بشكل كبير، بينما تميزت معدلات البطالة في أغلب البلدان

العربية النفطية بالانخفاض نوعا ما و بالأخص قطر بنسبة 0,5% سنة 2008، أما الإمارات فبلغت البطالة في نفس السنة 4,7% [1]

وأكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية للعام 2014، أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم، خصوصاً الشباب، يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [2]، والتي تسجل ثاني أعلى نسبة بطالة في العالم، مقدراً هذه النسبة بـــ 11.5% في العام 2013 ، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ حوالي 6%

الجزائر كغيرها من الدول العربية شهدت تغيرات في مستوى معدل البطالة الذي واكب التغيرات السياسية و الاقتصادية التي كانت لها الأثر في تغير معدل البطالة من فترة الى أخرى، فرغم انخفاض معدلات البطالة فيها و خاصة بعد سنوات 2000، الا أنها سجلت معدلات مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط 10,9% [3]. و الشكل التالي يوضح لنا تطور معدلات البطالة في الفترة الممتدة من 1986-2015.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 ، ص 47

[2] "البطالة في العالم العربي"، اتحاد المصارف العربية– ادارة الدراسات و البحوث
Vusur :http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157516041576159115751604157716011610 1575/7689/1 le 10/11/2017

[3] منظمة العمل الدولية:نسبة البطالة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأعلى عالميا، شراكة المتوسط و شمال افريقيا من أجل بناء القدرات
(Governance Institutes Forum for Training « GIFT – MENA »)
Vu sur : http://www.gift-mena.org/ar le 10/11/2017

الشكل (43): تطور معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2015

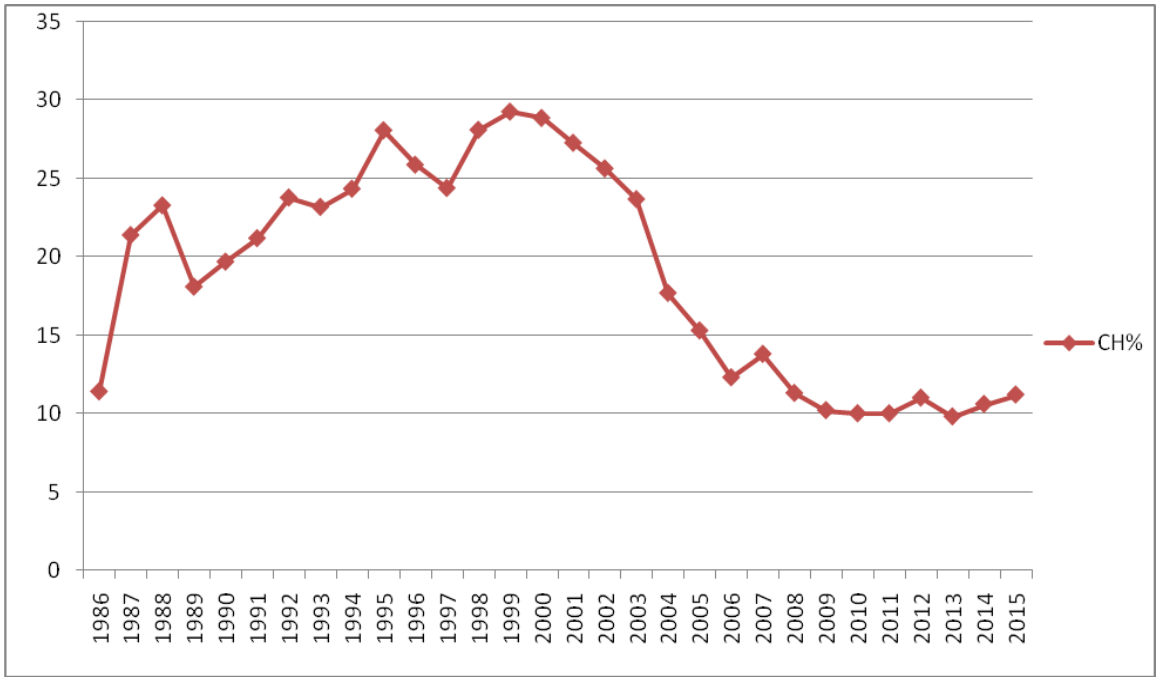

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

من خلال الشكل أعلاه يمكن التمييز بين مرحلتين مر بها الاقتصاد الوطني:

الفترة الأولى من 1986 الى 2000 و تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية، التي كان لها الأثر على عدة متغيرات اقتصادية، دراستنا تتعلق بسوق العمل و منه فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد عرف منحنى تصاعدي خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت معدلات البطالة من 11,4% سنة 1986 الى 19,7 % سنة 1990 و ارتفعت أقصاها سنة 1999 لتصل الى 29,29%، و هذا نتيجة الأزمة التي مر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض اسعار النفط و تقليص مداخيل الجباية البترولية، و عجز المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على خلق مناصب عمل بالاضافة الى الاعتماد على سياسة تسريح العمال التي اعتمدتها الدولة تحت برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي ، هذه الظروف كان لها الأثر الكبير على ارتفاع معدلات البطالة لهذه الفترة حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل و اغلاق أكثرمن ألف مؤسسة بين 1994 و 1998.

الفترة الثانية من 2001 الى 2015، بدأ منحنى البطالة في النزول حيث تراجعت البطالة من 27,3 % سنة 2001 الى 11,2% سنة 2015، هذا الانخفاض راجع بالدرجة الأولى الى تحسن الوضعية الأمنية و الاقتصادية و تعزيز الوضعية المالية الخارجية و ذلك بسبب ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات البترول، التي ارتفعت أسعارها في السوق العالمية.

2-1 تطور معدل البطالة حسب النوع:

رغم تجاوز تعداد النساء عتبة المليون عاملة فإن نسبة النشاط بالنسبة لهذه فئة لا تزال منخفضة و متأرجحة بين 12 % و 16.4 % ما بين سنتي 2003 و 2015، مقابل نسبة النشاط عند الرجال المستقرة نوعا ما في حدود 75 % ضمن الفترة نفسها. تبدو من خلال هذه المعطيات الإحصائية المقدمة حالة من الاستقرار النسبي في النشاطات الممارسة حسب الجنس ، ويمكن متابعة تطور حجم البطالة في الجزائر وفقا لمعيار النوع، أي فيما بين الذكور والإناث من خلال متابعة الشكل البياني التالي:

الشكل(44) : تطور البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015

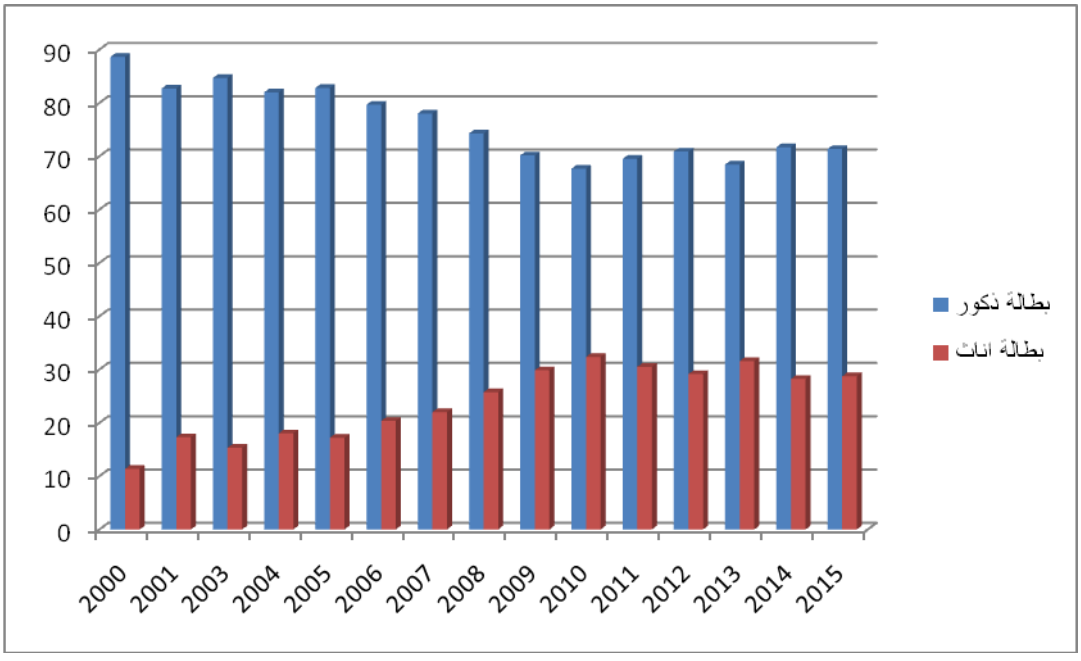

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

من الشكل نلاحظ أن نسبة البطالة عند الذكور مرتفعة عن نسبة البطالة عند الاناث، حيث انخفضت البطالة عند الذكور من 88,62% سنة 2000 الى 71,35% سنة 2015، أما البطالة عند الاناث فبلغ متوسط نسبة البطالة ما بين 2000 و 2015 حوالي 23,84%، عدة عوامل اضعفت انخراط المرأة في سوق العمل و في تقييد التنوع الوظيفي المتاح أمامها و تبرز أهم هذه العوامل في[1] :

- التقاليد السائدة في غالبية المجتمعات العربية دورا رئيسيا في تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، اذ ما زالت تشدد على أن حياة المرأة النموذجية و مساهمتها الرئيسية في المجتمع هي في دورها كأم و في أسرة ، و قد أدت هذه المفاهيم الى اضعاف اهتمام المرأة باستقلاليتها الاقتصادية و قللت من أهمية العمل في حياتها،
- تخصص الاناث في مجالات و تخصصات معينة في التعليم الجامعي، حيث ترتفع نسبة الاناث مقارنة بالذكور في مجال التعليم و الدراسات التربوية و في مجال العلوم الانسانية، أين يوجد محدودية في الوظائف في هذا المجال.

2-2 تطور عدد البطالين الشباب و المتعلمين:

و يعد ارتفاع البطالة في الدول العربية من أبرز التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه تلك الدول خاصة في ظل الابعاد التي تتسم بها هذه الظاهرة المتمثلة في تركز معدلات البطالة في فئة الشباب و الاناث و المتعلمين الداخلين الجدد الى سوق العمل، فالتقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية تشير الى وجود 75 مليون شاب عاطل عن العمل على مستوى العالم و الى ارتفاع معدلات بطالة الشباب لتشكل ثلاثة أضعاف معدلات البطالة بين الشرائح العمرية الأخرى[2]، حيث تشير التقديرات الدولية الى أن معدلات البطالة في الدول العربية وصلت الى 28% من مجمل السكان مقارنة بنحو 12,4% للمتوسط العالمي لمعدلات بطالة الشباب لسنة 2013، و للشكل التالي سيوضح ذلك:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، ص 14

[2] أ. محمد اسماعيل، د. هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، أوت 2015، ص 4

الشكل (45): معدلات البطالة بين أوساط الشباب في البلدان العربية

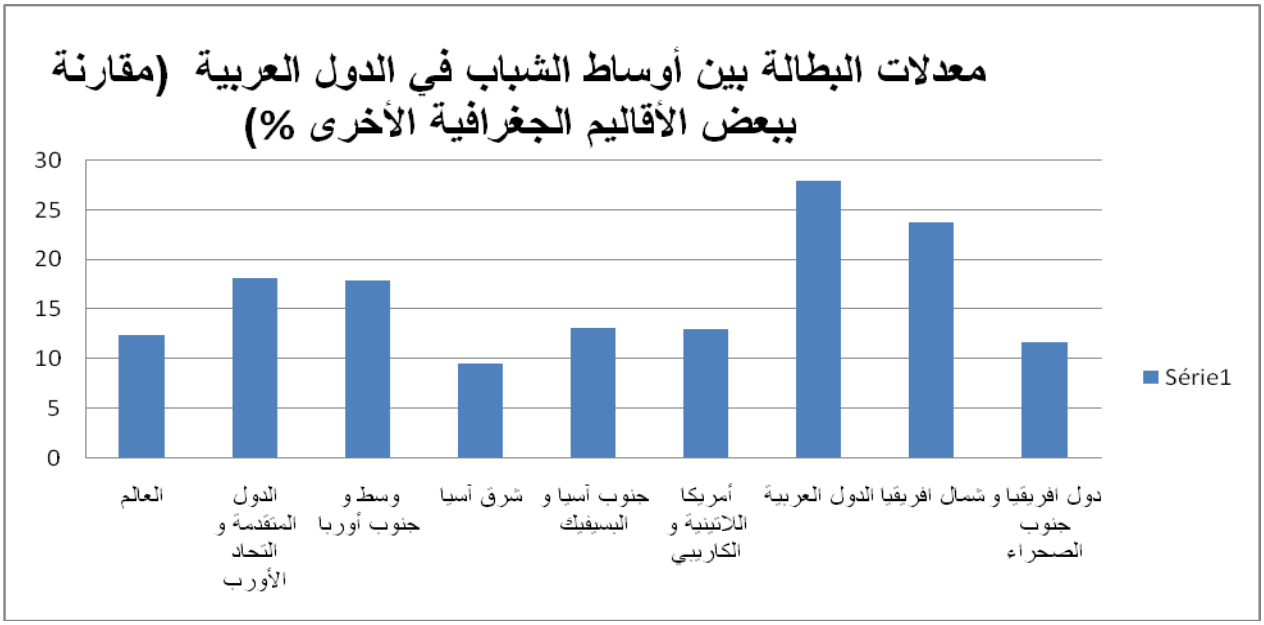

المصدر : أ. محمد اسماعيل، د. هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، أوت 2015، ص 7

حيث سنعرض أولا مشكلة البطالة في فئة الشباب في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل(46) : تطور معدّلات البطالة لفئة الشباب حسب الجنس و العمر للفترة 2011-2015

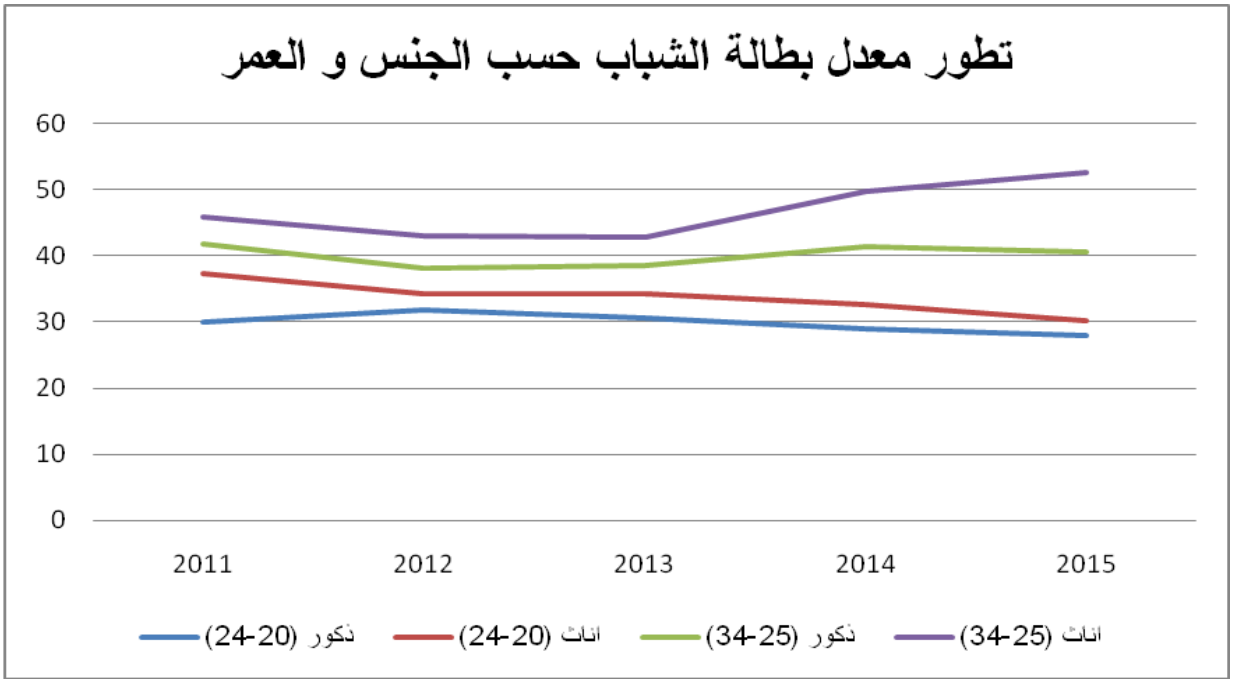

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات (حساب النسب بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات)

مع ان البطالة سجلت بعض الانخفاض الا أنها لا زالت تمس الشباب خاصة و في الغالب فئة الشباب الذين يسعون لفرصة عملهم الأولى. ففي عام 2009، كان ما يقارب 86,7% من العاطلين لا يتجاوزون السن 35، و نسبة البطالين الذين لم تتجاوز أعمارهم 35 سنة بلغت 73,4% ، أما نسبة البطالة عند الشباب على مجموع العاطلين عن العمل لنفس السنة كانت 43,6 %، و من خلال الشكل فهو واضح أن البطالة عند الشباب مثلت نسب مرتفعة طيلة هذه الفترة و خاصة عند الاناث، و يعود هذا الارتفاع لدى الشباب الى عدة عوامل أهمها[1]:

- التحول الديمغرافي الذي عرف تغيرات منذ 1980، حيث مثلت فئة 15–29 نسبة 26% من مجموع السكان، و هي فئة حساسة تمسها البطالة بنسب عالية، اضافة اى غياب العمل المنتج لامتصاص البطالة، هؤلاء الشباب هم عرضة للهجرة التي تمس خاصة المتعلمين، و دخول نسبة من الشباب الى سوق العمل الغير الرسمي.

أما نسبة البطالة شباب التي تتراوح أعمارهم ما بين (16–24سنة)، فارتفعت من 21,5 سنة 2009 الى 29,9 سنة 2015، و هي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة البالغين العاطلين عن العمل لنفس السنة

حسب التعاريف و الديوان الوطني للاحصائيات فان البطالة السائدة في الجزائر هيكلية ، و قد تبلورت في شكل بطالة المتعلمين حيث تبيّن أن نسبة النمو الاقتصادي كان له الأثر على هذه الشريحة من المجتمع، و سوف نرى من خلال الشكل التالي:

[1] Lamia Benhabib, chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyse multidimensionnelles et expérimentation, université Paris-Est, 2017. P 67
Vu sur : hal.archives-ouvertes.fr/tel-01476000/file/Manuscrit Thèse Lamia Benhabib.pdf

الجدول (25): تطور البطالة حسب الجنس و المستوى التعليمي لسنوات 2011-2013- 2015

	2011			2013			2015		
المستوى التعليمي	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
بدون تعليم	2,4	3,0	2,5	2,2	5,5	2,7	3,9	1,4	3,6
ابتدائي	6,3	7,4	6,3	6,4	9,7	6,7	7,9	5,5	7,7
متوسط	11,9	18,6	12,6	10,4	17,3	11,1	12,9	17,8	13,4
ثانوي	6,9	15,0	8,6	7,9	16,0	9,7	8,8	14,8	10,1
تعليم عالي	8,9	22,4	15,2	9,4	19,2	14,0	8,5	20,5	14,1

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات

الشكل (47): تطور معدّلات البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي لسنوات 2011، 2013، 2015

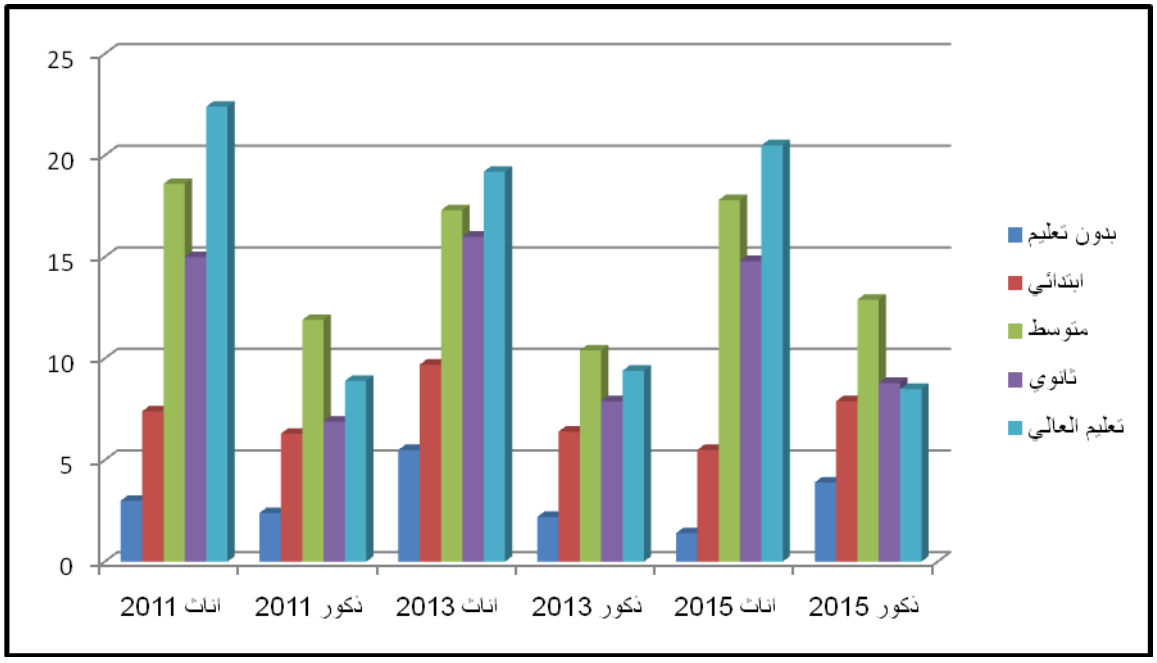

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات

تسجل بطالة الشباب المتعلمين مستويات مرتفعة اذا ما قارناها مع مستويات بطالة الشباب من غير تعليم، ففي سنة 2015 كانت النسبة 14,1%، أما متوسط السنوات الثلاث (2011، 2013، 2015) فبلغت نسبة البطالين عند المتعلمين 14,43%، و هذا الارتفاع من البطالة مس فئة الإناث بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبة الإناث المتحصلين على شهادات التعليم العالي 20,5**%** سنة 2015

يظهر من الشكل أيضا أن البطالة لدى المتعلمين فاقت البطالة لدى الفئات من دون تحصيل علمي و المضاف إليها الفئة ذات التعليم الابتدائي في السنوات الذكورة. تشير بطالة المتعلمين الى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم و سوق العمل في الجزائر، من خلال أن سياسات الشغل المنتهجة اتجهت بكثرة الى غير المتعلمين.

2-3 بطالة طويلة الأجل:

الجدول (26) : توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل و مستواهم التعليمي للسنتين 2012، 2015

مدة البحث	بدون تعليم		تكوين مهني		تكوين عالي	
	2012	2015	2012	2015	2012	2015
أقل من شهر	32.1	23	30.1	23.8	44.1	32.2
12-23 شهر	20.5	23.8	22.7	21.5	21.0	23.7
24 شهر و أكثر	44.7	50.3	44.2	51.3	34.3	43
ND	2.7	3.0	3.0	3.4	0.6	1.2

Source : Collections Statistiques,(Activité, Emploi et Chomage N°651), 2012

Collections Statistiques,(Activité, Emploi et Chomage N°726), 2015

من خلال الجدول يظهر لنا أن معدل البطالة يرتفع مع ارتفاع مدة البحث عن العمل 43% من حاملي الشهادات، و 50 % من البطالين تكوين مهني يبحثون عن عمل لمدة تجاوزت 24 شهرا في سنة 2015، و ترتفع هذه النسبة عند حاملي الشهادات الجامعية، حيث فاقت هذه النسبة (32,2%) سنة 2015 نسبة البطالين بدون تعليم التي بلغت في نفس السنة(23%)، و ذلك لما تكون فترة البحث تقل عن شهر واحد.

أما نسبة البطالة طويلة الأجل الى معدلات البطالة الكلية، حسب الديوان الوطني للاحصائيات ارتفعت من 6 % سنة 2013 الى 8,1 %سنة 2015.

III – سياسة التشغيل و تأثيرها على سوق العمل الجزائري:

إن آليات التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في إطار تنفيذ سياستها في مجال التشغيل متعددة ومتنوعة، ومختلفة المناهج والمسالك، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها مايتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توف المزيد من فرص العمل، ومنها مايتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية، مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، وحتى من هم دون تأهيل، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب صفة خاصة، و قد تقرر انشاء هذه الأجهزة منذ 1987، و التي سنحاول التطرق اليها و معرفة مدى فعاليتها في سوق العمل.

2 3 سياسة تشغيل الشباب PEJ:

هو أول جهاز منذ 1987 و بدأ تطبيقه منذ 1988، يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد وظائف مؤقتة في مشاريع ذات الأشغال العامة للشباب العاطلين عن العمل من 16 إلى 24 سنة، إضافة إلى دعم و تدريب العاطلين الباحثين عن العمل لأول مرة دون تأهيل مهني، و أمام قيود و تأخير في تنفيذ هذا

البرنامج، جاء ما يعرف بجهاز الادماج المهني للشباب DIPJ، وجه هذا الأخير الى الشباب طالبي العمل لأول مرة ذوي مهارات متدنية من 19 سنة الى 30 سنة، و يعتمد البرنامج على[1]:

- مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية (ESIL)،
- انشاء أنشطة مصغرة في اطار تعاونيات الشباب التي يمكن أن تستفيد من تمويل لمشاريعها الاستثمارية،
- تدريب المروجين لمدة 6 أشهر ضمن مؤسسات متخصصة لتقديم الدعم في اطلاق المشروع المخطط له.

3-2 الآليات التابعة لوزارة التضامن و الأسرة:

3-2-1 الأجهزة التي تديرها وكالة التنمية الاجتماعية ADS :

انشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996،[2] هدفها التخفيف من أثار برنامج التعديل الهيكلي PAS، حيث ساهمت في إدماج السكان في حالة عدم الاستقرار في النسيج الاجتماعي، و لا سيما الشباب و جاء في نصوص هذه الأجهزة، التعويض عن الأنشطة ذات المنفعة العامة IAIG، حيث يسمح للأفراد من دون دخل الاستفادة بتعويض شهري مقابل المشاركة في الأنشطة ذات الفائدة العامة.

[1] Lamia Benhabib, chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyse multidimensionnelles et expérimentation, université Paris-Est, 2017. P 71

[2] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يونيو سنة 1996، العدد 40، الصادر في 14 صفر عام 1417 الموافق ل30 يونيو سنة 1996، يتضمن يتضمن انشاء وكالة التنمية الاجتماعية و يحدد قانونها الأساسي، ص 18

برنامج آخر تديره وكالة التنمية الاجتماعية يدعى برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الأشغال المكثفة لليد العاملة (TUPHIMO) استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 من أجل تطوير صيانة الهياكل العمومية و ذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية و الولاية، و أخيرا في عام 1998 أنشأ برنامج عقود ما قبل التشغيل(CPE)، هذا الأخير موجه لادماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و التقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية لأول مرة، و يهدف البرنامج الى زيادة القروض و منح الشباب فرص لاكتساب تجربة تساعدهم على الادماج النهائي لدى أصحاب العمل.

3-2-2 الأجهزة التي تديرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

بعدما كانت تابعة مع بداية الأمر لبرنامج تنمية المجتمع و مسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ADS، أصبحت منذ 2004 تابعة لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، و هي آلية تهدف الى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة و دعمها و متابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين و النساء الماكثات بالبيت[1].

3-3 الأجهزة التابعة لوزارة العمل و الضمان الاجتماعي:

وزارة العمل و الضمان الاجتماعي MTESS تدعم ثلاث آليات هي:

3-3-1 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

هي مؤسسة عامة ذات طبيعة ادارية أنشئت عام 1990 ، و تعتبر من أقدم الهيئات العمومية، من مهامها الرئيسية جمع المعلومات الخاصة بسوق العمل، أي أنها تلعب دور وسيط بينها و بين المتخرجين

[1]علوني عمار، دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية بولاية سطيف، ملتقىاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة يوم 15-16 نوفمبر، ص 6.

الحاصلين على شهادات التعليم العالي، من أجل الحصول على عقود ما قبل التشغيل CPE ، زيادة على ذلك فالوكالة مسؤولة على تسيير جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP منذ جوان 2008 ، هذا الأخير منح للشباب ثلاثة أنواع من العقود تمثلت في تشمل عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) الموجهة لفئة المتحصلين على شهادات جامعية، عقود الإدماج المهني (CIP) و تخص طلبة التعليم المتوسط و المتحصلون على شهادات التكوين والتعليم المهنيين، وعقود التكوين والإدماج و الموجهة للفئات غير المؤهلة (CFI).

2-3-3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبنمبر 1996، المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 و المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003.[1]

تتمتع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنظيم يعتمد على هياكل محلية(فروع ولائية، ملحقات الفروع الولائية) متواجدة على كافة التراب الوطني.

بدأ شغل هذه الوكالة في السداسي الثاني لسنة 1997، و يتعلق هذا الجهاز بدعم و مساندة و تشجيع الشباب العاطلين ما بين 18-35 سنة على خلق مؤسسات، فهي تأخذ على عاتقها استقبال و توجيه و تكوين الشباب ذوي المشاريع و مساعدتهم في مجال اعداد و دراسة مشاريعهم من أجل تعزيز روح المقاولة و تحقيق الاستثمار.

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، "مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب"، جانفي 2004، ص 29

3-3-3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشأ هذا الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 في 6 جويلية 1994،[1] تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94- 01 المؤرخ في 11 ماي 1994، و من أولوياته الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة للعمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور إجراءات هذا الصندوق في:

- دفع تأمين من البطالة و مراقبة المنضمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.
- الدعم و المساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.
- المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة للبطالين الحاصلين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين.

يتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مراكز البحث عن العمل(CRE)، و مراكز دعم العمل الحر(CATI)[2].

3-3-4 منظمات التوظيف الخاصة المعتمدة (OPAP):

في سنة 2004، بموجب قانون 04-19 (بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-123 لسنة 2007) المتعلق بتوظيف العمال و مراقبة التشغيل ، تم فتح سوق للمنظمات الخاصة المعتمدة OPAP، و ذلك تحت مراقبة و تسيير الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM ، تعتبر OPAP وكالات خاصة وضعت على

[1] الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق ل 06 يوليو سنة 1994، العدد 44، الصادر في 27 محرم عام 1415 الموافق ل 07 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ص 5

[2]Lamia Benhabib, chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyse multidimensionnelles et expérimentation, université Paris-Est, 2017. P 74

مستوى خمس ولايات (الجزائر، بجاية، بومرداس، وهران، سكيكدة)، تقدم خدماتها في جميع أنحاء الوطن، حيث يبقى من الصعب تشكيل رؤية واضحة للأنشطة التابعة للوكالات الخاصة و الوسائل المتاحة لها.

3-4 شركاء آخرون لتعزيز سياسة التشغيل:

3-4-1 القطاع البنكي:

يمنح القطاع البنكي قروض تمويلية بموجب اتفاق الشراكة بينه وبين الأجهزة التي تدعم قطاع التشغيل، تمثلت أهمها في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

3-4-2 صندوق الضمان:

أدخلت الدولة أشكالا أخرى من الإجراءات و التدابير من أجل خلق أشكال أخرى من العمالة عند الشباب، حيث انشات صندوق الضمان من أجل دعم البنوك العامة لتحمل المخاطر المأخوذة عند تمويل المؤسسات الصغيرة، و بالتالي ضمان مخاطر الائتمان للمروجين الشباب.

3-4-3 تشجيع الاستثمار:

عندما نتكلم عن الاستثمار يمكننا أن نذكر صندوق ضمان القروض الاستثمارية (CGCI) الذي يساعد على خلق و تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة، مع إمكانية الحصول على قروض و تقاسم المخاطر بين البنك و المؤتمن.

أما الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) ، المسماة سابقا الوكالة الوطنية لتشجيع و دعم الاستثمار(APSI)[1] ،تحت اشراف وزارة الصناعة و تشجيع الاستثمار،منذ 2001، كان من مهامها

[1] L'APSI a été créée en 1993 dans le cadre des réformes de première génération engagées en Algérie durant les années1990 . Consultable sur le site officiel de l'ANDI.

الرئيسية دعم و تشجيع و تطوير و مرافقة المشاريع الاستثمارية الوطنية (العامة و الخاصة) و أيضا الأجنبية، بهدف خلق الأنشطة و مناصب الشغل الدائمة.

IV- أثار سياسة التشغيل على خلق مناصب عمل:

مقابل الصعوبات التي تواجهها القطاعات الاقتصادية لخلق فرص عمل، بدأت السلطات العامة الى ايجاد حلول بديلة لتخفيف الضغط على سوق العمل، فوضعت أجهزة مختلفة لتشجيع العمالة، و التخفيف من حدة البطالة، حيث أعادت السنوات الأخيرة إحياء ديناميكيات سوق العمل (انخفاض معدل البطالة و تشجيع المقاولتية)، و مع ذلك لا تزال البطالة تشكل مصدر قلق، و فيما يلي سنوضح الانجازات المحققة من طرف مختلف أجهزة الشغل.

4-1 الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM و برامج تشغيل الشباب:

لعبت الوكالة الوطنية ANEM دورا فعالا في أداء و تنظيم سوق العمل، حيث تم تشغيل 1689380 ما بين 2006-2014. حصة كبيرة من مناصب الشغل 73% تم خلقها سنة 2014 في القطاع الخاص، 78% منها كانت تابعة للقطاع الخاص الوطني ، أما فيما يخص نوع عقود العمل فما يعادل 8% هي نسبة عقود لمدة غير محدودة (CDI)، و الباقي فهي عبارة عن وظائف مؤقتة.

أما التوظيف الخاص بمنظمات التوظيف الخاصة المعتمدة OPAP، فيبقى محدودا بتسجيل 37043 توظيف منذ 2010 و الجدول التالي سيوضح لنا أكثر:

الجدول (27) : مساهمة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM و برامج تشغيل الشباب في التشغيل من 2006-2014

التوظيف الكلاسيكي			DAIP/ ادماج (منذ 2008)	المجموع
ANEM	OPAP (منذ 2010)	CTA (منذ 2009)		
1 689 380	37 043	187 243	1 870 248	3 783 914

Source : données fournies par l'ANEM (2015); ONS (2014c)

قطاع البناء و الأشغال العمومية BTPH يمتص النسبة الأعلى من مناصب الشغل 35%، بجانب قطاع الخدمات و الصناعة اللذان يسجلان 32,6% و 29% على الترتيب من مناصب الشغل المستحدثة، أما القطاع الفلاحي فسجل نسبة 3,37% لهذه لسنة 2015[1]، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (28) : مساهمة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM في التشغيل لسنة 2015

القطاع	الصناعة	BTPH	الفلاحة	الخدمات	المجموع
التوظيف	97982	118511	11416	110212	338121

Source : données fournies par l'ANEM , informations statistiques, décembre 2015

فيما يخص جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP، هو الأخر مكن من توظيف 1870300 من خلال الأجهزة الثلاث(CID, CIP, CFI) ، و تجدر الاشارة الى أنه بالرغم من تطور هذه

[1] Agence National de l'emploi, ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, informations statistiques, décembre 2015. P 3
Vu sur : http://www.anem.dz/ressources/pdf/2015/decembre-2015.pdf vu le: 16/11/2017

الانجازات من خلال إدراج الشباب في سوق العمل من خلال أجهزة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الا أنه تبقى المناصب المستحدثة مؤقتة، حيث تقتصر مدة العقود على سنتين (سنة واحدة قابلة للتجديد).

4-2 خلق فرص العمل في سياق الأجهزة التي تديرها وكالة التنمية الاجتماعية ADS:

تم خلق 385703 منصب عمل من طرف هذه أجهزة في الفترة الممتدة ما بين 2001-2013 ، حيث أن هذه المناصب موزعة على مختلف الأجهزة ، و الجدول التالي يعطينا توزيع هذه المناصب على الأجهزة في إطار وكالة التنمية الاجتماعية، حيث سجلت IAIG نسبة 58% في توفير مناصب الشغل، تأتي بعدها ESIL بنسبة 26,6%، يمكننا الإشارة أن هذه وظائف مؤقتة موجهة لتخفيف الصعوبات التي تعاني منها أصحاب الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا من المجتمع الجزائري، الجدول الذي يلي يوضح مساهمة وكالة التنمية الاجتماعية في خلق الوظائف للمدة الممتدة بين 2001 و 2012

الجدول (29) : مساهمة وكالة التنمية الاجتماعية ADS من 2001-2012

TUP-HIMO	ESIL	IAIG	CPE	المجموع
143540	905 851	1931714	384598	**3365703**

4-3 مساهمة المؤسسات المصغرة في التوظيف:

هناك زيادة ملحوظة في عدد المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و ا لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، حيث ارتفع عدد ANSEJ المشاريع من 17444 في سنة 2005 إلى 175153 مشروع سنة 2013، حيث تضاعف الرقم 10 مرات في ظرف ثمانية سنوات، الجدول التالي يوضح توزيع عدد الوظائف الخاصة بالمؤسسات المصغرة لشهر ديسمبر 2015، و مجموع السنة كاملة.

الجدول (30) : توزيع عدد الوظائف الخاصة بالمؤسسات المصغرة لشهر ديسمبر 2015

القطاع	مؤسسة مصغرة ANSEJ	مؤسسة مصغرة CNAC	المجموع (ديسمبر 2015)	المجموع الكلي (لسنة 2015)
صناعة	4	1	5	268
BTPH	48	11	59	821
الفلاحة	6	2	8	99
خدمات	61	10	71	971
المجموع	119	24	143	2159

Source : données fournies par l'ANEM , informations statistiques, décembre 2015

خاتمة الفصل الثاني :

مع حلول عقد الثمنينات شهد الاقنصاد توجها جديدا اعتمد على اعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة، حيث تزامنت الفترة ما بين 1985–1989 مع المخطط الخماسي الثاني الذي شهد فيها الاقتصاد الجزائري أزمة كان لها الأثر البالغ على الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء تمثلت في انخفاض المداخيل البترولية، ما ترتب عنه من تضييق للتمويل الخارجي، كما أن انخفاض الوسائل المالية الدولية أدى الى تقليص حجم الاستثمارات و تراجع هام في نسب النمو التي انخفضت ال 1% في هذه الفترة.

أما فترة التسعينات فكانت بداية التحولات النظامية الهادفة الى ارساء آليات اقتصاد السوق، حيث نتج عن الركود الاقتصادي لهذه الفترة انخفاض كبير في استحداث مناصب الشغل الجديدة، اضافة الى تسريح عدد مهم من العمال في هذه الفترة.

أما فترة 2000–2015، أي فترة انطلاق البرامج التنموية، فتميزت بارتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الحكومة، كما أن سياسات الشغل المتبعة كان لها الأثر في استحداث عدد مهم من مناصب الشغل.

يعتبر حجم القوة العاملة و عدد المشتغلين في تزايد، وعلى العكس فان حجم القوة العاملة العاطلة في انخفاض، كما أن تطور الفرق بين حجم القوة العاملة و القوة العاملة المشتغلة أصبح في انخفاض و هو دليل على أن نمو هذه الأخيرة ذو وتيرة أسرع من نمو القوة العاملة، و هو ما يقلص الفارق بينهما و يجعل القوة العاطلة عن العمل في تنازل، حيث عرفت نسب البطالة انخفاضا فمن 29,1% سنة 1997 الى 11,2% سنة 2015

كما انتشرت بطالة الشباب في الجزائر، و هذا ما يدعو للقلق حيث أن غالبية الشباب دون 30 سنة يبحثون عن عمل، اضافة الى ارتفاع بطالة حاملي الشهادات الجامعية، كما أن بطالة الاناث سجلت ارتفاعا في السنوات الاخيرة نتيجة دخول المرأة عالم الشغل و طلبها لمنصب عمل. تميزت البطالة أيضا بظاهرة اليأس من البحث عن العمل، و ذلك لاتساع مدة البحث عن العمل.

تطرقنا خلال دراستنا في هذا الفصل أيضا الى أهم مؤسسات سوق العمل و أهم البرامج و الأجهزة المكلفة بدعم التشغيل و محاربة البطالة التي رغم الدور الكبيرالذي لعبته من أجل تخفيض معدلات البطالة الا أن تغطيتها كانت محدودة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية

المقدمة :

في هذه الدراسة و في مبحث الأول سنحاول التأكد من قانون أوكن في الاقتصاد الجزائري و مدى امكانية الاعتماد عليه في التعرف على معدّلات النمو الكافية و التي قد تساعد في خفض معدّلات البطالة.

أما في المبحث الثاني فسنحاول تقدير العلاقة بين العمالة و النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، و سندرس هذه العلاقة من خلال تقييم كل من مساهمة القيم المضافة للقطاعات الثلاثة الرئيسية المكونة للاقتصاد (الفلاحي، الصناعي، الخدمات)، اضافة الى مساهمة الاستثمار ايضا في خلق مناصب عمل في سوق العمل في الجزائر طيلة الفترة الممتدة من 1985 الى 2015، و ذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك، اختبار السببية، و نموذج تصحيح الخطأ.

المبحث الأول : اختيار قانون أوكن بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1985-2015:

ان مفهوم السببية استعمله "غرانجر" " Granger(1969)"، استنادا الى مبدأ القدرة على التنبؤ، حيث اعتمد غرانجر على مبدأين أساسيين: السبب يسبق التأثير، و تحتوي السلسلة السببية على معلومات التأثير التي لم ترد في أي سلسلة أخرى ضمن التوزيع الشرطي (Hurlin, 2004). حيث طبق Granger مبدأ السببية على السلاسل الزمنية، و بعد ذلك على بيانات بانيل (Granger, 2003) ، و على مستوى الاقتصاد الكلي، أجرى (Weinhold, 1996) اختبار السببية على بيانات بانيل، في دراسته لعلاقة السببية بين الاستثمار و النمو[1]. أوكن (1962) هو الآخر، باستخدام السلاسل الزمنية قام بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة.

I- نموذج الدراسة:

نهدف من خلال هذا المبحث للتأكد من قانون أوكن في الاقتصاد الجزائري و مدى امكانية الاعتماد عليه في التعرف على معدّلات النمو الكافية و التي قد تساعد في خفض معدّلات البطالة.

حاولت العديد من الدراسات القياسية أن تبين أثر النمو الاقتصادي على معدّلات التشغيل وتراجع معدّلات البطالة في الكثير من الدول و باختلاف هيكلها الاقتصادي، وأثبتت أغلبيتها وجود علاقة عكسية بين معدّلات النمو الاقتصادي و معدلات البطالة. ويعتبر "قانون أوكن" من أهم النماذج الرياضية الحديثة الذي يعكس هذه العلاقة العكسية. و سمي بهذا الاسم نسبة إلى الاقتصادي الأميركي آرثر أوكن.

يفترض هذا القانون وفقا للبيانات الإحصائية التي اعتمد عليها أن كل ارتفاع قدره 3% في الناتج المحلي الإجمالي يقابله تراجع في معدّل البطالة بمقدار نقطة مئوية واحدة.

[1] Jean-Francois VERNE, la causalité entre la croissance économique, le chomage, et les impots :une analyse revisitée de la loi d'Okun, cahiers économiques de Bruxelles, vol 50 n°3, 2007, p 362

لكن الدراسات التجربية اللاحقة بينت أن قيمة معامل "قانون أوكن" قد تختلف من بلد إلى آخر، كما أن اعتماد منهجيات مختلفة في بناء الإحصائيات تؤدي بدورها إلى اختلاف في تقييم قوة العلاقة، فقد أشارت دراسات عديدة إلى أن نموا أقل مما وجده أوكن قد يكون كافي لخفض البطالة بنقطة واحدة.

لكن قانون أوكن «Okun's Law» بمفهومه الدقيق يبيّن وجود علاقة سلبية بين التغيّرات في معدّلات البطالة حول معدّلها الطبيعي والتغيّرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدّله المحتمل. في هذا المبحث سوف نقدم نموذج الدراسة و طريقة تقدير حديثة للتحقّق في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدّلات البطالة في الجزائر. الهدف من وراء اختبار هذا القانون بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو إمكانية تقدير معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي اللازم لتخفيض معدّلات البطالة، وهذا قد يساعدنا أيضا في تقديم اقتراحات بشأن الاستراتيجيات المناسبة و الواجب اتباعها للتخفيف من حدة البطالة [1].

وتقترح الآلية الأساسية لقانون أوكون الأصلي أن الزيادات في الطلب الكلي تجعل الشركات توظف المزيد من العمال من أجل تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات. وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعمالة في حين أن معدّل البطالة يتحرك نحو الاتجاه المعاكس. يمكن وصف علاقة أوكون الأصلية بالمعادلات التالية [2]:

$$N_t - N^* = \lambda(y_t - y^*) + w_t, \qquad (1)$$

[1] دحماني محمد ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية – نابلس المجلد 27،الإصدار 6، 2013، ص 1297–1298.

[2] Ioannis BournakisDimitris K. Christopoulos (2017), Output and Unemployment: Estimating Okun's Law for Greece, Political Economy Perspectives on the Greek Crisis pp 278-279.springer link.

$$u_t - u^* = \xi\left(N_t - N^*\right) + v_t, \qquad (2)$$

حيث N، y و u تمثل القيم المسجلة الحالية للعمالة والانتاج والبطالة، بينما القيم نفسها و المؤشر عليها بالنجمة (*) فهي تمثل المستويات الطبيعية لهذه المتغيرات. w_t و v_t فهي تمثلا حدا الخطأ في المعادلتين. في الأخير إذا قمنا بالجمع بين المعادلتين (1) و (2)، نحصل في النهاية على معادلة أوكون الأصلية كما يلي:

$$u_t - u^* = \mu\left(y_t - y^*\right) + \eta_t, \qquad (3)$$

حيث تمثل المعلمة μ تعكس "معامل أوكون" الذي يفسّر فجوات البطالة إلى الفجوات في الناتج عند مستويات قدرته الكامنة (المحتملة). فعند تقدير المعادلة (3) فإن نصادف مشكلة قياس ترتبط بتحديد المستوى الطبيعي للناتج والبطالة. ولذا فإن النهج الموحد للحصول على تقديرات المستوى الطبيعي للناتج والبطالة هو استخدام إحدى المرشحات (مصفي هودريك – بريسكوت أو مصفي كالمار – (The Hodrick–Prescott and Kalmar filters – Cuaresma 2003; Huang and Chang 2005).

وفي هذا المبحث، نفضل أن نفترض أن المستوى الطبيعي للبطالة ثابت بينما ينمو الناتج المحتمل بمعدّل ثابت. وبعبارة أخرى، نفترض أن الاقتصاد هو بالفعل في حالة استقرار حيث جميع الأسواق واضحة. وبالتالي فإن التغيرات في البطالة الحالية هي انحرافات عن مستوياتها الطبيعية. في هذه الحالة، يمكننا أن نأخذ الاختلافات الأولى من القانون الأصلي لأوكون أي من المعادلة (3) و نحصل على:

$$\Delta u_t = \alpha + \beta \Delta y_t + \varepsilon_t, \qquad (4)$$

حيث تمثل t عامل الزمن، Δ هو الفرق الأول للمتغير، α الحد الثابت، β المعلمة ذات الأهمية (معامل أوكون)، والذي يتوقع أن يكون سالبا حيث أنه يعبر عن العلاقة السلبية بين التغيرات في الإنتاج والتغيرات في البطالة. ε_t أما هو الخطأ العشوائي دو الضوضاء البيضاء (تشويش أبيض – white noise).

وتعتمد المعادلة (4) على الافتراض المعقول و الذي يشير إلى أن u^*ثابت. البيانات المتوفرة حول الاقتصاد الجزائري تدعم بقوة هذا الافتراض حيث بلغ معدّل البطالة ما يقارب 18.78. ولذلك، فإننا سنتجنب كل خطوات القياس الصعبة غير قابلة للرصد و التحديد والتي يمكن أن تقودنا إلى عدم الدقة في قياس فجوات الناتج والبطالة.

II – التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود Bound Testing :

قد تختلف الأساليب القياسية التي استخدمت في العديد من الدّراسات التطبيقية الحديثة و التي اهتمت بمنهج التكامل المشترك، إلا أغلب هذه الدّراسات في بدايتها اعتمدت على الأساليب الأكثر شيوعا و استخداما مثل طريقة الخطوتين أو المرحلتين لانجل قرانجر EG 1987، أو أسلوب التكامل المشترك لجوهانسن 1988. كل هذه النماذج تعتمد على سلاسل لمتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى[1] لإجراء و اختبار وجود أية علاقة تكامل بينها، إلى أن "وضع Pesaran et al سنة 2001 منهجية الـــ ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models)، ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر" [1].

[1] شرين عادل نصير، محددات البطالة في مصر خلال الفترة 1973–2013: دراسة تحليلية قياسية، مجلة دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74–57 ربيع – صيف 2016، ص 106.

[1] خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دارسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد 1، ص 20.

علاوة على ذلك، أظهر Pesaran and Shin سنة 1999 أن التقديرات التي تستند على ARDL هي فائقة الاتساق، ويمكن استخلاص استنتاجات صحيحة على معاملات الأجل الطويل . كما أن هذا الأسلوب لا يوفر فقط دليلا على وجود علاقة التكامل المشترك على الأجل الطويل ولكن أيضا يوفر معاملات العلاقة طويلة الأجل [1].

2-1 المنهجية ومصادر البيانات:

2-1-1 مصادر البيانات:

عند تقدير قانون أوكون أخذنا البيانات المتعلقة بالدراسة أي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدّلات البطالة من أهم جهاز إحصائي و الذي يشرف على "مسح القوى العاملة في الجزائر" وهو الديوان الوطني للإحصائيات ONS و كذا بيانات البنك الدولي WB. وتغطي الدراسة الفترة الزمنية من 1985 و إلى سنة 2015.

2-1-2 المؤشرات المفسّرة للنمو الاقتصادي:

y_t : يتمثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و يعتبر أهم مقياس لمعرفة مستوى تطوّر النشاط الاقتصادي في البلد وسنرمز لها بـــــــــ gdp بمن مخرجات برنامج eviews.

y^* : يتمثل الناتج المحتمل و يعرف بناتج العمالة الكاملة.

2-1-3 المؤشرات المفسّرة للبطالة:

u_t : المعدّل الفعلي للبطالة.

u^* : المعدل البطالة الطبيعي.

[1] نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (10)، العدد (20)، جوان 2013، ص 21.

2-2 طريقة حساب فجوة الناتج:

لقد قدم الكثير من الاقتصاديين دراسات بحثية ومقاربات جديدة لتقدير الناتج المحتمل، إلا أن أغلب هذه المقاربات القياسية تعاني من ثغرات متعددة، وسوف نعرض من خلال هذا الجزء أهم طريقة لتقديره و هي طريقة مصفي هودريك – بريسكوت HP filter [1].

2-3 طريقة حساب معدّل البطالة الطبيعي:

أحسن طريقة لحساب هذا المعدّل يتم من خلال علاقة فليبس المطورة والتي يمكن تلخيصها في المعادلة التالية [2]:

$$\pi_t - \pi_t^e = \beta_2 \ (UN_t - U^n) + u_t$$

حيث:

π_t : معدل التضخم الفعلي

π_t^e معدل التضخم المتوقع

UN_t: معدل البطالة الفعلي السائد في الوقت المحدد.

U^n: معدل البطالة الطبيعي في الوقت المناسب.

u_t: حدّ الخطأ العشوائي

[1] محمد عبد الكريم المرعي، عماد الدين أحمد المصبح، تقدير فجوة الناتج في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2012 دراسة تطبيقية باستخدام مرشحي هودريك بريسكوت وكالمن متعدد المتغيرات، مجلة دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، العد 74-75، ربيع صيف، 2016، ص 162.

[2] دحماني محمد ادريوش: إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص 235.

وبما أن π_t^e لا يمكن ملاحظتها مباشرة، كنقطة انطلاق، يمكننا أن نجعل افتراض بسيط حيث $\pi_t^e = \pi_{t-1}$ وهو أن التضخم المتوقع هذا العام هو معدل التضخم الذي ساد في العام الماضي؛ وبطبيعة الحال، يمكن إجراء افتراضات أكثر تعقيدا حول تشكيل التوقعات. وباستبدال هذا الافتراض وكتابة نموذج الانحدار في النموذج المعياري، نحصل على معادلة التقدير التالية [1]:

$$\pi_t - \pi_{t-1} = \beta_1 + \beta_2\, UN_t + u_t$$

بعد تقدير العلاقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية نحصل على النتائج التالية:

$$\pi_t - \pi_{t-1} = 2.305 - 0.126\, UN_t + u_t$$

ويمكننا أن نحسب المعدل الطبيعي الكامن للبطالة على النحو التالي:

$$C^n = \frac{\hat{\beta}_1}{-\hat{\beta}_2} = \frac{2.305}{0.126} = 18.29\%$$

هذا هو المعدّل الطبيعي للبطالة من حوالي 18.29%، ويقول الاقتصاديون أن المعدّل الطبيعي يتراوح بين 5 و6% في البلدان المتقدمة. وهذا يدل على أن المعدل الفعلي أكبر بكثير من المعدل في هذه البلدان.

2-4 اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية:

2-4-1 اختبارات جدور الوحدة: ADF و PP

في برنامج Eviews 9 سنرمز لـــــــ Δy_t بـــ vargdp أما المتغير Δu_t بـــ varunem .

[1] Rekrak Mounia, Dahmani Mohamed Driouche & Nassour Abdelkader. (2015). Revisiting the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth in Algeria, 1970-2014:Co-Integration Approach using ARDL model, Journal of Quantitative Economics Studies. Issue 1, 2015. Publication of the Faculty of Economics & Management. Kasdi Merbah University Ouargla, pp 11-12.

رغم تعدّد اختبارات جدر الوحدة إلا أنني سوف اعتمد فقط على اختبارين و هما اختبار (ADF) واختبار (PP) للكشف عن سكون السلسلتين. و النتائج التالية توضحان هذين الاختبارين:

الجدول (31): الاختبار جدر الوحدة باستخدام(Augmented Dickey-fuller ADF)

الفرض العدم: السلسلة بها جدر وحدة

		At Level	
		VARGDP	VARUNEM
With Constant	t-Statistic	-4.3462	-4.9710
	Prob.	***0.0019***	***0.0004***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4861	-5.4364
	Prob.	***0.0066***	***0.0007***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1158	-5.0652
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***
		***	***
		At First Difference	
		d(VARGDP)	d(VARUNEM)
With Constant	t-Statistic	-8.0654	-7.9453
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.1356	-7.9479
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.2163	-8.0858
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

الجدول (32): اختبار جدر الوحدة باستخدام (PP) (Phillips-Perron test)

الفرض العدم: السلسلة بها جدر وحدة

		At Level	
		VARGDP	VARUNEM
With Constant	t-Statistic	-4.5932	-4.9929
	Prob.	***0.0010***	***0.0004***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5746	-5.4364
	Prob.	***0.0054***	***0.0007***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.3894	-5.0827
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***
		***	***
		At First Difference	
		d(VARGDP)	d(VARUNEM)
With Constant	t-Statistic	-10.1777	-14.1194
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-10.2617	-26.4787
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-10.3852	-12.5548
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

وتبين النتائج الواردة في اختبار ADF و اختبار PP أن فرضية جذر الوحدة يمكن رفضها في السلسلتين. فبناء على القيم المحسوبة يمكن رفض الفرض العدم في كلا الاختبارين، أي أن السلاسل لا تحتوي على جدر وحدة فالقيم المحسوبة جاءت أكبر من القيم الجدولية، أي قبول الفرض البديل أي السلاسل ليس بها جدر وحدة. ومنه فإن السلاسل الزمنية الخاصة بهذه المتغيّرات مستقرة في المستوى. وجاءت كل النتائج معنوية عند مستويات 1%.

III- منهجية التقدير:

سنحاول قياس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر (تقدير علاقة أوكن باستخدام نموذج الفجوة)، على المدى القصير والمدى الطويل ضمن الفترة ما بين 1985-2015 من خلال تطبيق قانون أوكن الشهير. قياس هذه العلاقة كان بالاعتماد أساسا على نموذج الفجوة، و تم استخدام مصفي هودريك – بريسكوت HP filter لتقدير الناتج المحلي الإجمالي المحتمل. تقدير نموذج الدراسة تم بالاستعانة بمنهج الحدود Bound testing (ARDL الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة التباطئة)، وكذا نموذج تصحيح الخطأ لتمثيل العلاقة على المدى القصير والطويل.

3-1 فترات الإبطاء لأمثل نموذج ARDL:

بعد تحديد درجة تكامل متغيرات الدّراسة والتأكّد من أنها من الرتبة (0) قمت بتحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل بناء على أقل قيمة لمعيار اكايك، وهذا في إطار النموذج العام للـــــ ARDL.

و بتقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 9 حيث أنه تم تحديد أقصى عدد فترات إبطاء بـــ 3 فترات وأعطت مخرجات برنامج افيوز النتائج التالية:

الجدول (33): فترات الإبطاء المثلى لنموذج الـــ ARDL القاعدي

النماذج	I
	varunem = (vargdp)
عدد فترات الإبطاء المثلى	ARDL(2,1) القاطع

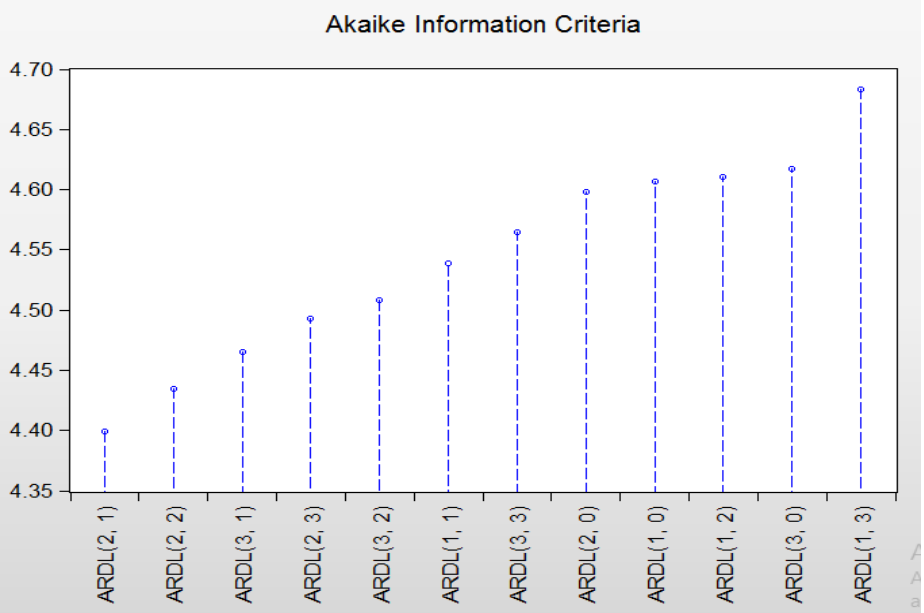

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

3-2 اختبار منهج الحدود:

بعد تحديد عدد فترات الإبطاء الأمثل انطلاق من تقدير نموذج الـــ ARDL القاعدي ننتقل إلى الخطوة الموالية وهي محاولة تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Unrestricted Error Correction Model) و الذي يعتبر الأساس لاختبار منهج الحدود. نتائج اختبار الحدود موضحة في الجدول التالي:

الجدول (34): نتائج اختبار منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك

الفرض العدم: لا توجد علاقة في المدى الطويل

Test Statistic	Value	k
F-statistic	23.47848	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة (UECM)، أجريت اختبار الكشف عن وجود علاقة طويلة المدى أي وجود تكامل مشترك. فقمت بحساب إحصائية (F) في إطار اختبار والد Wald test بهدف اختبار الفرضية العدم H_0 أي على "عدم وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج" ، ثم مقارنتها مع القيم الجدولية الحرجة التي قدّمها Pesaran and Al,(2001) (قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا). بعد الحصول على النتائج من مخرجات برنامج eviews 9 تبين أن قيمة (F) المحسوبة (23.47) أكبر من الحد الأعلى عند مستويات المعنوية الثلاثة 1%، 5%، و 10%، ومنه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل "بوجود علاقة طويلة المدى بين متغيّرات الدّراسة القياسية"، أي هناك علاقة توازنية طويلة المدى.

3-3 فحص البواقي بالنسبة لتقدير نموذج UECM:

جاءت نتائج الاختبارات على النحو التالي:

الجدول (35) : نتائج الاختبارات على بواقي تقدير نموذج UECM

الاختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	**F-statistic**		**Prob. F(2,21)**	
	1.48		0.248	
اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)	**F-statistic**	**Prob. F(1,25)**	**Obs*R-squared**	**Prob. Chi Square(2)**
	0.716	0.405	0.752	0.385
التوزيع الطبيعي Jaque-Bera	Jarque-Bera		Probability	
	0.971		0.615	

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

اختبار LM test يقوم على فرضية العدم وهي "غياب الارتباط الذاتي بين البواقي النموذج". و تم تقدير النتيجة باستخدام احصائية F . القيمة الاحتمالية تظهر أن احصائية Fisher المحسوبة أقل من القيمة الجدولية المقابل لها بالنسبة للنموذج المقدر. ممّا يعني قبول الفرض العدم، أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير. و منه النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

نتائج اختبار ثبات التباين باستخدام ARCH Test الذي يقيس العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع ومربع البواقي المبطأة لفترتين لاختبار الفرض العدم "ثبات التباين". يقوم هذا الاختبار على اختبارين هما اختبار فيشر (F) الكلاسيكي أو اختبار مضاعف لاغرانج (LM). القيمة الاحتمالية للاختبارين توضح أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية أي سنقبل الفرض العدم ومنه ثبات تباين بواقي التقدير في النموذج المقدر.

اختبار Jaque-Bera أيضا يشير إلى أن "الأخطاء العشوائية موّزعة توزيعا طبيعيا". فالقيمة الاحتمالية تشير إلى قبول فرض العدم وهو أن بواقي التقدير تتبع توزيعا طبيعيا.

في الأخير نستنتج أن النموذج المختار جيد.

3-4 استقرار النموذج المدروس:

يكون هناك استقرار هيكلي للمعاملات المقدّرة في النموذج المختار إذا وجد الشكل الخاص بالاختبارات التالية وهي المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و أيضا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة داخل منطقة بها جدود وتكون عند مستوى 5 %. نتائج الاختبار جاءت على النحو التالي:

الشكل (48) : منحنى اختبار CUSUM و CUSUM of Squares

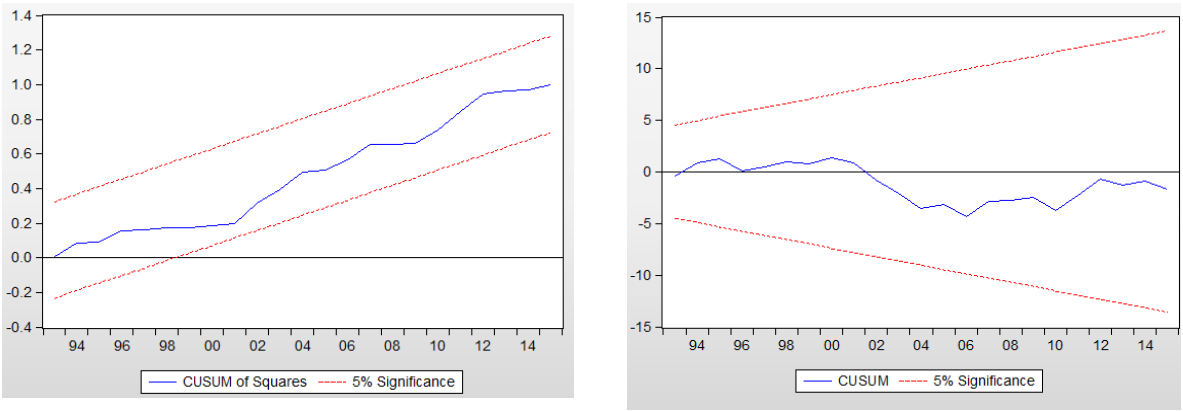

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

الخط البياني في الشكلين يعبر في الوسط أي بين القيم الحرجة أي بين خطّي الحدود، و هذا يشير إلى وجود استقرار في النموذج عند حدود 5%. و هذا يدّل على وجود استقرار جيد و كذا انسجام في النموذج الحالي (استقرارا بين النتائج في المدى الطويل و المدى القصير).

3-5 العلاقة على المدى الطويل و المدى القصير:

في الأخير نسعى لتقدير علاقة أوكن في المدى الطويل باستخدام منهجية تقدير الـــ (ARDL) و ذلك بعد أن تأكّدنا أن هناك علاقة توازن طويلة الأمد. وتظهر نتائج التقدير على النحو التالي:

الجدول (36) : تقدير علاقة أوكن في المدى الطويل، بالاعتماد على اختبار ARDL

ARDL للتكامل المشترك و شكل العلاقة في المدى الطويل
المتغير التابع: VARUNEM
النموذج المختار: ARDL(1.1)
Sample: 1985 2015
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VARGDP)	-0.063956	0.042461	-1.506222	0.1445
CointEq(-1)	-1.109856	0.204171	-5.435926	0.0000

Cointeq = VARUNEM - (-0.1041*VARGDP + 0.4848)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VARGDP	-0.104127	0.050737	-2.052312	0.0507
C	0.484802	0.556892	0.870549	0.3923

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9

يعرض الجدول معاملات المدى الطويل و القصير لنموذج ARDL. نلاحظ في المدى الطويل أن معامل أوكن جاء سالب و يرتبط سلبا بمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1985-2015. و بالرغم من أن النتائج تتلاءم والطرح النظري لعلاقة أوكن أي وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي و معدلات البطالة إلا أن العلاقة ظهرت ضعيفة جدا، حيث أن أي زيادة في النمو الاقتصادي بنسبة وحدة واحدة (1%) سيصاحبها انخفاض في مستوى البطالة فقط بنسبة

0.104% على المدى الطويل و جاءت النتيجة معنوية عند مستوى معنوية قدرها 10%. ولكن في المدى القصير المعلمات ظهرت غير معنوية و ضعيفة.

النتيجة تبيّن أيضا أن معامل تصحيح الخطـــأ المقدر ظهر سالب ومعنوي عند مستوى 1% أي يضمن أن تكون عملية التسوية و التعديل من الانحرافات القصيرة الأجل سريعة جدا.

المبحث الثاني : دراسة العلاقة بين نمو القطاعات و العمالة

I – نموذج الدراسة

لأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج خطي لتحديد هذه العلاقة، حيث استخدمنا بيانات سنوية عن الفترة (1985–2015)، و تماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، و التي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس و التحليل الكمي، فاننا قمنا باستخدام طرق التحليل المشترك.

سنستخدم في دراستنا نموذج انحدار خطي لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و سوق العمل من خلال تقييم مساهمة القيم المضافة للقطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد (الفلاحي، الصناعي، الخدمات)، و كذا مساهمة الاستثمار في خلق مناصب عمل في سوق العمل في الجزائر

سيتم في دراستنا اعتماد نموذج بسيط لتعظيم الربح، في الإشارة الى المنهجية المتبعة من طرف ميلنر ورايت Milner et wright(1998) والتي تفترض دالة كوب دوغلاس من نوع[1]:

$$Q = A^{\gamma} K_i^{\alpha} L_i^{\beta} \qquad \ldots\ldots\ (1)$$

حيث :

Qالإنتاجية الفعلية

Kمخزون رأس المال

Lوحدات العمل المستخدمة في الإنتاج

[1] ركراك مونية، قادري نورية، بوطالب قويدر، أثر التجارة الدولية على سوق العمل في الجزائر، مجلة الرفاد، الأردن، العدد 3، 2017، ص182

و المعاملات α و β تمثل على التوالي ، حصة رأس المال والعمالة.كما يمثل γ العوامل التي تؤثر على كفاءة الإنتاج و i مؤشر يعكس قطاع معين (i= 1,…, N).الإشارة الى انه في دراسة إدواردز.Edwards.S(1988) حيث افترض أن العمالة في هذا النموذج يفترض أن تكون متنقلة بين عدة قطاعات اقتصادية.

لتعظيم فائدتها، توزع الشركة كميات على العمل ورأس المال حيث العائدات الهامشية العوائد الحدية للعمل تساوي الراتب W.ودخول رأس المال الهامشية الحدية مساوية لتكلفة C، سيتسمح بحذف متغيرة رأس المال في دالة الإنتاج بالنسبة للشركة و تصبح كالتالي[1]:

$$Q = A^{\gamma}\{(\alpha L_i/\beta)(W/C)\}^{\alpha} L_i^{\beta} \quad \dots (2)$$

باستعمال اللوغاريتم وإعادة ترتيب المعادلة المذكورة أعلاه، يتم الحصول على الطلب على اليد العاملة من الشركة، وبالتالي في هذا القطاع، على النحو التالي:

$$\ln L_i = \theta_0 + \theta_1 \ln(W/C) + \theta_2 \ln Q_i \quad \dots (3)$$

حيث :

$$\theta_0 = -(\gamma \ln A + \alpha \ln \alpha - \alpha \ln \beta)/(\alpha + \beta)$$

$$\theta_1 = -\alpha/(\alpha + \beta)$$

$$\theta_2 = -1/(\alpha + \beta)$$

تعتبر هذه المعادلة هي الأساس لتقدير النموذج، في الواقع، وبالنظر إلى البيانات المتاحة، وتقدير المعادلة (3) تم تسليط الضوء على مجموعة من القطاعات للعينة، وتأخذ التعبير التالي:

[1] أثر التجارة الدولية على سوق العمل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 183

Emploi= f(VaAGR, , VaInd, , VaSer ,Inv)

$$LnEmploi_t = a_1 + a_2 LnVaAGR_t + a_3 LnVaInd_t + a_4 LnVaSer_t + a_5 LnINV + \varepsilon_i$$

و بادخال اللوغاريتم على النموذج لا يصبح لدينا مشكلة عدم تجانس بيانات السلسلة الزمنية حيث أن القيم المضافة لمختلف القطاعات المأخوذة ممثلة بنسب مئوية، أما سلسلة العمالة فمقدرة بالملايين، و تصبح معاملات النموذج مرونات اي اذا تغير اي متغير مستقل بوحدة واحدة سيتغير العمالة بقيمة المعامل

حيث:

Emploi: العمالة

VaAGR: نصيب (%) قطاع الفلاحي في تكوين القيمة المضافة

VaInd : نصيب (%) قطاع الصناعي في تكوين القيمة المضافة

VaSer: نصيب (%) قطاع الخدمات في تكوين القيمة المضافة

INV: الاستثمار

$\mathbf{a_1}$: ثابت الدالة، حيث يمثل محددات العمالة التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

$\mathbf{a_{2,3,4,5}}$: تمثل مقدرات النموذج، و تدل بشكل أكثر تحديدا على معاملات مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للمتغيرات المفسرة كل على حدة

$\boldsymbol{\varepsilon_i}$: تمثل حد الخطأ العشوائي

نلاحظ أن النموذج القياسي هو ذو طابع احتمالي، لهذا تم ادراج حد الخطأ ε_i، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تأثر في العمالة، و يصعب قياسها.

1-1 متغيرات الدراسة :

Emploi: و تمثل العمالة في الفترة الزمنية ما بين 1985- 2015 ، حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

VaAGR: نصيب (%) قطاع الفلاحي في تكوين القيمة المضافة ، و هي سلسلة تمتد ما بين 1985-2015 حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

VaInd : نصيب (%) قطاع الصناعي في تكوين القيمة المضافة، و هي سلسلة تمتد ما بين 1985-2015 حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

VaSer: نصيب (%) قطاع الخدمات في تكوين القيمة المضافة، و هي سلسلة تمتد ما بين 1985-2015 حيث تم الاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات،

بالاعتماد على برنامج Eviews (9) ، تم تمثيل هذه السلاسل بيانيا، و ظهر لنا أن مجموع السلاسل تحتوي على جدر الوحدة، و الأشكال موضحة في الملحق (1-أ).

2-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تتميز معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الاجمالي، مستوى الأسعار... بعدم الاستقرار (Green 1982, Nelson ; 2000 et Polsser) و بغياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه انحدار زائف، اضافة الى مشاكل في التحليل و الاستدلال القياسي (Granger et Newbold ; 1974)، و يعتبر شرط استقرار السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة و تحليل

السلاسل الزمنية، حيث هناك عدة طرق لاختبار استقرار السلاسل الزمنية، في بحثنا هذا سنستخدم طريقة اختبار جدر الوحدة Unit Root Test الذي يمكن أجرائه بعدة طرق، الأولى تدعى اختبار دكي–فولر Augmented DickeyFuller(ADF) والثانية تدعى أختبار فيليبـــبيرون Phillips Perron (PP) ، أما الطريقة الثالثة فتدعى اختبار KPSS.

يعتبر اختبار ADF من أهم الاختبارات المستخدمة وأكثرها شيوعا لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و تحديد درجة تكاملها، و يقوم اختبار ADF على المعادلة التالية:–

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Δ تشير إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية Y_t

Y_t تشير إلى المتغير الذي يتم اختبار استقرارية سلسلة الزمنية،

$$\Delta Y_{t-1} = (Y_{t-1} - Y_{t-2}), \Delta Y_{t-2} = (Y_{t-2} - Y_{t-3}), \text{etc.}$$

δمعلمة المتغير المتباطئ، t الاتجاه الزمني و ε_tحد الخطأ العشوائي.

و يتم اختبار فرض العدم بأن المعلمة $\delta = 0$ أي بوجود جدر الوحدة (غير ساكنة) في المقابل نجد الفرض البديل $\delta \langle 0$ أي أن السلسلة ساكنة، و يمكن أن يضاف للمعادلة متغير الزمن (t) وإذا كان حدّ الخطأ في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن أن يصحّح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة. و الجدول (31) يوضّح نتائج الاختبار:

الجدول (37) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة ADF

السلسلة الزمنية	المستوى			الفرق الأول		
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بدون ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	بذون ثابت و اتجاه
lnemploi	-0,267454	-1,936612	2,801301	-6,637643***	-6,525932 ***	-5,148866***
LnVaagr	-2,818661	-3,222017	0.234199	-7,073885***	-6.953486***	-1,030162***
lnvaind	-1.118061	-0.754260	-1.801756	-5,087917***	-5,337006***	-5,128373***
lnvaser	-1.154998	-0,838125	0,589120	-5,412128**	-5,745417	-5.482957***
lnINV	-2,508640	-1,637968	2,318957	-3,177746	-3,884027	-0,866897

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews9، الملحق (1-ب)

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب القيم الجدولية ** معنوية عند مستوى 5 % حسب القيم الجدولية * معنوية عند مستوى 10 % حسب القيم الجدولية

() طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 5 فترات.

3-1 نتائج اختبار الاستقرارية:

يتضح من اختبار الاستقرارية أن السلاسل (lnemploi, lnvaAgr, lnvaInd, lnvaSer, lnINV) بعضها هي سلاسل تحتوي على جدر الوحدة، و بذلك قمنا بقبول فرضية العدم أي أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ولكن ستستقر بعد الفروقات الأولى أي تم رفض فرضية العدم التي تشير الى عدم استقرارية السلسلة، بعداجراء الفروقات الأولى و على أساس النتائج المتحصل عليها، نستنتج أن السلاسل متكاملة و بالتالي سنقوم باختبار التكامل المشترك على نفس السلاسل.

II- اختبار التكامل المشترك:

التكامل المشترك والذي قدم من قبل Engel and Granger (1987) هو أسلوب لمعالجة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية، فاذا وجدت سلسلتين زمنيتين او أكثر غير مستقرتين فان التركيب الخطي لهذه السلاسل الزمنية مستقرا ، أي ان السلسلتين سوف يقتسمان اتجاة عشوائي مشترك Share a Common Stochastic Trend لتطبيق التكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة يجب اولا تحديد رتبة التكامل المشترك بين تلك المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة وانها متكاملة من نفس الدرجة ، ثم بعد ذلك يتم التاكد من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينها بواسطة اختبار التكامل المشترك.

ومن اهم اختبارات التكامل المشترك هي طريقة (1987) Engle- Granger ذات الخطوتين وطريقة Johanson and Juselius (1990).

الخطوة ألاولى في طريقة (1987) Engle- Granger هي تقدير معادلة أنحدار التكامل المشترك Cointegration Regression باستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS):

$$INF_t = \alpha \ + \alpha_1 (M_2 / GDP)_t + \varepsilon_{1t}$$
$$INF_t = \beta_1 + \beta_2 EXG_t + \varepsilon_{2t}$$

أما الخطوة الثانية فيتم أختبار سكون البواقي $\hat{\varepsilon}_{1t}$، $\hat{\varepsilon}_t$ ($\hat{\varepsilon}_{2t}$ هي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة الاجل) باستخدام ADF، فأذا لم ترفض فرضية العدم ($H_0 : \delta = 0$) فان سلسلة البواقي المقدرة من معادلة انحدار التكامل المشترك تحتوي على جذر الوحدة (غير مستقرة) ومنه يستنتج بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والعكس في حالة رفض فرضية العدم ($H_0 : \delta = 0$).

أما طريقة Johansen and Juselius (1990) و Johansen (1988) التي تستخدم طريقة الامكان الاعظم ذات المعلومات الكاملة فيفضل ان تستخدم في نموذج مكون من اكثر من متغيرين لاحتمال وجود اكثر من متجةللتكامل المشترك، و قد أثبتث Gonzalo (1990) ان طريقة Johansen and Juselius(1990) أفضل حتى في حالة وجود متغيرين التي تكون طريقة Engle-Granger(1987) ذات الخطوتين مناسبة لاختبار التكامل المشترك بينهما وذلك لانطريقـــة Johansen and Juselius (1990) تسمح بالاثر المتبادل بين المتغيرين والتي تكون غير موجودة في طريقة Engle-Granger (1987) ذات الخطوتين.

يمكن التعبير عن طريقة Johansen and Juselius(1990) كالاتي:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + \ldots\ldots\ldots\ldots + A_p Y_{t-p} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

يمكن كتابة المعادلة السابقة كالاتي:

$$\Delta Y_t = \prod Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

$\Gamma_i = -\sum_{j=i+1}^{p} A_j$, $\prod = \sum_{i-1}^{p} A_i - I$ حيث: ε_t يمثل الخطأ العشوائي، $\prod$ مصفوفة المعاملات التي تمثل اثار المتغيرات في الاجل الطويل والتي يفترض انها متكاملة من الدرجة الاولى. ويشار الى رتبة المصفوفة ب r ،والتي تحدد عدد متجهات التكامل المشترك. وقد أقترح Johansen (1990) and Juselius و Johansen(1988) أجراء اختبارين لاختبار فيما اذا كان هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية موضوع الدراسة و تحديد عدد متجهات التكامل المشترك r المعنوية احصائيا .

ألاختبار الأول هو اختبار(الأثر λ_{trace})Trace testو تحسب احصائيتة بالعلاقة التالية:

$$Trace = -T \sum_{i=r+1}^{n} In(1 - \lambda_i)$$

حيث T يمثل حجم العينة، r عدد متجهات التكامل المشترك، λ_i القيم الذاتية،n عدد المتغيرات.

وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الاكثر r

فرضية العدم لهذا الاختبار تتمثل في ان عدد متجهات التكامل المشترك اقل او يساوي r مقابل الفرضية البديلة $r \leq n$.

أما ا لاختبار الثاني هو اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalue Test ($\lambda_{\max}$) الذي تحسب احصائيتة وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{\max} = -T\ In\,(1 - \lambda_i)$$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة r+1 من متجهات التكامل المشترك.

وبشكل عام، يتم اختبار فرضية العدم في كلا الاختبارين بمقارنة قيم احصائيات الاختبار المحسوبة بقيم احصائيات الاختبار الجدولية المناظرة الواردة في Johansen and Juselies (1990) عند مستوى معنوية معين، فيتم رفض فرضية العدم القائلة بان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة (هناك تكامل مشترك) اذا كانت قيمة احصائية الاختبار المحسوبة اكبر من قيمة احصائية الاختبار الجدولية.

2-1 درجة التباطؤ و نموذج var

وحتى يمكن تطبيق اختبار Johansen and Juselius(1990) يجب اولا تحديد فترة الابطاء الامثل p، فسوف نقوم أولا باستخراج درجة التباطؤ باستخدام نموذج var، و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول (38) : **تحديد درجة التباطؤ باستعمال نموذج var**

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LNEMPLOI LNIND LNINV LNSER LNAGR

Exogenous variables: C

Date: 01/13/18 Time: 11:07

Sample: 1985 2015

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	103.9094	NA	5.88e-10	-7.064955	-6.827061	-6.992228
1	222.1184	185.7570*	7.81e-13*	-13.72274	-12.29538*	-13.28638*
2	249.4123	33.14264	8.01e-13	-13.88659*	-11.26976	-13.08660
3	277.1463	23.77200	1.15e-12	-11.08188	-10.27558	-12.91826

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من اعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات Eviews9

من النتائج، و بعد قراءة الجدول، تبين لنا انطلاقا من احصائيات أكايك أن درجة التباطؤ (2) هي المثلى

2-2 نتائج اختبار التكامل المشترك:

يوضح الجدول التالي نتائج التكامل المشترك

الجدول (39) : نتائج اختبار التكامل المشترك

Date: 01/13/18 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: LNINV LNSER LNIND LNEMPLOI LNAGR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.833973	98.05875	76.97277	0.0005	
At most 1	0.504019	45.98617	54.07904	0.2153	
At most 2	0.382383	25.65085	35.19275	0.3617	
At most 3	0.260881	11.67613	20.26184	0.4783	
At most 4	0.095459	2.909518	9.164546	0.5977	

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**	
None *	0.833973	52.07258	34.80587	0.0002	
At most 1	0.504019	20.33532	28.58808	0.3869	
At most 2	0.382383	13.97472	22.29962	0.4643	
At most 3	0.260881	8.766609	15.89210	0.4593	
At most 4	0.095459	2.909518	9.164546	0.5977	

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من اعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال جدول الأثر و القيم الذاتية نلاحظ ما يلي:

من السطر الأول للجدول الفرضية المعدومة الاولى $(H0)_1$: لا يوجد تكامل مشترك، و بما أن الاحتمال لهذه الفرضية (prob<0,05)، اذن نرفض$(H0)_1$ و بالتالي يوجد تكامل مشترك.

من السطر الثاني (At most 1):يوجد تكامل واحد على الأكثر، حيث (prob>0,05) ومنه نقبل $(H0)_2$ و بالتالي يوجد تكامل واحد على الأكثر

نستطيع القول أن هناك علاقة على المدى الطويل بين متغيرات النموذج، و على هذا الأساس نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعطينا العلاقة على المدى الطويل و القصير.

III- نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model(ECM))

لقد أوضح Granger (1988) و Engle-Granger (1987) كيفية ادخال طريقة Granger التقليدية لاختبار السببية في ECM . ولتقدير سرعة الوصول الى التوازن طويل الاجل من اي اختلال في الاجل القصير بين القيم المضافة للقطاعات الاقتصادية و العمالة فانه يستخدم نموذج تصحيح الخطا Vector Error Correction Model (VECM) المشتق من نموذج VAR .

الجدول (40) : نتائج نموذج تصحيح الخطا vecm

Dependent Variable: D(LNEMPLOI)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 01/13/18 Time: 11:13				
Sample (adjusted): 1988 2015				
Included observations: 28 after adjustments				
D(LNEMPLOI) = C(1)*(LNEMPLOI(-1) - .540339452413*LNINV(-1) - 35.8785256953*LNIND(-1) - 9.86695427014*LNAGR(-1) - 20.5362409056*LNSER(-1) + 237.733029339) + C(2)*D(LNEMPLOI(-1)) + C(3)*D(LNEMPLOI(-2)) + C(4)*D(LNINV(-1)) + C(5)*D(LNINV(-2)) + C(6)*D(LNIND(-1)) + C(7)*D(LNIND(-2)) + C(8)*D(LNAGR(-1)) + C(9) *D(LNAGR(-2)) + C(10)*D(LNSER(-1)) + C(11)*D(LNSER(-2)) + C(12)				
	Coefficient	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C(1)	-0.054655	0.020906	-2.614345	0.0188
C(2)	-0.219466	0.195918	-1.120189	0.2792
C(3)	0.193253	0.203613	0.949118	0.3567
C(4)	0.034060	0.127277	0.267608	0.7924
C(5)	-0.040296	0.112140	-0.359340	0.7240
C(6)	0.603978	1.142946	0.528439	0.6044
C(7)	4.502787	1.202880	-3.743338	0.0018
C(8)	0.008911	0.248005	-0.035930	0.9718
C(9)	-0.886477	0.254989	-3.476527	0.0031
C(10)	0.177100	0.747542	0.236909	0.8157
C(11)	2.595377	0.789749	-3.286330	0.0047
C(12)	0.031622	0.034935	0.905172	0.3788
R-squared	0.637220	Mean dependent var		0.032646
Adjusted R-squared	0.387808	S.D. dependent var		0.067047
S.E. of regression	0.052459	Akaike info criterion		-2.760040
Sum squared resid	0.044031	Schwarz criterion		-2.189095
Log likelihood	50.64056	Hannan-Quinn criter.		-2.585497
F-statistic	2.554892	Durbin-Watson stat		2.028292
Prob(F-statistic)	0.043182			

المصدر : من اعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

جودة تفسير النموذج تقدر ب 63% لأن معامل التحديد R^2= 0,63، أي أن متغيرات الدراسة تفسر نسبة 63% المتغير التابع lnemploi نلاحظ أن prob(F) أي معنوية فيشر تساوي 0,043<0,05، و هذا يعني أن النموذج معنوي و يمكن الاعتماد عليه في تحليل ظاهرة العمالة، كما أن DW=2 و هذا معناه خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين بقايا النموذج. كما أن معامل التصحيح C1 سالب حيث يقدر ب-0,054 و معنوي و هو ما يطابق منهجية نموذج تصحيح الخطأ (و هو ما يعطينا سرعة الرجوع الى التوازن التي تقدر بسنة و نصف). أما فيما يخص معنوية مقدرات النموذج فنفسرها كالآتي:

3 1 تفسير العلاقة على المدى الطويل :

نموذج الدراسة على المدى الطويل موضح في الجدول التالي (من جدول نموذج التكامل المشترك) نستخدم احصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير الثابث، أي العمالة، و ذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: H0 : B0=0

فرضية البديلة: H : B≠0

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة Tcal للمعلمات المقدرة، و القيم الجدولية Ttab، و ذلك عند مستوى معنوية 5%

قمنا باستخراج احصائية ستيودنت الجدولية عند معنوية 5% و درجة حرية(n-k) حيث nهي عدد المشاهدات و k هي عدد المتغيرات المستقلة و هي تساوي 28-4 و تساوي 24، اذن ستيودنت الجدولية تساوي 1,711.

الجدول (41) : نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

	المتغيرات الخارجية للدراسة				الثابت
	lnInv	**lnAgr**	**lnInd**	**lnSer**	
معامل	-0,54	-9,86	-35,87	-20,53	237,73
القيم المحسوبة T_{cal}	-3,566	-3,39	-2,27	-1,83	
المعنوية عند 5%	**معنوي**	**معنوي**	**معنوي**	**معنوي**	

المصدر : من اعداد الباحثة،بالاعتماد على مخرجات Eviews9، الملحق 2

بعد احتساب قيمة T_{cal} يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية T_{tab} لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فاذا كانت $T_{tab}<T_{cal}$، نرفض فرضية العدم، أي أن B لها معنوية احصائية، و بالتالي المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع، أما اذا كانت $T_{tab}\square T_{cal}$ سنقبل فرضية العدم أي B ليس لها معنوية احصائية، و بالتالي المتغير المستقل لا يأثر في المتغير التابع لدينا أي العمالة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- ✓ بالنسبة لمعامل الاستثمار: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة T_{cal}=3,566، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل الاستثمار معنوي، اذن يمكن القول أن الاستثمار له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.
- ✓ بالنسبة لمعامل قطاع الصناعة: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة T_{cal}=2,27، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل الصناعة معنوي، اذن يمكن القول أن نمو القطاع الصناعي له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.

- ✓ بالنسبة لمعامل قطاع الفلاحة: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة $T_{cal}=3,39$، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل الزراعة معنوي، اذن يمكن القول أن نمو القطاع الزراعي له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.
- ✓ بالنسبة لمعامل قطاع الخدمات: نلاحظ أن القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة $T_{cal}=1,83$، أكبر من القيمة الجدولية T_{tab}، أي أن $T_{tab}<T_{cal}$، و بهذا سنرفض فرضية العدم H0، أي أن معامل قطاع الخدمات معنوي، اذن يمكن القول أن نمو قطاع الخدمات له معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% ، في تفسير العمالة خلال فترة الدراسة.

3 2 تفسير العلاقة على المدى القصير:

من قرائتنا لجدول تصحيح الخطأ VECM العمالة في الفترة T تتأثر سلبا بالعمالة للفترة T−1 أما بالنسبة للقطاع الزراعي نستنتج، و جود أثر سالب للفترتين السابقتين (T−2)، و هذا راجع الى خاصية استبدال اليد العاملة بالآلة (Effet de subtitution) ، أما قطاع الخدمات فله أثر موجب على العمالة للفترة (T−2).

أما بالنسبة للاستثمار و الصناعة فليس لهما تأثير على العمالة في المدى القصير.

IV-اختبارت التشخيص:

ان احدى مراحل تحليل السلاسل الزمنية المهمة هي مرحلة فحص مدى الملاءمة diagnostic checking، و يتم فحص و تدقيق النموذج من خلال التحليل الجيد لسلسلة الأخطاء المقدرة {êt}، و بعد استخراجنا لنمودج الدراسة ، سوف تتأكد من صلاحيته التامة بمجموعة اختبارات تشخيصية قبل اسقاطه في تفسير الواقع الاقتصادي.

4-1اختبار القانون الطبيعي للبواقي

حيث يضمن هذا الاختبار أن العناصر العشوائية تتوزع وفق التوزيع الطبيعي، و سنستخدم لذلك اختبار، حيث تتمثل فرضيات نموذج JARQUE Bera:

H0 : البواقي تتبع القانون الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع القانون الطبيعي

الجدول (42) : نتائج اختبار اختبار القانون الطبيعيJARQUE Bera

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 01/16/18 Time: 13:51
Sample: 1985 2015
Included observations: 28

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.148913	2	0.9282
2	5.597308	2	0.0609
3	1.900318	2	0.3867
4	1.008964	2	0.6038
5	0.612247	2	0.7363
Joint	9.267749	10	0.5069

*Approximate p-values do not account f coefficient estimation

المصدر : من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول لاختبار Jacque-Bera أن P-value أي القيمة الحرجة (المعنوية) لكامل الفترات هي أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل H0 أي أن البواقي تتبع القانون الطبيعي و هو المطلوب.

2-4 اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا Autocorrelation des résidus

مضمون مفهوم الارتباط الذاتي هو كون قيمة الخطأ العشوائي عند الفترة T غير مرتبطة بالخطأ في فترة أخرى

الجدول (43) : نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 01/16/18 Time: 13:52
Sample: 1985 2015
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	14.44953	25	0.9533	0.493322	(25, 27.5)	0.9606
2	27.64266	25	0.3246	1.134680	(25, 27.5)	0.3719
3	41.42679	25	0.0207	2.082019	(25, 27.5)	0.0318
4	19.33631	25	0.7807	0.706013	(25, 27.5)	0.8083
5	23.88011	25	0.5263	0.929169	(25, 27.5)	0.5714
6	41.01331	25	0.0229	2.048463	(25, 27.5)	0.0348
7	25.72968	25	0.4221	1.027716	(25, 27.5)	0.4699
8	22.97824	25	0.5788	0.882784	(25, 27.5)	0.6215
9	24.84009	25	0.4714	0.979734	(25, 27.5)	0.5182
10	19.73223	25	0.7607	0.724440	(25, 27.5)	0.7902
11	22.59012	25	0.6015	0.863151	(25, 27.5)	0.6429
12	25.82953	25	0.4167	1.033171	(25, 27.5)	0.4645

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	14.44953	25	0.9533	0.493322	(25, 27.5)	0.9606
2	50.16025	50	0.4670	0.737717	(50, 12.5)	0.7833
3	NA	75	NA	NA	(75, NA)	NA
4	NA	100	NA	NA	(100, NA)	NA
5	NA	125	NA	NA	(125, NA)	NA
6	NA	150	NA	NA	(150, NA)	NA
7	NA	175	NA	NA	(175, NA)	NA
8	NA	200	NA	NA	(200, NA)	NA
9	NA	225	NA	NA	(225, NA)	NA
10	NA	250	NA	NA	(250, NA)	NA
11	NA	275	NA	NA	(275, NA)	NA
12	NA	300	NA	NA	(300, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر : من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على مخرجات Eviews9

لقد كانت قيمة DW=2,02 أي لا يوجد ارتياط ذاتي من الدرجة الأولى، أما فيما يخص احصائية لاجرانج اختبار (LM Test)، فتشير الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، و يتم تحديد الفرض العدمي فهو H0 و الفرض البديل H1 على النحو التالي[1]:

H0: لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

H1: يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية

من نتائج الجدول نلاحظ أن P.value عموما هي أكبر من 0,05 بالنسبة ل 12 فترة، و بالتالي نقبل H0، أي البقايا ليست مرتبطة ذاتيا و هو المطلوب.

3-4 اختبار عدم ثبات التباين للبقايا (Héteroscedasiticity)

احدى الفرضيات الأساسية في تحليل الانحدار هي ثباث تباين الأخطاء العشوائية (Homoscédasticity)، و يعني ذلك أن متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب ألا يزداد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن، و خلاف ذلك يعني أن البيانات تتصف بما يسمى بعدم تجانس التباين.

فرضيات هذا الاختبار تتمثل في:

H0: ثباث التباين للبقايا.

H1: عدم ثباث التباين للبقايا,

[1] ياسر مصطفى محمد الحسن، أحمد محمد عبد الله حمدي، عفراء هاشم عبد اللطيف، "المقارنة بين أساليب معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج الخطي بالتطبيق على بيانات الناتج المحلي الاجمالي السوداني في الفترة (2005 – 2013)، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، قسم الاحصاء، ص 03 ، مجلة :
SUST: journal of national and medical sciences (JNMS) VOL 17(2), 2016

الجدول (44) : نتائج اختبار عدم ثبات التباين للبقايا

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date : 01/16/18 Time : 13 :54

Sample : 1985 2015

Included observations : 28

Joint test :

Chi-sq	df	Prob.
328.3010	330	0.5161

Individual components :

Dependent	R-squared	F(22,5)	Prob.	Chi-sq(22)	Prob.
Res1*res1	0.822958	1.056449	0.5290	23.04282	0.3993
res2*res2	0.867857	1.492627	0.3497	24.30000	0.3317
res3*res3	0.744989	0.663953	0.7715	20.85968	0.5294
res4*res4	0.851577	1.303981	0.4165	23.84417	0.3555
res5*res5	0.882089	1.700222	0.2910	24.69849	0.3117
res2*res1	0.759558	0.717956	0.7346	21.26763	0.5043
res3*res1	0.777705	0.795119	0.6830	21.77574	0.4733
res3*res2	0.921934	2.684003	0.1380	25.81414	0.2597
res4*res1	0.609567	0.354831	0.9590	17.06787	0.7596
res4*res2	0.943657	3.806433	0.0714	26.42238	0.2340
res4*res3	0.778572	0.799123	0.6804	21.80001	0.4719
res5*res1	0.870794	1.531723	0.3375	24.38223	0.3275
res5*res2	0.886763	1.779772	0.2720	24.82935	0.3053
res5*res3	0.816084	1.008468	0.5546	22.85034	0.4102
res5*res4	0.833906	1.141067	0.4870	23.34937	0.3822

المصدر : من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن P.value لفيشر (Ficher) هي أكبر من 0,05 و بالتالي نقبل H0، أي ثبات التباين للبقايا.

VI- التحليل الاقتصادي للنموذج:

قطاع الخدمات: من النتائج المحصل عليها و من خلال الجدول (41)، نلاحظ أن زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع بوحدة واحدة، العمالة ستزيد ب 20,53، نستطيع القول أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الاجمالي يأثر على العمالة خلال فترة الدراسة أي على المدى الطويل، حيث يعتبر من القطاعات التي استحوذت أكبر مناصب الشغل و خاصة مع بداية 2001 أي بداية البرامج التنموية، فبعدما كان معدل العمالة في قطاع الخدمات سنة 1999 في حدود 21,50 % ارتفع ليصل الى 26,69 % سنة 2015، و هو القطاع الوحيد الذي وفر فرص عمل مهمة طيلة فترة الدراسة، اضافة الى أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي كانت مهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل نسبة 36,29% ما بين 2000 و 2015، الا أن هذا القطاع له أيضا تأثير على العمالة في الأجل القصير، و هذا نظرا للمشاريع الخدماتية و التجارية التي جاءت ضمن حزمة البرامج التنموية الضخمة، و التي كان لها الأثر الدائم على تخفيض نسب البطالة من سنة لأخرى.

أما القطاع الصناعي فله تأثير على العمالة في المدى الطويل فلما تزيد القيمة المضافة لهذا القطاع بوحدة واحدة، فان العمالة تزيد ب 35,87 وهي نسبة مهمة اذا ما قارناها بالقطاعات الأخرى، فباعتباره من أهم القطاعات المساهمة في عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار النفط، أدى الى تحسن الأوضاع الاقتصادية، و بالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي للفترة ما بين 2000 و 2015، أي أن أسعار النفط و حجم النمو الاقتصادي كان لهما أثر ايجابي على تخفيض نسب البطالة، و هذا ما

أكدته أيضا نتائج الدراسة التي قام بها عبد الرحيم شيبي و شكوري محمد [1] حول البطالة في الجزائر، أما على المدى القصير فليس له تأثير على العمالة.

أما القطاع الفلاحي، هو الآخر له تأثير على العمالة في المدى الطويل حيث أن زيادة وحدة واحدة للقيمة المضافة لهذا القطاع، فستزيد العمالة ب 9,86، حيث عرف القطاع تذبذبا في العمالة رغم أهميته الحيوية، حيث سجل انخفاضا في توفير فرص العمل خلال الفترة 2001–2015، فبعدما كانت نسبة العمالة 25,61 % سنة 1985 ، انخفضت لتصل الى 13,69% سنة 2008،هذا الانخفاض راجع الى التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بانتهاجها سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات الغير فلاحية، اضافة الى عزوف السكان عن العمل في الزراعة و اللجوء الى وظائف أخرى أكثر راحة و أسرع ربحا خاصة و أن هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية، اضافة الى تفشي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة، و كذلك الفوارق الموجودة بين المداخيل و الأجور مقارنة بين الفلاحة و القطاعات الأخرى ، اضافة الى أن الدولة لم تستطع تحقيق الفعالية الكافية للنهوض بهذا القطاع، حيث مساهمته في الناتج كانت ضعيفة طيلة الفترة، و سجل القطاع نسبة 11,05% كقيمة مضافة. أما على المدى القصير فللقيمة المضافة للقطاع الفلاحي أثر سالب على العمالة للفترتين السابقتين (T-2)، و يمكن تفسير ذلك بخاصية استبدال اليد العاملة بالآلة Effet de (subtitution)

– أما بانسبة للاستثمار، فنجد أن توفير مناخ استثماري ملائم لهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لأي دولة من أجل استقطاب رأس المال المحلي و الأجنبي، و هذا ما سعت اليه الدولة الجزائرية طيلة مسارها التنموي، و برامج الدعم المستحدثة من أجل تحسين بيئة الاستثمار، بغية النهوض بالستثمارات

[1] عبد الرحيم شيبي، شكوري محمد، "البطالة في الجزائر: دراسة قياسية و تحليلية ما بين 1970-2006"، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17،18 مارس، القاهرة جمهورية مصر العربية، 2008

المحلية و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، التي كان لها دور فعال في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية لاسيما البطالة، حيث أظهرت نتائج دراستنا القياسية أن الاستثمار له تأثير معنوي على العمالة،حيث أن زيادة القيمة المضافة للقطاع بوحدة واحدة، سيزيد من العمالة ب 0,45، أي استحداث مناصب عمل خلال فترة الدراسة 1985–2015 لهذا القطاع تمثل نسبة جد ضئيلة على المدى الطويل، باعتبار أن طبيعة هذه الاستثمارت تأخذ شيئا من الوقت من أجل بلوغ الاهداف المسطرة سابقا، اضافة أنه لا يمكن الحصول على قيم مضافة و عوائد معتبرة الا بعد وقت آ.جل حيث سجل كل من الاستثمار المحلي و الاستثمار الأجنبي نسبتا 87,50% و 12,50% من حجم العمالة المستحدثة في كل من المشاريع المحلية و الأجنبية في الفترة 2002–2015، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (45): حجم العمالة المستحدثة في كل من المشاريع المحلية و الأجنبية في الجزائر من 2002–2015

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة%
استثمار محلي	59563	%98,88	904762	%87,50
استثمار أجنبي مباشر	676	%1,12	129254	%12,50
المجموع	60239	%100	1034016	%100

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

أما في الأجل القصير، فتوصلنا الى أن الاستثمار ليس له تأثير على العمالة، يمكن ارجاع ذلك الى انخفاض دعم الاستثمارات الانتاجية و توقفها في بعض الأحيان، خصوصا أن حجم الاعانات يشكل احدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها، لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة، و بالتالي انخفاض الدعم لهذه الاستثمارات بسبب أزمات اقتصادية، أو أزمات تمويلية، يسبب سوء تسيير

الموارد المالية لبعض المشاريع، و بالتالي يمكنها التأثير المباشر في تقليص حجم اليد العاملة و انتشار البطالة، و من طبيعة هذه الاستثمارت أنها تأخذ شيئا من الوقت من أجل بلوغ الاهداف المسطرة سابقا.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

إن معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة، باعتبار أن السياسات الاقتصادية و التنموية توضع عادة لزيادة معدلات النمو، و في هذا الشأن قامت الجزائر بالعديد من السياسات و الاصلاحات الاقتصادية. و هو موضوع دراستنا.

لقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية القائمة و المتعلقة بدراسة تحليلية احصاءية و قياسية لأثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 2015 حيث يمكن حصر أهم النتائج في النقاط التالية :

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة و سوق العمل أن هناك جدلا و اختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بتحليل سوق العمل و ظهور البطالة ، أي الاختلال بين الطلب و العرض في سوق العمل، فسواء النظرية الكلاسيكية، أو الكينزية، أو حتى النظرية الحديثة، فيرجع الاختلاف فيما بينهم الى الديناميكية المتسارعة و التغيرات الحاصلة التي تحدث في سوق العمل.
- قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية ، كانت بدايتها برامج التعديل الهيكلي ،حيث كان من آثاره تراجع معدلات النمو، بسبب غلق و تصفية و خوصصة العديد من المؤسسات، و انحلال عدد كبير منها،مما أدى بتسريح العمال، و بالتالي ارتفاع نسب البطالة الى 29,77% في سنة 2000، لكن ابتداءا من 2001 شهد معدل البطالة انخفاضا متواصلا لسيجل 11,2% سنة 2015، حيث تزامن هذا الانخفاض مع تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي و دعم النمو.

-باشرت الجزائر ببرامج دعم النمو من سنة 2001 الى غاية 2015، من خلال تطبيقها لبرامج تنموية، الهدف منها النهوض بالاقتصاد الجزائري، هذه البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر من خلال الزيادة في الانفاق الذي حفز بعض القطاعات الاقتصادية بشكل واضح خصوصا في قطاعات البناء و الأشغال العمومية، و كذا قطاع الخدمات، التي تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة ، اضافة الى النهوض بالاستثمار الذي زادت معدلاته خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2000-2015، حيث احتل موضوع الاستثمار مكانة هامة في السياسلت التنموية الحكومية، و كان له دور كبير هو الآخر في تقليص البطالة.

- هذه البرامج التنموية كان لها الأثر في توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث يحوز قطاع الخدمات على المساهمة الأكبر في تكوين الناتج المحلي، و يعود ذلك الى استفادته من سياسات دفع الطلب الكلي، و ازدياد حجم المعاملات التجارية الداخلية و الخارجية و ما يتبعها من خدمات بموجب البرامج الانفاقية، التي تم تطبيقها، حيث استحوذ قطاع الخدمات و الادارة على أكبر مناصب الشغل ، مما يجعله مصدر مهم آخر في تشكيل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

- أما القطاع الصناعي فبالرغم من أنه أحد أهم القطاعات التي يجب أن تساهم في عجلة النمو الاقتصادي فمساهمته في توفير مناصب العمل ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث سجل نسبة عمالة 12,51% ما بين 1985-2015 أي فترة الدراسة، و هي حصة جد ضعيفة بالنسبة للقطاع الذي من المفترض أن يشكل محور عملية التحول الهيكلي.

- أما القطاع الزراعي فعرف تذبذبات و تغيرات في العمالة، حيث سجل مساهمة محدودة قدرت ب 10,43% من اجمالي القيمة المضافة ما بين 1985-2015، على الرغم من البرامج سواء

برامج مستقلة على غرار (PNDA)، أو من خلال الدعم المرصود له في برامج الانعاش الاقتصادي، و دعم النمو المتعاقبة، و قد ظل معدل مساهمته في الناتج المحلي متقلبا كما رأينا سابقا، حيث ساهمت المواسم الفلاحية الناجحة في زيادة النمو المحقق خارج المحروقات لا سيما في سنوات 2001، 2003، 2009، ما يوضحان الامكانيات الضخمة التي تم رصدها لهذا القطاع لم تتمكن على نحو مقنع من رفع انتاجيته، و ظل هذا الأخير مرتبطا الى حد كبير بالظروف المناخية، حيث سجل القطاع تراجعا في توظيف العمالة بنسبة 18,95 % طيلة فترة الدراسة، ويبقى هذا القطاع مرهونا بالظروف المحيطة به.

- و عموما يمكن استنتاج أن توزيع العمالة حسب القطاعات غير منطقي و غير عادل، باعتبار أن أكثر من نصف اليد العاملة المشتغلة متمركزة في قطاع غير منتج، أما القطاعات المنتجة و التي تحقق ثروة فهي تعاني نقص كبير و هو ما يؤثر سلبا على مسار النمو الاقتصادي.

- اعتمدت الحكومة الجزائرية على سياسات و آليات تشغيل مختلفة من أجل استحداث مناصب شغل بشتى أنماطها، عن طريق إنشاء هيئات لدعم التشغيل، تجسيد سياسات و برامج تشغيل الشباب كذا تشجيع خلق المؤسسات، التي كان لها الدور الكبير في امتصاص نسبة من البطالة، الا أنه رغم الدور الذي لعبته هذه السياسات إلا أن تغطيتها كانت محدودة، و ذلك لصعوبة التحكم في تسييرها.

- ان خلق فرص العمل يعتبر من بين أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، فرغم انخفاض معدلات البطالة الا أنها تبقى مرتفعة و بعيدة عن المستويات المقبولة، خاصة اذا ما قورنت بمعدلات البطالة في بلدان أخرى (9,8% في الجزائر في سنة 2013، مقابل 3,5% بنين، 2,7% بوركينا فاسو، 5,5% السعودية،2,1% الكويت،...و ذلك حسب تقرير صندوق

النقد الدولي 2014، و هي ما تعكس محدودية قدرة الاقتصاد على استحداث فرص عمل كافية.

أما النتائج المتحصل عليها على مستوى الدراسة التطبيقية التي تمثلت في دراستين: الدراسة الأولى حاولنا من خلالها تقدير علاقة أوكن في الجزائر للفترة الممتدة من 1985 الى 2015، أما الدراسة الثانية فحاولنا من خلالها دراسة أثر نمو القطاعات الاقتصادية و كذا الاستثمار على العمالة و ذلك للفترة الممتدة من 1985 الى 2015 و تمثلت نتائج الدراستين كالتالي:

1 - تقديرنا **لقانون أوكن « Okun's law »**، الذي يبين وجود علاقة سلبية بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي، و التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي الفعلي حول معدله الطبيعي، حيث تم حساب معدل البطالة الطبيعي، الذي بلغ في الجزائر بما يقدر ب 18,29% ، و هو معدل يفوق معدلات البطالة في بعض البلدان المتقدمة.

- أما تأثير معدلات النمو على البطالة، فمن خلال النتائج المحصل عليها، تبين وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة القياسية.

- أثبتت دراستنا لعلاقة أوكن، و ذلك من خلال استخدامنا لمنهجية تقدير (ARDL)، أن معامل أوكن جاء سالب و يرتبط سلبا بمعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1985-2015، أي أن النتائج تتلاءم و الطرح النظري لعلاقة أوكن، و بالتالي وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي و معدلات البطالة، الا أن هذه العلاقة ظهرت ضعيفة جدا، حيث أن زيادة 1% في النمو الاقتصادي سيصاحبها انخفاض بنسبة 0,104% في مستوى البطالة على المدى الطويل.

- أما على المدى القصير المعلمات ظهرت غير معنوية و ضعيفة.

2- أما نتائج الدراسة الثانية **للعلاقة بين نمو القطاعات و كذا الاستثمار على العمالة** كانت كما يلي:

- تبين لنا من خلال التكامل المشترك و جود علاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، هذه الأخيرة تفسر نسبة 63%، المتغير التابع أي العمالة

- فعلى المدى الطويل، تبين لنا وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، حيث أن كل من الاستثمار و كل من القطاعات (الفلاحي، الصناعي، الخدماتي)، لهم تأثير معنوي على العمالة.

- أما على المدى القصير، توضح أن العمالة تتأثر بالعمالة للفترتين السابقتين (T-2)، أما القيمة المضافة للقطاع الزراع، فله أثر سلبي للعمالة في المدى القصير، أما القطاع الخدمات فله أثر ايجابي على العمالة، أما بالنسبة للاستثمار و القطاع الصناعي فليس لهما تأثير على العمالة في المدى القصير.

- تبين لنا من خلال اختبارات التشخيص، صلاحية النموذج الدراسي، و بالتالي امكانية اسقاط النتائج على الواقع الاقتصادي في الجزائر.

- و بناءا على هذه النتائج يمكن انتهاج بعض الحلول التي من شأنها اصلاح سوق العمل، حيث يجب على صانعي السياسة الاقتصادية اتخاذ مجموعة من الترتيبات ، و ذلك باستخدام حزمة من التعديلات الهيكلية التي تدعم سوق العمل في الأجلين القصير و الطويل، و ذلك من خلال زيادة الاستثمارات في القطاعات الأكثر استعابا للعمالة، اضافة الى النهوض بالقطاعات الأخرى كا لقطاع الخدماتي و القطاع الزراعي ، اضافة الى دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة، و توفير التمويل الكافي لها، و رفع الانتاجية من خلال توفير التدريب الكافي و الاهتمام بالعملية التعليمية، بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، مع ضرورة تبني برامج تنموية

تعتمد على التنويع في مصادر الايرادات، و زيادة الانفاق و دفع الاستثمار، من أجل زيادة عجلة النمو الاقتصادي و بالتالي العمل على توفير فرص العمل و خفض مستويات البطالة.

-و أخيرا قد أثبتت رسالتنا الفرضيات التي وضعناها الي ان يبقي المجال مفتوحا أمام مساهمات و دراسات أخرى حول هذا موضوع.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	24
2	أسباب ، طرق و أساليب علاج البطالة عند بفردج	100
3	البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح	117
4	أهم المؤشرات الديموغرافية في دول المغرب العربي	171
5	متوسط التركيب العمري للسكان خلال الأربعة عقود الماضية	176
6	تطور حجم السكان النشطين، و المشتغلين بين 1987-2015	178
7	معدلات النمو الاجمالي(%) و نموه في قطاع المحروقات و خارجه (1995-2000)	186
8	معدلات النمو القطاعية خارج قطاع المحروقات (1995- 2000)	186
9	تطور عدد العمال المسرحين و المؤسسات المنحلة من 1994 الى 1997	187
10	التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004	189
11	توزيع مناصب العمل على مختلف القطاعات	191
12	تطور معدل نمو اليد العمالة حسب القطاعات في الجزائر للفترة ما بين 2000 و 2004	192
13	الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه 1990-2004	193
14	تطور نصيب (%) كلّ قطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) من 1998 الى 2004	194
15	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو	196
16	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004-2009 %	197
17	مساهمة القطاعات الاقتصادية(%) في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2010	198
18	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	201
19	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2011-2015	201
20	متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة ما بين 1985-2015	203
21	توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987-2015	211
22	تطور العمالة في مختلف القطاعات من 1985-2015	212

23	توزيع العاملين حسب الحالة المهنية خلال الفترة 1997-2015	215
24	مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	221
25	تطور البطالة حسب الجنس و المستوى التعليمي لسنوات 2011-2013- 2015	231
26	توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل و مستواهم التعليمي للسنتين 2012، 2015	232
27	مساهمة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM و برامج تشغيل الشباب في التشغيل من 2006-2014	240
28	مساهمة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM في التشغيل لسنة 2015	240
29	مساهمة وكالة التنمية الاجتماعية ADS من 2001-2012	241
30	توزيع عدد الوظائف الخاصة بالمؤسسات المصغرة	242
31	اختبار جدر الوحدة باستخدام ADF	254
32	اختبار جدر الوحدة باستخدام PP	255
33	فترات الابطاء المثلى لنموذج ال ARDL القاعدي	256
34	نتائج اختبار منهج الحدود لاختبار التكامل المشترك	258
35	نتائج الاختبارات على بواقي تقدير نموذج UECM	259
36	تقدير علاقة أوكن في المدى الطويل بالاعتماد على اختبار ARDL	261
37	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام ADF	268
38	تحديد درجة التباطؤ باستخدام نموذج VAR	272
39	نتائج اختبار التكامل المشترك	273
40	نتائج نموذج تصحيح الخطأ VECM	275
41	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر	277
42	نتائج اختبار القانون الطبيعي Jarque Berra	279
43	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبقايا	280
44	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للبقايا	282
45	حجم العمالة المستحدثة في كل من المشاريع المحلية و الأجنبية في الجزائر من 2002-2015	285

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1	التمثيل البياني لنموذج سولو	46
2	أثر الزيادة في معدل الاستثمار	48
3	أثر الزيادة في النمو الديمغرافي	49
4	معدل نمو رأس المال الفردي	51
5	محددات النمو حسب نظرية النمو الداخلي	56
6	نموذج AK	58
7	تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري و عمل فائض	78
8	منحنى العرض و الطلب على العمالة	79
9	دالة الإنتاج عند الكلاسيك	82
10	دالة العرض عند الكلاسيك	83
11	دالة الطلب عند الكلاسيك	84
12	التوازن في سوق العمل عند الكلاسيك	86
13	منحنى التوازن العام عند الكلاسيك	88
14	دالة العرض عند كينز	95
15	منحنى التوازن عند كينز	96
16	التوازن العام عند كينز	97
17	التوازن الاقتصادي الكلي على طريقة الارتباط بين الأسواق	101
18	تحقيق التوظف الكامل بتطبيق السياسة المالية أو النقدية	103
19	تجربة فيليبس ((1957 -1861)	105
20	منحنىPhillips	106
21	منحنى فيليبس في المدى الطويل	112
22	البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال	118
23	البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال	119
24	منحنى علاقة أوكن	126
25	معدل الأجر و مدة البحث عن عمل	129
26	دالة الجهد للأجراء ذات مردود متزايد	132

27	دالة الجهد للأجراء: حيث يكون الأجر أقل لمّا ينعدم الجهد	133
28	هيكل السكان و علاقته بالنشاط الاقتصادي و سوق العمل	142
29	اطار القوى العاملة	143
30	الناشطيين من وجهة نظر سوق العمل.	145
31	تطور كل من النمو السكاني و اتجاهات معدّلات البطالة خلال الفترة1989-2014	177
32	تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1960-2015	167
33	تطور حجم السكان النشطين، و المشتغلين بين 1987-2015	179
34	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2011-2015	202
35	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة ما بين 1989-2015	202
36	متوسط مساهمة القطاعات في الناتج و متوسط العمالة من 1985-2015	204
37	اتجاه الاستثمار العام و البطالة من 1985-2015	206
38	التطور في حجم العمالة الكلية من 1985 - 2015	208
39	تطور حجم العمالة في مختلف القطاعات من 1985-2015	213
40	تطور حجم العمالة بالنسب في مختلف القطاعات من 1985-2015	213
41	نسب الأجراء الدائمون و الأجراء الغير الدائمون من 1997 الى 2015	219
42	نصيب الفرد العامل من اجمالي الناتج المحلي	224
43	تطور معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1986 - 2015	226
44	تطور البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2015	227
45	معدلات البطالة بين أوساط الشباب في البلدان العربية	229
46	معدّلات البطالة لفئة الشباب حسب الجنس و العمر للفترة 2011-2015	229
47	تطور معدّلات البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي لسنوات 2011، 2013، 2015	231
48	منحنى اختبار Cusum و Squares	260
49	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017	262

الملاحق

LNAGR

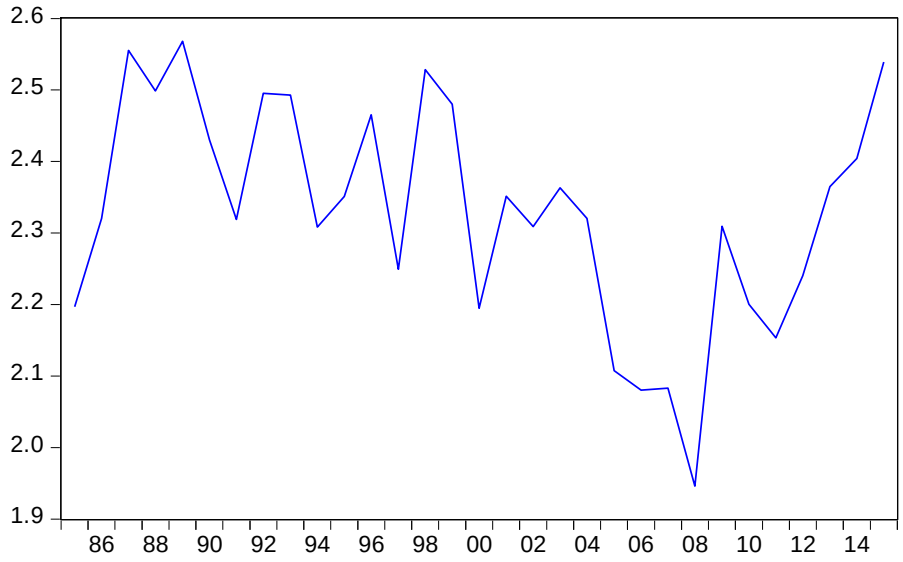

LNEMPLOI

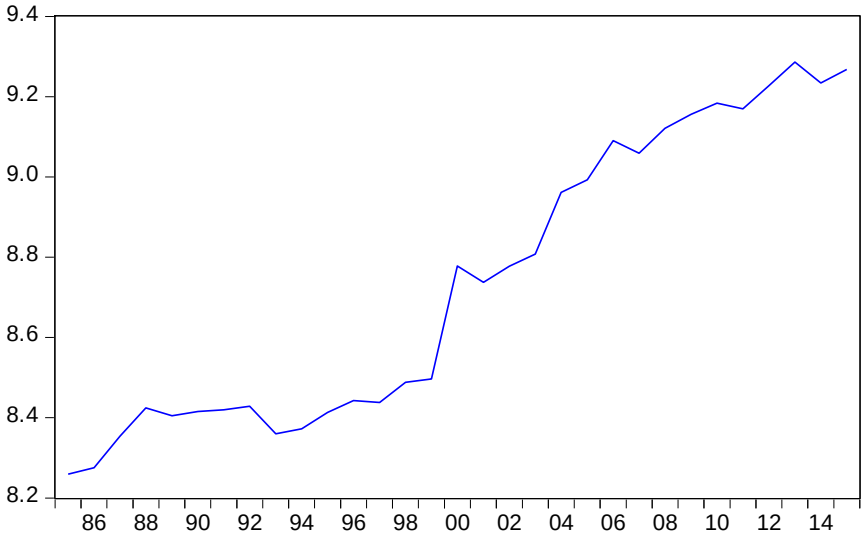

LNIND

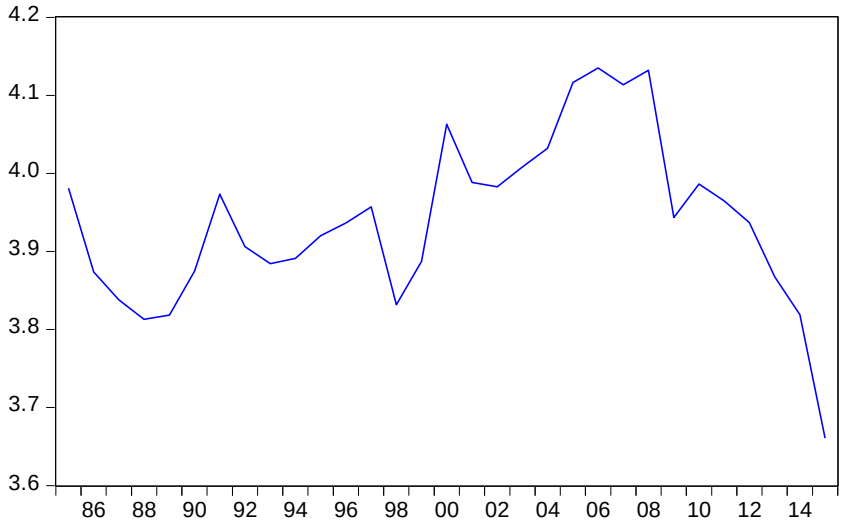

LNINV

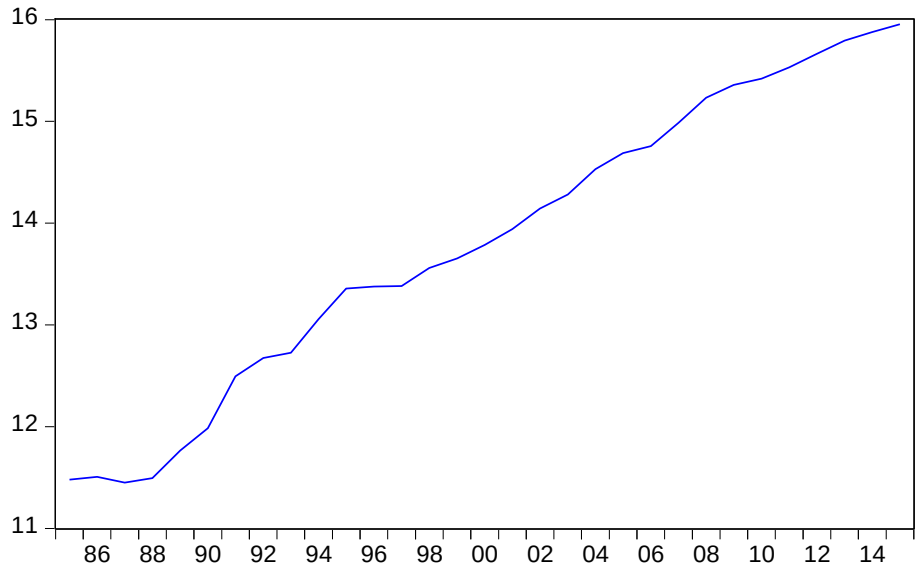
16
15
14
13
12
11
86
88
90
92
94
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14

LNSER

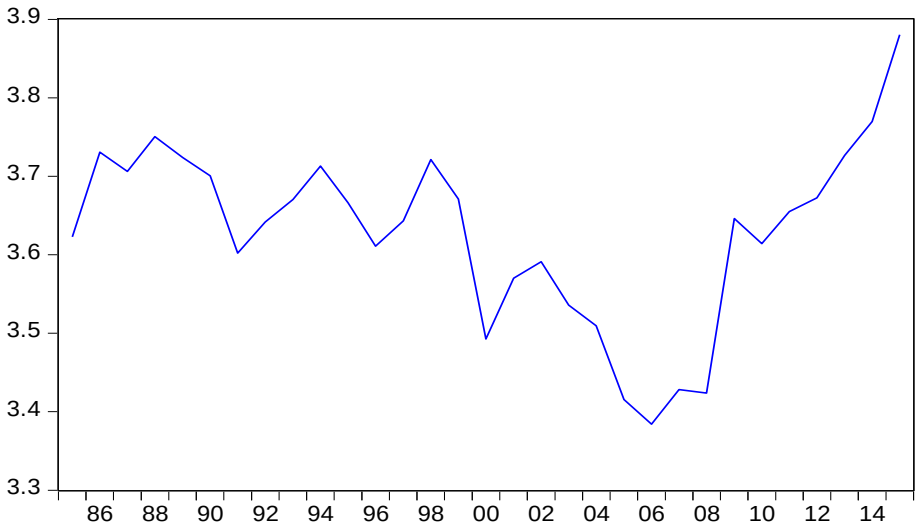
3.9
3.8
3.7
3.6
3.5
3.4
3.3
86
88
90
92
94
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14

Null Hypothesis: LNEMPLOI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.267454	0.9186
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNEMPLOI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.936612	0.6108
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNEMPLOI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.801301	0.9981
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.177746	0.0326
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.884027	0.0271
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.866897	0.3312
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.818661	0.0676
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.222017	0.1993
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.298382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNAGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.234199	0.7471
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: D(LNAGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.073885	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.953486	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNAGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.030162	0.2640
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: LNIND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.118061	0.6954
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: D(LNIND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.087917	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.754260	0.9590
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNIND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.337006	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNIND has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.801756	0.3603
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: D(LNIND) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.128373	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Null Hypothesis: LNSER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.154998	0.6803
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNSER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.838125	0.9503
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNSER has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.589120	0.8380
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNSER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.412128	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNSER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.745417	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNSER) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.482957	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNINV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.508640	0.1246
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNINV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.637968	0.7533
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNINV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.318957	0.9935
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.177746	0.0326
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on Modified AIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.884027	0.0271
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNINV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.866897	0.3312
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Vector Error Correction Estimates

Date: 01/13/18 Time: 11:12

Sample (adjusted): 1988 2015

Included observations: 28 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LNEMPLOI(-1)	1.000000
LNINV(-1)	-0.540339
	(0.15152)
	[-3.56616]
LNIND(-1)	-35.87853
	(15.7634)
	[-2.27607]
LNAGR(-1)	-9.866954
	(2.90985)
	[-3.39089]
LNSER(-1)	-20.53624
	(11.2139)
	[-1.83132]
C	237.7330

Error Correction:	D(LNEMPLOI)	D(LNINV)	D(LNIND)	D(LNAGR)	D(LNSER)
CointEq1	-0.054655	0.041681	-0.030310	0.066570	0.042101
	(0.02091)	(0.03937)	(0.03083)	(0.05329)	(0.03014)
	[-2.61434]	[1.05875]	[-0.98301]	[1.24915]	[1.39672]
D(LNEMPLOI(-1))	-0.219466	-0.531987	0.059870	0.176197	-0.092394
	(0.19592)	(0.36894)	(0.28896)	(0.49942)	(0.28249)

	[-1.12019]	[-1.44193]	[0.20719]	[0.35280]	[-0.32708]
D(LNEMPLOI(-2))	0.193253	-0.442824	0.092926	-0.330888	-0.086302
	(0.20361)	(0.38343)	(0.30031)	(0.51904)	(0.29358)
	[0.94912]	[-1.15490]	[0.30943]	[-0.63750]	[-0.29397]
D(LNINV(-1))	0.034060	0.107451	0.255514	-0.278402	-0.331847
	(0.12728)	(0.23968)	(0.18772)	(0.32445)	(0.18351)
	[0.26761]	[0.44831]	[1.36113]	[-0.85808]	[-1.80828]
D(LNINV(-2))	-0.040296	-0.263907	-0.022136	0.021014	0.047924
	(0.11214)	(0.21118)	(0.16540)	(0.28586)	(0.16169)
	[-0.35934]	[-1.24970]	[-0.13383]	[0.07351]	[0.29639]
D(LNIND(-1))	0.603978	3.313521	1.493367	-1.845573	-1.082590
	(1.14295)	(2.15233)	(1.68574)	(2.91354)	(1.64796)
	[0.52844]	[1.53950]	[0.88588]	[-0.63345]	[-0.65693]
D(LNIND(-2))	-4.502787	-0.595614	-3.207985	5.336309	3.697736
	(1.20288)	(2.26519)	(1.77413)	(3.06632)	(1.73438)
	[-3.74334]	[-0.26294]	[-1.80820]	[1.74030]	[2.13203]
D(LNAGR(-1))	-0.008911	0.470316	0.476294	-0.982696	-0.319235
	(0.24801)	(0.46703)	(0.36578)	(0.63220)	(0.35759)
	[-0.03593]	[1.00704]	[1.30212]	[-1.55440]	[-0.89275]
D(LNAGR(-2))	-0.886477	0.045209	-0.393087	0.422597	0.478997
	(0.25499)	(0.48018)	(0.37608)	(0.65000)	(0.36766)
	[-3.47653]	[0.09415]	[-1.04521]	[0.65015]	[1.30284]
D(LNSER(-1))	0.177100	2.083127	0.722496	-0.364900	-0.575212
	(0.74754)	(1.40773)	(1.10255)	(1.90559)	(1.07785)
	[0.23691]	[1.47978]	[0.65529]	[-0.19149]	[-0.53367]

D(LNSER(-2))	-2.595377	-1.096556	-2.241852	3.997342	2.551255
	(0.78975)	(1.48721)	(1.16481)	(2.01319)	(1.13870)
	[-3.28633]	[-0.73732]	[-1.92466]	[1.98558]	[2.24049]
C	0.031622	0.222709	-0.050117	0.049876	0.059268
	(0.03494)	(0.06579)	(0.05153)	(0.08906)	(0.05037)
	[0.90517]	[3.38525]	[-0.97265]	[0.56005]	[1.17661]
R-squared	0.637220	0.514995	0.380183	0.532416	0.406199
Adj. R-squared	0.387808	0.181553	-0.045942	0.210952	-0.002039
Sum sq. resids	0.044031	0.156145	0.095783	0.286121	0.091538
S.E. equation	0.052459	0.098788	0.077372	0.133726	0.075638
F-statistic	2.554892	1.544484	0.892187	1.656223	0.995005
Log likelihood	50.64056	32.91820	39.75994	24.43934	40.39453
Akaike AIC	-2.760040	-1.494157	-1.982853	-0.888524	-2.028181
Schwarz SC	-2.189095	-0.923212	-1.411908	-0.317579	-1.457236
Mean dependent	0.032646	0.160860	-0.006326	-0.000572	0.006218
S.D. dependent	0.067047	0.109196	0.075654	0.150544	0.075561

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.83E-13
Determinant resid covariance	1.11E-14
Log likelihood	251.1438
Akaike information criterion	-13.29599
Schwarz criterion	-10.20337
Number of coefficients	65

المراجع و المصادر

الكتب :

1. ابراهيم الأخرس، التجربة الصينية الحديثة في النمو، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2005
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002.
3. أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
4. الخريف رشود محمد، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، أبعادها السكانية و سماتها الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2000.
5. السعيد مريبعي، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984
6. جلال محمد النعيمي، "دراسة عمل في إطار إدارة الإنتاج و العمليات، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن،2009.
7. ج.د.ن.ورسك، "البطالة مشكلة سياسية اقتصادية"، ترجمة د. محمد عزيز ,و د. محمد سالم كعية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، 1997 .
8. خالد الزاوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة.....و الحل، القاهرة، مجموعة نيل العربية، ط 1، 2004.
9. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، أكتوبر،1998.
10. رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، 1991.
11. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي (المفاهيم و النظريات الأساسية)، الكويت، 1994.
12. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص 97.
13. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، مصر 1978.

14.طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته، (دار الصفاء للنشر و التوزيع)، الأردن، 1998.

15.عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.

16.عبد الرحمان إسماعيل، حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

17.عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، OPU الطبعة الخامسة، 2005.

18.عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، التنمية و التخطيط الاقتصادي، الجزء الثالث، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد و الادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017.

19.علي عبد الوهاب نجا،"مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية– تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية"، 2005

20.فاروق بن صالح الخطيب و د. عبد العزيز بن أحمد دياب،"دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية"، جامعة الملك عبد العزيز جدة، ربيع الأول ، 1435.

21.فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية،جامعة الملك سعود، 1985.

22.كمال بكري، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهظة العربية، 1986

23.محمد عبد العزيز عجمية و أخرون، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، مصر2006

24.محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ج م ع، 1998.

25.محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر، 1994.

26.محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000.

27.محمد نبيل جامع، البطالة في مصر و حلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

28.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية" نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن

29.مدحت القريشي، اقتصاد العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

30.ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريف محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 2006.

31.مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية

32.مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

33.نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، دار الجمعية للطباعة و النشر، مصر 1997.

المجلات :

34.أ.حسن الحاج،"مؤشرات سوق العمل"، مجلة جسر التنمية الكويتية، العدد 16، أفريل 2003

35.الأخضر عزيز، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، العدد 26، 2006م.

36.البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول

37.بقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، أبريل 2006

38.خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دارسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد 1

39.دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمن، مجلة الباحث، "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008، عدد 10 /2012

40.دحماني محمد ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية – نابلس المجلد 27،الإصدار 6، 2013

41.دوخي عبد الرحيم الحنيطي، عماد الكرابلية، دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، مجلة البحوث الزراعة جامعة الإسكندرية، مجلد 52، رقم 2، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

42.ركراك مونية، قادري نورية، بوطالب قويدر، أثر التجارة الدولية على سوق العمل في الجزائر، مجلة الرفاد، الأردن، العدد 2017،3.

43.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997

44.شرين عادل نصير، محددات البطالة في مصر خلال الفترة 1973–2013: دراسة تحليلية قياسية، مجلة دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74–57 ربيع – صيف 2016، ص 106.

45.عبد الرحيم بوادقجي، خزامى عبد العزيز الجندي، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية– المجلد 26– العدد الثاني 2010.

46.محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني

47.محمد صالحي، د. فضيل عبد الكريم، "النمو الديمغرافي و خصائص سوق العمل في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة ورقلة، العدد 17

48.محمد عبد الكريم المرعي، عماد الدين أحمد المصبح، تقدير فجوة الناتج في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970–2012 دراسة تطبيقية باستخدام مرشحي هودريك بريسكوت وكالمن متعدد المتغيرات، مجلة دراسات الوحدة العربية، بحوث اقتصادية عربية، العد 74–75، ربيع صيف، 2016

49.محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977–2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008

50.م.م جنان سليم هلال، د نبيل مهدي الجنابي، "أطروحات نظرية، لدور التوقعات في تحليل منحنى Phillips " ، مجلة القادسية للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد 12، لسنة 2010

51.نبيل بوفليح "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة " 2000–2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، جامعة الشلف، العدد 9، 2013

52.نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد (10)، العدد (20)، جوان 2013

53.هاشم الباش، الاستخدام و البطالة، سلسلة الدّراسات الاجتماعية و العمالية، مجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، العدد الثالث عشر، شوال، 1989/1409

54.فريد بختي، "دراسة تحليلية و قياسية للبطالة باستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM بين 1970 و 2003 " ، المعهد الوطني للتخطيط و الاحصاء INPS، جوان 2005

55.ياسر مصطفى محمد الحسن، أحمد محمد عبد الله حمدي، عفراء هاشم عبد اللطيف، "المقارنة بين أساليب معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج الخطي بالتطبيق على بيانات الناتج المحلي الاجمالي السوداني في الفترة (2005 – 2013)، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، قسم الاحصاء، http://Scientific-journal.sustech.edu/

التقارير:

56. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق ل 06 يوليو سنة 1994، العدد 44، الصادر في 27 محرم عام 1415 الموافق ل 07 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

57. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق ل 29 يونيو سنة 1996، العدد 40، الصادر في 14 صفر عام 1417 الموافق ل30 يونيو سنة 1996، يتضمن يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية و يحدد قانونها الأساسي.

58. البطالة في العالم العربي"، اتحاد المصارف العربية- إدارة الدراسات و البحوث http://www.gift-mena.org/ar

59. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002

60. المجلس الوطني و الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001

61. المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان و التشغيل لسنة 2010، الجمهورية التونسية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011

62. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، "مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب"، جانفي 2004

63. جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 88-01 المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 الموافق لـــ 12 يناير سنة 1988 يتضمن القانون التوجيه للمؤسسات العمومية

64.دليل، الأمم المتحدة و مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطيين اقتصاديا و الخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان، السلسلة واو، العدد 102، ص 41، نيويورك 2011 (vu sur : Unstats. (Un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_102 a.pdf

65.رالف هوسمانز، فرهاد مهران، وفيجيه فيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة و البطالة و البطالة الناقصة، الطبعة العربية، جنيف: منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 1996

66.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، الدولية، 2004

67.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2009.

68.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2010.

69.علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر، 2001

70.محمد اسماعيل، د. هبة عبد المنعم، بطالة الشباب في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، أوت 2015

71.مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر. هوسمانس، ف. مهران، ف. قيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة، والبطالة و العمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم و الطرق، جنيف 1990.

72.المذكرات :

73.البشير عبد الكريم، "بناء نموذج اقتصاد آلي على التشغيل و آفاقه في الجزائر"، رسالة ماجستير INPS.

74.بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

75.حمداني محي الدين، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2008-2009،

76.دحماني محمد ادريوش: إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013

77.سليم عقون، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر- مذكرة ماجيستر تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010

78.كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية و قياسيةأ أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013

الملتقيات، المؤتمرات و أوراق بحثية:

79.البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة

80.بختي فريد، عز الدين مخلوف، التشغيل و البطالة في إستراتيجية نظام المعلومات الجزائري مع محاولة بناء نموذج قياسي لمعدل البطالة، الملتقى الوطني الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يوم 15 و16 نوفمبر 2011.

81.زكرياء مسعودي،"سياسة التشغيل و فاعلية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001"، أبحاث المؤتمر الدولي:تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار، و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، 12/11 مارس 2013.

82.سطوف الشيخ حسين ، البطالة في الجهورية العربية السورية لفترة 1994–2004، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، 2005، الجمهورية العربية السورية

83.سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم 68، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ماي، 2002

84.عبد الرحيم شيبي، شكوري محمد، "البطالة في الجزائر: دراسة قياسية و تحليلية ما بين 1970–2006"، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17،18 مارس، القاهرة جمهورية مصر العربية، 2008

85.علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي(2001–2014) مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول (العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي)، 25–28 يناير 2015، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية

86.عماد الدين أحمد المصبح،"رأس المال البشري في سورية، قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري"، جمعية العلوم الاقتصادية الدورية، ندوة اقتصادية

87.عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر، 2001-2016

88.مطانيوس حبيب، مداخلة في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي في المزة، سورية، 2004.

89.لعراف فائزة، أ سعودي نجوى، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003–2011، الملتقى العلمي الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة.

90.مناضل عباس حسين، د.عائدة فوزي، د. سعد عبد نجم العبدلي، قياس و تحليل أثر إنتاجية العمل و رأس المال على الصناعات التحويلية في العراق و بعض البلدان العربية للفترة (1990−2000).

91. Livres :

92. AbdelHamid BRAHIMI, l'économie Algérienne, OPU : Alger, 1991

93. Cadoret .I-Benjamin.C- Martin.F- Herrard.N- Tanguy.S, Econométrie appliquée : méthodes, applications et corrigés, De Boek, 2 ème édition, Belgique, 2009

94. Claude SOBRY, Jean-Claude VEREZ, éléments de macroéconomie (une approche empirique et dynamique), ellipses, édition merketing S.A., 1996

95. Hamid m. Temmar « les fondements théoriques de libéralisme ». OPU, 2005

96. Hocine BENISSAD, Restructuration et réformes économiques, OPU : Alger, 1994

97. Denis Anne, Yannick l'Horty, Economie de l'emploi et du chômage, édition Armand colin, paris 2013

98. Dominique G. Pierre ralle, les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, Paris, 1995

99. Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, édition la découverte, France, 2001

100. Eric Bosserelle, Les nouvelles approches de la croissance et du cycle, éditions Dunod 1999.

101. Gérard DUTHIL, Économie de l'emploi et du chômage, Edition ellipses 1994, Paris

102. Ghislain Deleplace, Histoire de la pensée économique, édition DUNOD, Paris, 1999 (www.christian-biales.net/documents).

103. Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 éditions, Paris, édition Dalloz, 1991

104. Gilbert Abraham-Frois, Keynes et la macroéconomie contemporaine, édition Economica, 1993

105. Guy Tchibozo, Économie du travail, édition Dunod, Paris, 1998

106. Jacque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin édition, 1993

107. Jean Arrous, les théories de la croissance, Paris, éditions du Seuil, 1999,

108. Jean Rivoire, L'économie de marché, Que sais-je ? Alger, éditions Dahleb,1994

109. J.Gautié, les politiques de l'emploi, les marges étroites de la lutte contre le chômage, édition vuibert, Paris, 1993

110. Maré Nouchi, croissance-histoire économique, édition Hazan, Paris, 1990

111. Muriel Maillefrt, l'économie du travail ; concepts ; débats et analyses, jeunes édition, 2001

112. Pierre Cahuc, André Zylberberg, économie de travail : la formation des salaires et les déterminants du chômage, édition De Boeck, 1996

113. Samuelson, Paul., & Nordhaus, William D. "Economics". 14th edit, U.S.A, McGraw-Hill,Inc., 1992, P 575

114. Stéphanie Treillet, l'économie développement de bandoeng à la mondialisation, 3ème édition, paris 2011

115. Tremblay.R, Macroéconomique modernes, théories et réalité, édition Etudes vivantes, Québec, 1992

116. Kenneth W. Clarkson, Roger E. Meiners (1977), Inflated Unemployment Statistics, Law and Economics Center edition , University of Miami School of Law

117. **Revus :**

118. Abdelmajid Bouzidi :Emploi et chomage en Algérie ; revue les cahiers de créad , 1987,

119. Daniel Delalande, « croissance économique : concepts et mécanismes », cahier Français, N°279, Janvier-Février 1997

120. Enquête emploi auprès des ménages, Collections Statistiques,(Activité, Emploi et Chomage N°651), 2012

121. Enquête emploi auprès des ménages, Collections Statistiques,(Activité, Emploi et Chomage N°726), 2015

122. Jean-Francois VERNE, la causalité entre la croissance économique, le chomage, et les impots :une analyse revisitée de la loi d'Okun, cahiers économiques de Bruxelles, vol 50 n°3, 2007

123. Lahcen, unemployment for bad jobs employment challenges in the Maghreb. Carnegie PAPERS, Carnegie Middle East Center, N. 23. June. A. (2010). Trading high Available

124. Maatouk Bellataf, "Algérie Quelques effets socio économique" colloque PAS Et perspectives de l'économie algérienne, audru-cread, Alger 1998

125. Mahmad Saib Musette « les théories économiques à l'épreuve du chômage », CREAD N° 45, 1998

126. Mohamed Saib Musette, Mohamed Arezki ISLI, Nacer Eddine Hammouda, Marché du travail et emploi en Algérie « Eléments pour une politique nationale de l'emploi, profil de pays », organisation internationale de travail, bureau de l'OIT à Alger, octobre , 2003

127. Office National des Statistiques, données statistiques, activité, emploi et chômage : Algérie, 1997, N° 263

128. Office National des Statistiques, données statistiques, acctivité emploi et chômage au 4 ème trimestre 2013, N°653

129. Office National des Statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n° 226, Algérie, 1995

130. ONS, Enquête emploi auprès des ménages 2011, Collections Statistiques N° 173, Série S : Statistiques Sociales, juillet 2012

131. Hocine BENISSAD ,Economie du développement de l'Algérie : sous développement et socialisme économique,

132. Rekrak Mounia, Dahmani Mohamed Driouche & Nassour Abdelkader. (2015). Revisiting the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth in Algeria, 1970-2014:Co-Integration Approach using ARDL model, Journal of Quantitative Economics Studies. Issue 1, 2015. Publication of the Faculty of Economics & Management. Kasdi Merbah University Ouargla

133. Sinclair, Peter. (1987). Unemployment : Economic theory and evidence. Oxford, Brasil Blackwellltd., UK.

134. Ioannis BournakisDimitris K. Christopoulos (2017), Output and Unemployment: Estimating Okun's Law for Greece, Political Economy Perspectives on the Greek Crisis

Mémoires :

135. Ahmed Mokkadem, ,La problématique de l'emploi en Algérie ,mémoire de magister : université d'Alger ,,institut des sciences économiques,1995-1996,

136. André MAKUTUBU BALIBWANABO, Vérification empirique de la loi d'Okun: cas de la RD Congo entre 1960 et 2000. UEA Bukavu, Licence en sciences économiques et gestion, Juin 2008

137. Christine DOLLO, Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (L'exemple du chômage), thèse de doctorat, Université Aix-Marseille 1, 2001.

138. Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle Paris, Ediscience international, 1996

139. Lamia Benhabib, chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyse multidimensionnelles et expérimentation, université Paris-Est, 2017. P 67

Rapports :

140. Agence National de l'emploi, ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale, informations statistiques, décembre 2015

141. Algérie en quelque chiffre, résultats 2007-2009, n°40, edition 2009-2010, Rapport annuel de la banque d'Algérie 2008

142. Bureau International du Travail, la normalisation international du travail, nouvelle série n° 53, Genève, 1953

143. Délégué à la Planification et IMF. Algeria: Selected issues and statistical appendix. Différentes années. ONS, CNES

Cours :

144. Arnaud Diemer, théorie de la croissance endogène et principe de convergence, Cours, MCF IUFM d'auvergne

145. Christian Bialès, Le marché du travail : UN PANORAMA DES THÉORIES ÉCONOMIQUES, DE L'ORTHODOXIE AUX HÉTÉRODOXIES.

146. Christophe Hurlin, « Macroéconomie pour Financiers », Université d'Orléans, leo, UMRS CNRS 62 21, vu sur : http://www.univ-orleans.fr/deg/masters/ESA/CH/Macro_Section2.pps

147. Mr Dimer, cours d'économie générale, la croissance économique, partie 2, chapitre 4, IUFM AUVERGNE

Webgraphie:

148. www.christian-biales.net/documents

149. http://www.gift-mena.org/ar

150. Unstats. Un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_102 a.pdf

151. rcweb.luedl.net rc.10 /A 1015. Pdf

152. http://www.univ-eloued.dz/images/VOL%207.2.pdf

153. WWW .arab-api.org/image/publications/pdfs/101/101.dévelop-bridge 16.pdf.

154. www.mafhoum.com/syr/articles-young/mosabeh.pdf

155. www.arab-api.org/images/publication/pdfs/229/229_wps 0108.pdf

156. www.ons.dz/img/pdf/donnees_stat_emploi_2013.pdf

157. www .mutah.edu.jo/userhomepages/drdoukhi/All/study of the relationship between unemployment aud poverty rate 3. Pdf

158. http://www.hcp.ma/Enquete-nationale-sur-l-emploi_a89.html

159. http://www.ins.nat.tn/indexfr.php

160. www .créad.dz /images/archive/data/doc/index.html

161. http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate

162. http://www.indexmundi.com/facts/algeria/population-growth

163. http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate

164. http://www.indexmundi.com/facts/algeria#Health

165. http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/8753/1/BADACHE_ABDELKRIM.pdf

166. http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/609-649.pdf

167. www.oeconomia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري و المتمثلة في تحليل أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل خلال الفترة 1985−2015، و من أجل تحليل ذلك، تطرقنا في جزء أول إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي و سوق العمل، أما الجزء الثاني من الأطروحة فقمنا بتحليل أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، مع دراسة تطبيقية تمثلت أولا في اختبار "أوكن OKUN"، الذي من خلاله توصلنا الى نتيجة وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي و معدلات البطالة، و لكن ظهرت العلاقة ضعيفة نوعا ما، إضافة إلى ذلك حاولنا أيضا تقدير العلاقة بين كل من نمو كل قطاع من القطاعات الاقتصادية: الفلاحي، الخدماتي، الصناعي، و كذا الاستثمار على العمالة لنفس الفترة، و توصلنا في النتيجة إلى وجود علاقة ايجابية معنوية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، حيث أن قطاع الخدمات و القطاع الصناعي هم أكثر القطاعات استعابا للعمالة.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، النمو الاقتصادي، نمو القطاعات، قانون أوكن..

Résumé

Le but de cette thèse est d'analyser l'un des plus grands défis de l'économie algérienne, qui est l'impact de la croissance économique sur le marché du travail pendant la période 1985-2015. Pour se faire, nous avons abordé dans la première partie le cadre théorique de la croissance économique et le marché du travail, tandis que dans la deuxième partie de la thèse, nous avons analysé l'impact de la croissance économique sur le marché du travail en Algérie, avec une étude économétrique, portant sur l'application de la relation "d'Okun " dans le contexte de l'économie algérienne. Nous avons noté comme résultat, une corrélation inverse entre le taux de croissance économique et le chômage, mais une relation assez faible. En outre, nous avons également essayé d'estimer la relation entre la croissance de chacun des secteurs économiques: l'agriculture, les services, l'industrie, ainsi que l'investissement, sur l'emploi, pour la même période. Les résultats que nous avons obtenu montrent une relation positive entre les variables d'étude, notamment pour le secteur des services et le secteur industriel qui sont ainsi les plus secteurs les plus ouverts à l'emploi. Dans l'ensemble cette analyse nous a permis de confirmer les hypotheses avancées, notamment celle relative a la faiblesse de l'impact de la croissance économique sur l'emploi qui releve de la faiblesse de croissance économique

Mots clés : Marché du travail, croissance économique, croissance sectorielle, loi d'Okun

Abstract :

The purpose of this thesis is to analyze one of the biggest challenges of the Algerian economy, which is the impact of economic growth on the labor market during the period 1985-2015. To do this, we have discussed in the first part the theoretical framework of economic growth and the labor market, while in the second part of the thesis, we have analyzed the impact of economic growth on the labor market, with an econometric study, on the application of the "Okun" relationship in the context of the Algerian economy. We noted as a result, an inverse correlation between the rate of economic growth and unemployment, but a rather weak relationship. In addition, we have also tried to estimate the relationship between the growth of each of the economic sectors: agriculture, services, industry, and investment, on employment, for the same period. The results we obtained show a positive relationship between the study variables, particularly for the services sector and the industrial sector, which are thus the most open sectors to employment. Overall, this analysis allowed us to confirm the hypotheses put forward, in particular that relating to the weak impact of economic growth on employment, which points to weak economic growth.

Keywords : Labour market, economic growth, sectoral growth, Okun's law